المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

تداعيات أزمة كورونا على التعاون الدولي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد: إشراف :

أمينة رانيا روابح **د. رقية العاقل**

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	مؤسسة الانتساب	الصفة
د.مكي محمد السعيد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د.رقية العاقل	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د.عيير شابي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021م\2022-1442هـ\1443هـ

الشكر والعرفان

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إنجاز هذه المذكرة، والذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة على إعداد تلك المجهودات فالحمد لله حمدًا كثيرًا.

يسرني أن أوجه الشكر الجزيل لكل من نصحني أو أرشدني أو ساهم لو بشيء قليل أو وجهني في إعداد هذا البحث وإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من المراحل التي مررت بها، وأشكر على وجه الخصوص الأستاذة الفاضلة الدكتورة العاقل رقية، على مساعدتي ومساندتي وإرشادي بالنصح والتعليم والتصحيح وعلى كل ما بذلته معي أثناء إعداد مذكرة

التخرج.

إهداء

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في اتمام مذكرة التخرج والذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا

أهدي هذا العمل الى أمي وأبي، وهذا العمل صغير بحقهما على كل ما قدماه لي من دعم معنوي ومادي ووقوفهما بجانبي وتقديمهما ما يستطيعان من صغيرة وكبيرة حتى أنهي هذا المشوار الصعب الذي دام خمس سنوات.

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على تداعيات ازمة كورونا على التعاون الدولي الذي يعد من الأوبئة العابرة للحدود ،والتي بدورها تشكل تهديدا على الأمن القومي للدول و الأفراد .

وخلصت الدراسة الى وجود تعاون دولي اثناء ازمة كورونا بصفة محدودة جدا نتيجة ضعف المنظومات الصحية في العالم وتبني الدول سياسة فردية لضمان امنها الصحي اولا ، بعدها اتجهت الى التعاون الدولي.

كما أشارت الدراسة الى التداعيات الصحية والاقتصادية والسياسية الأمنية ،وتأثيرها على التعاون الدولي. الذي ظهر من خلال تقديم المساعدات الصحية و مالية للدول المتضررة من الفيروس.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، التعاون الدولي. أزمة صحية..

Abstract

This study aims to highlight the implications of the coronavirus crisis for international cooperation, which is a cr ˙ order epidemic, which in turn poses a threat to the national security of countries and individuals.

The study concluded that there was very limited international cooperation during the coronavirus crisis as a result of the weakness of the world's health systems.

The study also noted the health, economic and political security implications and their impact on international cooperation. which has emerged through the provision of health and financial assistance to countries affected by the virus.

Key words: international cooperation, Covid-19 pandemic, Health Crisis

Résume

Cette étude vise à mettre en évidence les répercussions de la crise du coronavirus sur la coopération internationale, qui est une épidémie transfrontalière, qui menace à son tour la sécurité nationale des pays et des individus.

L'étude a conclu que la coopération internationale durant la crise du virus corona était très limitée en raison de la faiblesse des systèmes de santé mondiaux.

L'étude a également relevé les répercussions sur la santé, l'économie, la politique et la sécurité ainsi que leur impact sur la coopération internationale. qui a vu le jour grâce à la fourniture d'une assistance sanitaire et financière aux pays touchés par le virus.

Mots clés: coopération international, pandémie de Covid-19, Crise Sanitaire

مقدمة

على مدى قرون، تفشت أوبئة معدية في مناطق متعددة من العالم، مسببة خسائر بشرية وأضرارًا اقتصادية ضخمة للدول في مختلف أنحاء العالم، فضلًا عن إثارة الخوف والقلق والذعر لشعوبها، منها: الطاعون والكوليرا، والإنفلونزا بأنواعها وغيرها من الأمراض المعدية الأخرى، التي قتلت الملايين من البشر في جميع انحاء العالم. سنة 2020 اجتاح فيروس كورونا بشكل سريع ومفاجئ.

ولكن فيروس كورونا يعد من أشد الفيروسات انتشارا في العالم وأشدها فتكا، حيث شل كل انحاء العالم سواء الدول الغنية او الدول النامية، مخلفا خسائر مدمرة، اودى بحياة البشر، و من الناحية الاقتصادية والسياسية حيث جمد نشاط العديد من القطاعات و المؤسسات، اذ لا تقل أهميته عما يحدث في وقت النزاعات الدولية والتي تتطلب استجابة عالمية تجمع كل الفواعل الدولية، فكان من الصعب على المسؤولين والهيئات المعنية الاستجابة بفعالية لإنقاذ حياة الملايين من البشر المعرضة الى الخطر نتيجة تبني العديد من الدول استجابة فردية قائمة على الاغلاق وحضر تصدير المواد الأساسية.

لقد كشفت جائحة كورونا عن ضرورة التضامن بين الدول، فلا يمكن هزيمة الفيروس إذا لم تتوحد الدول معا وتشارك خبرتها من مواردها والمعلومات لتعزيز النظم الصحية ودعم العمل الحيوي الذي تقوم به المنظمات الدولية. الذي عزز دور منظمة الصحة العالمية، كما أبرز أهمية التعاون الدولي في شكله الثنائي والاقليمي والذي تجسد اساسا من خلال تبادل المساعدات ذات الطابع الصحي.

رغم تفاقم جائحة كورونا والتداعيات الناجمة عنها والتي أظهرت الحاجة الى التعاون الدولي كسبيل لمواجهتها والحد منها الا أنه الى غاية نهاية سنة 2020، بقي التعاون الدولي محدود، حيث اتسم بالتنافسية والانانية بين الدول في التعامل مع الازمة الصحية العالمية

من جهة أخرى، أثبت انتشار الوباء عدم تمكن الدول من معالجة الازمة بطريقة فردية بل ضرورة التعاون الدولي من أجل محاصرة الوباء والتغلب عليه.

الإشكالية:

نظرا لاعتبار جائحة كورونا من بين أهم الازمات الصحية العالمية، التي تتطلب تعاونا دوليا مكثف لتخفيف حجم اثارها. في حين ان الازمة ا ظهرت صعوبة التعاون الدولي في ظل انغلاق بعض الدول على نفسها مع بداية الجائحة، بينما سارعت دول أخرى في إغاثة الدول التي تأثرت بشدة من انتشار فيروس كورونا

:ومن هذا السياق نطرح الاشكالية التالي

الى أي مدى ساهم إنتشار وباء كوفيد 19 في تحفيز التعاون الدولي بمختلف أشكاله بهدف حصره و القضاء عليه ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية

_ فيما يتمثل واقع الدول التي مستها الجائحة أثناء أزمة كورونا؟

_ ماهي تداعيات كوفيد 19 على أشكال التعاون الدولي؟

_ فيما تتمثل اهمية التعاون الدولي في مستوياته المختلفة أثناء أزمة كورونا؟

فرضية الدراسة:

عمقت ازمة كورونا من التباين والخلاف بين الدول على المدى القصير وعززت التعاون الدولي على المدى الطويل

الفرضيات الفرعية :

_استجابة الدول لازمة كورونا حسب امكانياتها الاقتصادية والصحية

_ الخسائر الصحية الناجمة عن إنتشار وباء كوفيد 19مست قطاعات مختلفة في الدول ووصلت الى حد تجميد النشاطات والانغلاق لمواجهة الوباء.

_ كلما زاد عجز الدول عن مواجهة ازمة كورونا بمفردها زادت أهمية التعاون الدولي كضرورة لتحسين الوضع الصحي

الدراسات السابقة

دراسةsimon x.b zhao و مجموعة باحثين سنة 2021 بعنوان Covid-19 Pandemic,Crisis Responses and The Changing World,Perspectives in humanities and social sciences.

بهدف الكشف عن تأثير جائحة كورونا المستمر على مجموعة من المجالات في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقيام بمسح اولي لمختلف المناهج والتدابير والآثار والإنجازات وأوجه القصور في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية. و تقديم مختلف وجهات النظر حول covid-19.

و كان من اهم نتائج الدراسة التي استخلصها الكاتب في ثلاث نقاط

1 وباء covid-19 سيغير طرق تعامل الافراد والمجتمعات في التجارة وفي أساليب التدريس

2 التعاون على المستوى الدولي او المحلي، يمثل عاملا رئيسيا في التخفيف من حالات الإصابة ومن اعداد الوفيات وكذلك في دفع عجلة الاقتصاد لمرحلة ما بعد كورونا

3 يجب على قادة الحكومات في العالم الاعتماد على مقاربة مشتركة في التنسيق قبل واثناء الازمة كما عليهم التحلي بالشفافية في مشاركة المعلومات مع المواطنين بناء على الاقتراحات التي يقدمها الخبراء في المجال الصحي[1].

دراسة Yousef rakhrourسنة 2020 عنوان la cooperation international un levier au service des bien public mondiale: cas de la cooperation international Durant la pandemie covid-16

بهدف تبيان أهمية التعاون الدولي من اجل تحقيق المصلحة العامة العالمية، وكان من اهم نتائج الدراسة ان الصحة العامة تعتبر مصلحة عامة عالمية خاصة فيما يتعلق بمكافحة الأمراض المعدية وتبادل البحوث في مجال الصحة وقد كشفت وباء كورونا عن محدودية التعاون الدولي في التصدي للوباء.[2]

[1] Simon x.b Zhao(ED), **Covid-19 Pandemic, Crisis Responses and The Changing World, Perspectives in humanities and social sciences**,(Singapore :Springer Nature,2021)

[2] Rakhrouf Youcef, "La coopération internationale un levier au service des biens publics mondiaux : cas De la coopération internationale durant la pandémie covid-19**", Revue forum d'étude et de recherche économique**, Vol, 5, N, 1, (2021)

دراسة gorden brown وDaniel Susskind سنة 2020، بعنوان international cooperation during the covid -19 pandemic بهدف تعريف المصلحة العامة العالمية اثناء جائحة كوفيد ,و التأكيد على ان التحديات التي تؤثر على الصحة العامة مثل الامراض المعدية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار تحقيق المصلحة العامة العالمية من خلال الاعتماد على التعاون الدولي .و كان من اهم نتائج الدراسة ان العديد من المهمات التي[1] تقوم على محاربة الامراض المعدية هدفها الأساسي يكمن في تحقيق المصلحة العامة العالمية لأنها تساعدنا على فهم سبب فشل الاستجابة الدولية و كيف يمكن تحقيق تعاون دولي فعال .[2]

دراسة auriane guilbaud سنة 2021عنوان le role d'alerte épidémiologique et d'action en sante publique de l'organisation Mondiale De La Sante

بهدف التعرف على وظائف منظمة الصحة العالمية وكيفية عملها والقيود السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وكان من أهم نتائج الدراسة ضرورة اصلاح منظمة الصحة العالمية نظرا الى وجود فجوة بين الحاجة الى تعاون صحي على المستوى الدولي والوسائل المحدودة التي تمتلكها منظمة الصحة العالمية.[3]

دراسة Didier houssinسنة 2020 بعنوان la cooperation sanitaire international a l'epreuve du covid-19

بهدف تقديم الملاحظات الأولية حول إدارة فيروس كورونا التي بالكاد أظهرت نوعا من التعاون الدولي في المسائل الصحية. وكان من أهم نتائج الدراسة ان منظمة الصحة العالمية لعبت دورا مهما في الاستجابة للوباء ولا شك بان إعادة التفاوض بشأن اللوائح الصحية ستؤدي لخلق توترات جيوسياسية ستؤدي الى تضييع إنجازات عام 2005.[4]

اتفقت الدراسات السابقة مثل دراسة simon x.b zhao2021) و دراسة gorden و Susskind 2020في أن التعاون الدولي للتصدي لفيروس كورونا كان ضعيفا وهذا راجع لعدم توفر الوسائل الكافية للدول والمنظمات الدولية للتعامل مع أزمة صحية عالمية باستثناء دراسة **(houssine 2020)** ،الذي يرى أن منظمة الصحة

---

[2] Gordon Brown ،Daniel Susskin" ،International cooperation during the COVID-19 pandemic", **Oxford Review of Economic Polic**y, V36, N S1, (2020)

[3] auriane guilbaud, "le role d'alerte épidémiologique et d'action en sante publique de l'organisation Mondiale De La Sante", **Revue Informations sociales**,N 203-204,(2021)

[4] Didier Houssine**, '**La coopération sanitaire à l'épreuve Du covid 19', Revues **Politique étrangère**, N3, (2020)

العالمية تعاملت مع أزمة كورونا وفقا لميثاق الصحة العالمية الذي أبرم سنة 2005 و الذي مكنها من التعامل مع أزمات صحية سابقة مثل فيروس ايبولا وفيروس انفلونزا الطيور وخلال أزمة كورونا ساهمت منظمة الصحة العالمية في تعزيز التعاون الدولي من خلال توزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا.

ركزت الدراسات السابقة على فعالية الاستجابة التي قامت بها المنظمات الدولية لاحتواء فيروس كورونا مثل دراسة gordenو susskind2020ودراسة (guilbaud2020)باستثناء دراسة (Houssine،2020) التي ركزت على الصين باعتبارها مصدر انتشار فيروس كورونا نحو العالم.

ان أهم ما يميز الدراسة الحالية انها ستركز على تداعيات ازمة كورونا على التعاون الدولي ولن تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة وانما تضمنت مجموعة من العينات لضمان تشخيص واقع التعاون الدولي اثناء ازمة كورونا بدقة أكبر، كما ستعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن من خلال تبيان اوجه التشابه والاختلاف في تعامل كل دولة من القارات المعنية بالدراسة مع أزمة كورونا.

أهمية الموضوع:

جاءت هذه الدراسة بمثابة إضافة جديدة للدراسات السابقة التي بحثت في تداعيات الأوبئة على التعاون الدولي بحيث ستشمل هذه الدراسة التداعيات التي سببتها ازمة كورونا على التعاون الدولي في سياق ان هذه الجائحة ليست كسابقتها من الأوبئة اذ مس فيروس كورونا كل دول العالم واثاره شملت كل المجالات والذي غاب عنها العمل المشترك بين الجماعة الدولية.

مبررات اختيار الموضوع:

فرض فيروس كورونا نفسه على الحياة اليومية للأفراد ارتأت الدول الى فرض الاغلاق العام والتركيز على الحد من انتشار الفيروس داخليا بمعزل عما يحدث في الدول الأخرى في غياب شبه كلي لمظاهر التعاون الدولي بالرغم من ان الفيروس يشكل ازمة صحية عالمية تستدعي تظافر كل الجهود الدولية لمواجهته.

الإطار النظري

مفهوم الامن الصحي والامن الإنساني

لقد تعززت مكان الامن الصحي عندما تم تضمينه في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، باعتباره أحد اركان الامن الإنساني ويمكن النظر للأمن الصحي على انه الحد من سرعة تأثر الناس بالمخاطر الجديدة او سريعة الانتشار والتي تلحق بصحة الانسان ومن وجهة نظر أخرى هو اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتقليل من الاثار التي تخلفها الأوبئة او التهديدات التي تشكل خطرا على الانسان. حيث ناقش التقرير حينها

ضرورة توسعة وتعميق مفهوم الامن والانتقال به من الفهم التقليدي القائم على محورية الدولة الى فهم انساني أوسع وأعمق يقوم على محورية الناس[1].

وأكد التقرير في حينها على ان وحدة التحليل الأساسية لمفهوم الامن الإنساني تتمثل في الناس عوضا عن الدولة وذلك في سياق ما يواجه امن الافراد من تحديات خطيرة. وقد ناقش التقرير موضوع الامن الإنساني الذي يجب توسيعه ليشمل على التهديدات والمخاطر الكامنة في سبع مجالات، أحدها الامن الصحي ويعتبر الأمن الإنساني كما عرفته الأمم المتحدة عبارة عن تحرير الانسان من الحاجة وتحريره من الخوف، ويشمل ذلك حماية المواطن والمجتمع من المخاطر التي تهدد بقاءه باستمرار.

واوردت لجنة الامن الإنساني سنة 2003 ثلاثة تصنيفات تقع ضمن المشكلات الصحية منها:

_المشكلات الصحية التي تنجم من ازمة إنسانية بسبب الصراع تؤدي الى امراض معدية.

_المشكلات الصحية بسبب الامراض المعدية (كورونا)

_المشكلات الصحية ناجمة عن الفقر (الكوليرا)

تم تحديد هذه المشكلات الصحية بناء على ثلاثة مستويات

انتشارها، حجمها، شدتها، العوامل الخارجية [2]

و نظرا لتزايد الارتباط بين الشعوب و المجتمعات مع تراجع الحدود وفتح المجال لحرية النقل اين اصبح الامن الصحي لا يشكل تهديدا فقط على الامن الوطني بل حتى للأمن العالمي ،وتحول مفهوم الامن الصحي الى الامن الصحي العالمي الذي اصطلح لأول مرة في تقرير منظمة الصحة العالمية التي عرفته بأن النشاطات المتطلبة وكذا التفاعلية و الاستباقية التي يمكنها التقليل من نتائج الاخطار التي تتعرض لها الصحة العامة للشعوب القاطنة في مناطق جغرافية و الحدود الدولية مثل الامراض المعدية التي يتسبب انتشارها في وقوع ضحايا اكثر من الحربين العالميتين التي أوقعت ب 20 مليون قتيل

[1] اكرم عبد الرزاق المشهداني ، الامن الشامل في مواجهة الازمات و الكوارث جائحة كورونا نموذجا المجلة العربية للدراسات الأمنية ، م36،ع2ص238.

[2] Auriane Guilbaud, **Sécurité humaine et santé: nouvelles possibilités d'action pour l'OMS,**Human Security Journal,Vol.4,(2007) P.59

في حين أن فيروس انفلونزا الاسبانية سنة 1918 خلفت اكثر من 50 مليون قتيل ، ومع انتشار فيروس كورونا في عدة بلدان فان العالم يعيش اليوم في عصر الفيروسات التي تتجاوز الحدود[1]، حيث أظهرت أزمة كورونا بأن الدول و المنظمات و الدولية لم تكن مستعدة لمواجهة ازمة طارئة.

الليبرالية الجديدة

ترى الليبرالية الحديدة بناء على العقلانية فان الدول والافراد يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي

وأن التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الآخرين من غير الدول، والدولة لبست مركزيه بسيطه، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشيا مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولة. فضلاً عن تركيز الليبرالية الجديدة على السلام الدمقراطي، والمكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة. وتؤكد كذلك على قيام الدول تشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي هذا عدا عن محاولتها تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع لَبِنات للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية التي تتنامى دورها بشكل كبير حيث تلعب دو را مهماً، توفر أداة ضرورية لتقييم موثوقية المعلومات والتغلّب على الخوف من الخداع من جانب الدول الأخرى المشاركة في الترتيبات التعاونية. فالأنظمة الدولية تسمح بتقاسم المعلومات الموثوقة بين الفاعلين، وبالتالي تساعد على تعزيز المصالح الفردية عبر التعاون[2].

ونظرا للأخطار التي سببتها ازمة كورونا فإنها تستدعي تعاون دولي بين الدول في سبيل مجابتها، يعتقد أصحاب التوجه الليبرالي ان الوضع المصاحب لانتشار الفيروس يتطلب من الدول المزيد من التعاون. فلم تعد ازمة كورونا مشكلة الصين فقط، بل أصبحت مشكلة العالم نظرا لان عالم اليوم يتسم بالمزيد من الترابط ويستحيل عن

---

[1] عقابي خميسة، "الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا :التحديات والسيناريوهات المستقبلية"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، م 3، ع 1. (2021) ص,352_353

[2] سمير جسام راضي، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، **جامعة بغداد _كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ص5

دولة ان تعزل نفسها، فمواضيع مثل الصحة وانتشار الأوبئة التي تحتم على الدول التعامل معها بشكل جماعي لضمان حصول الجميع على الخدمات والرعاية الصحية باعتبار الصحة العامة هي منفعة عالمية [1].

I. الإطار المفاهيمي:

- **جائحة فيروس كورونا:**

تعرف باسم متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (SARS-Covi2)للتمييز بينها وبين متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد السابقة SARS cov 1 التي انتشرت سنة 2003 في الصين، وقد ارتبط ظهور فيروس كورونا 2019 بسوق الحيوانات الحية في الصين، حيث انتقل الفيروس من الخفافيش الى الانسان فيما يعرف بفيروس Zoonoses2، أي الامراض المعدية التي تسببها البكتريا او الفيروسات، او الفطريات، او الطفيليات وتؤثر بشكل كبير على الأشخاص الذين لا يتمتعون بمناعة قوية ضد الامراض.

وقد صنفت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا المستجد كجائحة عالمية لسببين رئيسين: سرعة تفشي الوباء العدوى واتساع نطاقها والقلق الشديد إزاء قصور النهج الذي تتبعه بعض الدول على مستوى الإرادة السياسية اللازمة للسيطرة على تفشي الفيروس [2].

- **التعاون الدولي**

عمل منسق ومشترك بين جميع الفواعل الدولية قائم في مختلف المجالات بغرض تحقيق المصلحة العامة العالمية، ويفرض التعاون الدولي التزامين اساسين على كافة الدول

الالتزام الأول، يتعلق بضرورة التماسك وقبول المساعدة الدولية، اما الالتزام الثاني فيتصل بواجب تقديم هذه المساعدة من قبل الدول التي تستطيع تقديمها وتوحيد الجهود المتعلقة بهذه الجائحة ومثيلتها، وذلك لكونها

---

[1] عمر شعذاوي،" فيروس كورونا وقضايا العولمة من منظور نظريات العلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م 10، ع03، (جويلية 2021) ص 30.

[2] Moones Rahmandoust ,Seyed-Omid Ranaei-Siadat, COVID-19 Science to Social Impact(Singapore: Springer Nature,2021)p1-2

تفرض على الدول اتخاذ تدابير لن تكون ذات فعالية الا إذا اتخذت بشكل جماعي، بهدف الحد من التهديدات مثل فيروس كورونا الذي أثر بشكل سلبي على اقتصاد الدول وسلبت حياة المواطنين في مختلف دول العالم [1]

- **أزمة صحية:**

تستهدف الازمات الصحية، صحة الافراد وتؤدي الى أعداد وفيات كبيرة في منطقة جغرافية معينة أو في جميع أنحاء العالم، كما يمكن للازمة الصحة أن تحدث أزمة اقتصادية، كما هو حال أزمة كورونا التي كشفت عن ضعف الأنظمة الصحية التي ستسبب في زعزعة استقرار الدول في مواجهة هذه الازمة .[2]

فالأزمة الصحية هي حالة طارئة تتعلق بانتشار وباء مجهول ولا يمكن التنبؤ بمدة انتشار الفيروس، مما يتطلب إتخاذ إجراءات للتقليل من تداعيات الأزمة على صحة الافراد واقتصاديات دول العالم .

II. الإطار المنهجي

- **المنهج المقارن**

ونهدف من خلال تطبيق المنهج المقارن في الدراسة، لمقارنة الوضعية الوبائية بين الدول المراد دراستها من حيث وضع النظام الصحي، عدد الإصابات والوفيات، نمط الاستجابة لمكافحة فيروس كورونا.

- **المنهج الوصفي:**

من خلال تطبيق المنهج الوصفي الى رصد الاثار الصحية الاقتصادية والسياسية الأمنية لازمة كورونا على التعاون الدولي

حدود الدراسة:

[1] عبد الرحمان علي إبراهيم غنيم،التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي"كوفيد19"،**مجلة الندوة للدراسات القانونية** ، ع،(2020) ص 26

[2] Crise sanitaire : qu'est-ce que c'est ?,Future Sciences,6\9\2022
https://www.futura-sciences.com/sante/definitions/pandemie-crise-sanitaire-19283/

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة زمنيا على الفترة ما بين ديسمبر 2019 الى سنة 2021 الحدود المكانية: تضم الدراسة التركيز على ثلاث قارات في العالم وهي اسيا وأوروبا وافريقيا والولايات المتحدة باختيار عينات لدراسة بعض الدول على حدة ووصف مظاهر التعاون الدولي اثناء الجائحة.

تقسيم الدراسة

في سبيل معالجة الإشكالية المطروحة عمدنا الى تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول على النحو التالي: جاء في الفصل الأول المعنون بواقع الدول اثناء ازمة كورونا، يمثل مدخل العام للحديث عن الوضعية الصحية في كل من قارة اسيا وقارة أوروبا وقارة افريقيا حيث تطرقنا للحديث عن أنماط استجابة مجموعة من الدول في كل قارة من القارات المعنية بالدراسة.

اما الفصل الثاني سنركز على تداعيات فيروس كورونا على التعاون الدولي من خلال دراسة الاثار الصحية والاقتصادية والسياسية الأمنية مع بداية الجائحة.

اما الفصل الثالث سنخصصه لأشكال التعاون الدولي اثناء فيروس كورونا بعد ان أدركت الدول والمنظمات الدولية، انه لا سبيل لمواجهة هذه الازمة الصحية الا بتبادل الخبرات والمساعدات اما في شكل تعاون ثنائي او في شكل تعاون متعدد الأطراف في إطار المنظمات الدولية والإقليمية.

.

الفصل الأول:

واقع الدول أثناء أزمة كورونا

تمهيد

في أواخر ديسمبر 2019، سجلت الصين حالات إصابة بالتهاب رئوي حاد في مدينة ووهان، وتزايدت أعداد الاصابة لتشمل مقاطعات صينية أخرى. وفي فترة وجيزة لا تتعدى الأشهر، انتشر الفيروس في جميع أنحاء العالم، حيث عرفت منظمة الصحة العالمية بأن هذا الفيروس من سلالات فيروس كورونا التي سبق لها الظهور سنة 2002 وعرف باسم SARS-CoV وفي سنة 2012 عاود الظهور كفيروس MERS-CoV، واصطلحت منظمة الصحية العالمية تسمية السلالة الجديدة من فيروس كورونا باسم COVID-19 الذي كشف بأن مصدر الوباء هو سوق الحيوانات الحية في مدينة ووهانا الصينية، حيث انتقل الفيروس من الحيوان الى الانسان عن طريق الطفيليات او الفيروسات او الفطريات التي تؤثر على مناعة الانسان .

في 11مارس 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية على أن فيروس كوفيد2019 أصبح وباء عالمي، في ذلك الوقت لم يكن اللقاح متوفرا لمنع انتفال العدوى ولا ادوية علاجية للتعامل مع أعداد المصابين المرتفعة .

نظرا لخطورة الوضع اعتمدت مختلف الدول عبر العالم استراتيجيات لإدارة الازمة الصحية تبعا لمدى توفر الإمكانيات الصحية، بداية من تطبيق الحجر الصحي الى تطبيق الاغلاق العام،

سنتطرق في هذا الفصل الى واقع الدول اثناء ازمة كورونا ،والتي أفرزت تجارب ناحجة في إدارة و تجارب فاشلة في إدارة الازمة الصحية .

المبحث الأول: و اقع الدول الاسيوية أثناء أزمة كورونا

معظم الدول الاسيوية كانت تنظر لهذا الوباء كتهديد لأنه لن يؤثر على رفاه المواطنين فحسب بل أيضا على الامن القومي والاقتصاد الاسيوي، وبغية الحفاظ على الامن الإنساني والامن القومي من جهة أخرى فقد اتخذت الدول الاسيوية مجموعة واسعة من التدابير التي لم تسن من قبل للتصدي لوباء عالمي

بداية شهر يناير 2020، بدأت الدول الاسيوية تسجل حالات إصابة بفيروس كورونا، استجابت الدول الاسيوية على غرار الصين بإعطاء الأولوية لسلامة مواطنيهم وضمان عدم تضرر سبل عيشهم عن طريق أمننه أخطر تهديد صحي يواجه البشرية، من خلال الإعلان عن حالة الطوارئ التي لسوء الحظ سيكون لها تابعات على الامن الإنساني للمواطنين لاسيما في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وسارعت تايلند ،و هونغ كونغ، و تايوان بإغلاق حدود كل منهما مع الصين مع تنفيذ تدابير امنية صارمة للغاية شملت فرض الحجر الصحي على المسافرين و قياس الحرارة ، في حين اختارت اليابان و كوريا الجنوبية اتخاذ نهج اقل صرامة في البداية من الدول التي سبق ذكرها قبل الإعلان عن اتخاذ تدابير طارئة اكثر صرامة، تنفيذا لتوجيهات التي أعلنت عنها منظمة الصحة العالمية بالتزامن مع تطبيق تدابير الاغلاق التي اتخذتها الصين ، كما نفذت دول اسيوية أخرى مثل سنغافورة تدابير الاغلاق لكنها ليست صارمة ولم تخل بشكل عام بحياة المواطنين او بالنشاط الاقتصادي. بدلا من ذلك استعانت بجهاز الشرطة في استجواب المصابين ومن تواصلوا معهم، وترسل اشعارات للمواطنين عن الإصابات الجديدة في المناطق التي يتواجدون فيها، فضلا عن تتبع المصابين اثناء فترة الحجر الصحي فهذه الإجراءات المطبقة كانت العامل الأساسي في تجنب سنغافورة تطبيق تدابير الاغلاق العام.[1]

فيما تحركت دول اسيوية أخرى في تطوير تطبيقات الكترونية مطورة محليا ،للتعامل مع فيروس كورونا كما هو الحال في إندونيسيا، تايلند، ماليزيا، الفلبين، فيتنام، حيث تمكنوا من تتبع تحركات المصابين باستعمال

[1]Sipim Sornbanlang, "The Securitization of the Coronavirus in Asian Countries: A Paradox of National Security and Human Security During the COVID-19 Crisis,in **Global secutity in times of covid**,carolin varin(Switzerland:Springer Nature,2022)PP 148,149

الهواتف الذكية. لكن استخدام التكنولوجيا طرح العديد من الإشكالات من بينها انتهاك خصوصية المواطنين والتجسس بحجة محاصرة الجائحة.

المطلب الأول: استجابة الصين أثناء أزمة كورونا

تجدر الإشارة ان كورونا ليس الفيروس الأول الذي يظهر في الصين وينتشر في بقية دول العالم، ففي سنة 2002 كانت الصين أيضا مركزا لظهور فيروسSARS-CoV ، الذي انتشر في 26 دولة حول العالم وكانت بدايته مشابهة لفيروس كورونا المستجد.

حيث استفادت الصين من تلك التجربة في إدارة فيروس كوفيد2019، فقد سجلت اول حالة إصابة بالتهاب رئوي حاد في 8 ديسمبر 2019، ففي ظل الارتباك وحالة عدم اليقين بشأن مدى خطورة الفيروس.

فرضت الصين على إثره اغلاقا كاملا على إقليم هوباي الذي انتشر فيه الفيروس بغرض التستر على الوضع الصحي وأمرت السلطات الصحية في الإقليم بعدم كشف أي معلومات للعامة عن ظهور فيروس جديد معرضة حياة الملايين من السكان الى الخطر.

وفي 31 ديسمبر سجلت الصين 266 حالة إصابة، بفيروس كورونا، ونتيجة تزايد عدد الإصابات اخطرت الصين منظمة الصحة العالمية بعدما اخفت عن العالم كله قضية امنية سببت استنفار عام لكل دول العالم بظهور تهديد عابر للحدود ،لاتوجد طريقة لهزمه.[1]

فبعدما كشف امر الفيروس في انحاء العالم ، اتخذت الصين قرار تطبيق الحجر الصحي، وغلق حدودها ، منع أي مظاهر للحياة في كل الأقاليم المجاورة لإقليم هوباي ،باستعمال القوة العسكرية

بتاريخ 19 يناير، أرسلت منظمة الصحة العالمية بعثة خاصة الى مدينة ووهان الذي مثل تقريرها امر حاسم في اتخاذ السلطات الصينية قرار الاغلاق العام في مدينة ووهان لمدة شهرين.

وبدأ الفيروس في الانتشار الى الدول لمجاورة للصين ،في كل من، تايلند وكوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة. وبتاريخ 30 يناير 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن اعلان حالة طوارئ عالمية فقد حظيت

[1] Edoard Monco(ED).” Actions Across Government and COVID-19: The Experienceof Mainland China, Macao and Hong Kong” **in COVID-19 Pandemic, Crisis Responses and the Changing World**.Simon xb(ED) (singapore: springer nature team,2021)P,61.

إجراءات المنظمة باهتمام غير مسبوق ليس فقط بسبب طبيعة الفيروس بل أيضا بسبب ظهور خلافات حول دورها وانحيازها الى الصين.

شهدت الفترة ما بين 20 يناير الى 6 فبراير تسجيل أعلى عدد إصابات ،سجلت في 1 فبراير 32,583 حالة إصابة[1] والملاحظ ان تطبيق هذه الإجراءات يختلف بشكل كبير عن ما طبقته الدول الغربية حيث منع السكان في ووهان من الخروج من منازلهم الا لتلقي العلاج في المستشفى او لاقتناء الطعام والا فقد منحت السلطات الصينية للجان الاحياء في كل مدينة مسؤولية التحقق من درجة الحرارة السكان، لان المستشفيات كانت تعاني من الاكتظاظ و نقص الاسرة و تحاليل الكشف عن الإصابة بفيروس كوفيد خاصة في إقليم ووهان الذي;كان يتوفر فقط على 7 مستشفيات ، بالإضافة الى نقص الاطقم الطبية

و لتخفيف الضغط عن المستشفيات قامت السلطات الصينية بتصنيف المرضى المصابين بفيروس كورونا حسب خطورة الاعراض ،فالمرضى الذين يعانون من اعراض بسيطة يعالجون في منازلهم، في ظرف لا يتعدى 10 أيام تمكنت الصين من تدارك النقص في نظامها الصحي بتجهيز مستشفيات ميدانية لاستقبال المرضى تصل قدرتها الاستيعابية الى 1000 سرير وقامت السلطات الصينية بإرسال 450 طبيبا وعالما في الفيروسات الى مدينة ووهان للتعامل مع الفيروس .

كما عملت على تحويل الفنادق والمدارس الى أماكن لعزل المصابين وتكثيف اجراء اختبارات كوفيد التي كشفت في خلال 10 أيام عن إصابة 30 ألف مواطن كما تعرض 3300 فرد من الطواقم الطبية الى الإصابة بفيروس كورونا توفي منهم 13 عامل طبي وهو ما يعني ان نسبة الإصابة بين الاطقم الطبية 4 بالمئة من نسبة الإصابات

كما سخرت السلطات الصينية التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة لاحتواء الفيروس من خلال تكليف الروبوتات الذكية بتعقيم، ووضع برمجيات في محطات المترو في بكين وشنغهاي للكشف عن درجة حرارة الركاب. و نظرا لتأثير انتشار فيروس كورونا على القطا ع الاقتصادي نتيجة تطبيق الاغلاق العام ، حيث قامت بدعم الفئات الهشة ، واعفت الشركات الصغيرة من رسوم الضمان الاجتماعي و توفير الدعم المالي للشركات المنتجة للمواد الطبية

[1] Michel claessens ,**The science and politics of covid** (Switzerland: spring nature,2021),PP 61-65.

ونظرا لتأخر الصين عن اخطار منظمة الصحة العالمية، وتطبيقها لإجراءات صارمة بغرض حصر الفيروس فقد تلقت الصين انتقادات من الدول الغربية، التي اعتبرت ان الصين تمارس تضييقا على حريات المواطنين في التنقل داخل الصين او خارجها، لكن الإجراءات الصينية تندرج ضمن الإجراءات الوقائية التي من خلالها استطاعت الصين ان تسيطر على انتشار الفيروس في الموجة الأولى من الوباء، بغض النظر عن اهداف النظام الصيني من الاغلاق العام او تكلفتها الاقتصادية.

فمع نهاية شهر مارس2020، تراجعت أعداد الإصابات في الصين لكن الحالة الوبائية خارج الصين كانت في تزايد مستمر. حيث أصبحت كوريا الجنوبية، إيران، إيطاليا أكثر الدول تضررا من وباء كورونا كما أصبحت مدينة نيويورك الامريكية بؤرة جديدة للوباء، مما جعل منظمة الصحة العالمية تعلن عن حالة طوارئ عالمية، مع تسجيل 114 دولة متضررة من فيروس كورونا [1]

بعدما استعادت الصين سيطرتها على الوباء، بادرت بتقديم المساعدات الى الدول المتضررة من الوباء وكانت هذه الحركة فعالة في تقليل الأصوات المناهضة للإجراءات الصارمة التي اتخذتها الصين في الوقت التي كانت فيه الدول المتقدمة تصارع لمحاربة الوباء،

فخلال سنة ،2020 قامت الصين بتصدير المعدات الطبية للدول النامية و المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة الامريكية، فقد أشار وزير الخارجية الصيني ,Hua Chunying انه منذ مارس 2020 أرسلت الصين اكثر من 42 مليار قناع طبي ، 900 مليون قفاز طبي،780 مليون بذلة طبية ،50,66 نظارات واقية ،15,905 جهاز تنفس موجهة للولايات المتحدة ،خاصة بعد وصول بايدن للحكم اين بدأت الولايات المتحدة في اتخاذ تدابير وقائية صارمة للتقليل من اعداد الإصابات [2]

وبعد تطوير الصين للقاحSinovac ، الذي وافقت منظمة الصحية العالمية على البداية بتسويقه بعدما أظهرت نتائج اختباراته عدم رصد أي اعراض جانبية غير متوقعة وخطيرة، عملت الصين على بيعه لعدد كبير من الدول النامية نظرا لسهولة تخزين كميات كبيرة من اللقاح في درجة حرارة منخفض تتراوح بين 2 و 8 درجات[3] مئوية. إضافة الى دول أوروبية، دول اسيوية، دول افريقية، دول أمريكا اللاتينية وقد تستفيد الصين من حملتها

[1]Li cheng,**How covid-19 Reshapes New world Order:Political Econnomy Persepective**,(singapoar:Springer Nature,2022),PP,12.13.

[2], ipid **P.8**

[3] احمد قاضي، بعد موافقة الصحة العالمية. ما مميزات لقاح سينوفار الصيني؟،مايو 2020.في

لمساعدة الدول المتضررة بشدة من فيروس كورونا في تغيير النظام الدولي بتراجع الولايات المتحدة في ظل هذه الازمة التي فشلت في التخطيط والإعداد، وامتد ذلك إلى تقييم الأزمة والتعامل مع هذا الخطر، في حين ان الصين تداركت خطأها بدأت خطتها للتصدي لانتشار الوباء بعملية واسعة النطاق، استهدفت عزل الإقليم بكامله ووضعه تحت الحجر الصحي، والقيام بعمليات فحص واسعة النطاق، وعلاج المصابين. وهو ما دفع كثيرين للثناء على النموذج الصيني كان من بينهم منظمة الصحة العالمية التي اعتبرت تعامل بكين مع تفشي الوباء نموذجا يحتذى به.

المطلب الثاني: استجابة كوريا الجنوبية أثناء أزمة كورونا

تعتبر كوريا الجنوبية من الدول الناجحة في إدارة فيروس كورونا والتي اخذت العديد من الدول باستراتيجيتها من اجل إدارة الوباء بما فيها منظمة الصحة العالمية، التي تقوم على تكثيف اجراء اختبارات الكشف عن فيروس كورونا، بالرغم من انها كانت ثاني دولة يجتاحها الفيروس بعد الصين.

أعلنت كوريا الجنوبية عن تسجيل اول إصابة بفيروس كورونا في20 يناير 2020، بعدها مباشرة اتخذت السلطات الكورية قرار بتعليق الرحلات الجوية نحو ووهان الصينية .

بدأت على إثرها باتخاذ تدابير استعجالية تتمثل في نشر نقاط الاختبارات في الأماكن العامة لتخفيف الضغط على المستشفيات واستخدام بيانات المواطنين والتكنولوجيا لتتبع تطبيق المواطنين لقواعد الحجر الصحي بدلا من تفعيل الاغلاق العام على 50 مليون مواطن ،فرضته فقط على 30الف من المواطنين الذين أصيبوا بفيروس كورونا.

وفي 22 يناير، أعلنت الحكومة الكورية عن اجلاء مواطنيها من مدينة ووهان الصينية وتطبيق حالة الطوارئ بما فيها غلق المدارس لمدة أسبوع بعدها مددت لغاية 6 ابريل، بعد تسجيل 31 حالة إصابة، احدها سيدة كورية تبلغ من العمر61 سنة تنتمي الى طائفة دينية مسيحية، وقد شاركت في قداس بكنيسة Shincheonji التي تبعد عن العاصمة سيول240 كلم، بعد ذلك بأيام، تبين بان اكثر من 9000 شخص شاركوا في القداس قد أصيبوا بأعراض فيروس كورونا

حيث تسبب هذا التجمع ب 36 بالمئة من أعداد الإصابة التي سجلتها كوريا الجنوبية،اثناء الموجة الأولى من الجائحة ، على اثرها فرضت الحكومة الكورية الحجر الصحي على 9300 عضو من تلك الكنيسة وبحلول 24

فبراير ،سجلت كوريا الجنوبية 833 حالة إصابة ثم ارتفعت الى 2000 حالة إصابة بعد تكثيف اختبارات الكشف عن فيروس كورونا لتشمل نصف مليون كوري [1].

وبحلول نهاية شهر مارس 2020 ،سجلت كوريا الجنوبية اقل عدد إصابة ،وصلت الى 62 إصابة، بقية اعداد الإصابة على هذا الحال لغاية ابريل 2020 اين سجلت 24 حالة إصابة في مدينة ايتوان بعدما قام مجموعة من الافراد باختراق إجراءات الحجر الصحي .قررت الحكومة الكورية على اثرها الزام المواطنين الخاضعين للحجر الصحي على وضع سوار الكتروني لتعقب احتمالية انتهاكهم للحجر الصحي.[2]

وتعد الأرقام المسجلة بكوريا الجنوبية ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، مثل الولايات المتحدة، حيث تعد حالات الإصابة والوفيات من بين الأقل في العالم و يرجع ذلك ، الى التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين المنظمة الوطنية الكورية للجهود الوقائية ،اين قدمت الحكومة الكورية دعما حكومي لمصنعي أجهزة للكشف عن الفيروس ،أدى الى تسريع عملية الكشف عن اعداد المصابين ،وإمكانية عزلهم قبل نقل العدوى الى الاخرين.

وقد استفادت كوريا الجنوبية من تجربتها في مكافحة فيروس SARSسنة 2003 ومن فيروسMERSسنة 2015، ومن تطورها التكنولوجي ،في تتبع المصابين اثناء الحجر الصحي بالاستعانة بنظام تحديد المواقع الذي سبق وان استعملته سنة ن،2015 للتأكد من مدى التزام المصابين بعدم الخروج قبل انتهاء الحجر والا ستطبق عليهم غرامة مالية قدرها 2500 دولار.

وقد اضفت كوريا الجنوبية الطابع القانوني على تتبع المصابين من خلال هواتفهم بإصدار تشريعات في 2015 تخول للإدارات المحلية الوصول الى كافة البيانات الشخصية للمواطنين اثناء الازمات الصحية، فقد طور مركز مكافحة الامراض والوقاية في كوريا الجنوبية نظاما لتصنيف الحالات المصابة، الى أربع درجات من ضعيفة الى قوية جدا، وكل فئة تتلقى علاجا حسب خطورتها والاعراض التي تعانيها حتى يتم تخفيف الضغط على المستشفيات.

---

[1] ابو بكر خوالد، خير الدين بوزر، "فعالية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة في مواجهة فيروس كورونا 19- covid: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا"، **مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد**، م، ع2،(2020) ص40

[2] إشادة عالمية بتجربتها. كيف كافحت كوريا الجنوبية فيروس كورونا؟، **موقع الجزيرة**، (2020/4/11) في

https://cutt.us/sv8re

إضافة الى تطوير شركة Seegenاختبارا للكشف السريع بمساعدة روبوت يتولى سحب العينة وتحليلها في اقل من أربع ساعات، الامر الذي مكن كوريا الجنوبية من اختبار لمليون شخص في ظرف قياسي [1]

اما اقتصاديا، فقد ضخت الحكومة الكورية حزم مالية لتجنب تدهور الوضع الاقتصادي ، بحيث وفرت اكثر من 12 مليار دولار لمساعدة الشركات و العمال الذين تضرروا من الجائحة ، كما قدمت دعما ماليا خاصا لشركات التكنولوجيا الرقمية ضمن خطة" برنامج اخضر جديد" نتيجة فعاليتها في إدارة الازمة الصحية ، والتي ساهمت في انتعاش القطاع الاقتصادي بدلا من ركود تام مثلما حدث في الدول الأوروبية

خلاصة القول ان كوريا الجنوبية وحتى بقية الدول الاسيوية لم تكن لتنجح في إدارة الفيروس لو لا التزام المواطنين بالتوجيهات الصارمة التي أصدرتها الدولة، بما فيها الأوامر التي تتعلق بالتقليل من حرية الافراد. نظرا لإدراكهم لمخاطر الفيروسات السابقة التي انتشرت في قارة اسيا، والتي اكسبتها من مواجهتها لازمات صحية سابقة، بالإضافة الى كفاءة أنظمتها الصحية في التجاوب مع فيروس كورونا، واستغلالها الجيد لعامل الوقت بالرغم من ان الصين تأخرت بشكل كبير عن تطبيق الإجراءات الصحية، لكنها استطاعت ان تتحكم في الوضعية الوبائية في وقت قصير، من خلال بناء مستشفيات ميدانية وتطبيق حجر صحي صارم

في حين ان كوريا الجنوبية ، استجابة بسرعة لانتشار الفيروس بطريقة فعالة حيث قامت بتكثيف الاختبارات بدلا من فرض الاغلاق العام بالاعتماد على التكنولوجية الذكية لتخفيف انتشار فيروس كورونا ، التي ساهمت في انتعاش سوق التكنولوجيا الذكية مع تقديم الحكومة الكورية لتسهيلات للشركات التكنولوجية مما خفف من التداعيات الاقتصادية ، كما استفادت كوريا الجنوبية من خبرتها السابقة في إدارة الفيروسات السابقة منها فيروس Mers و فيروس Sars

[1] خوالد، مرجع سابق ،ص 43

المبحث الثاني: و اقع الدول الأوروبية أثناء أزمة كورونا

تم تسجيل أول إصابة بفيروس كورونا في أوروبا بفرنسا في 24يناير 2020، وبحلول فبراير 2020 كانت قد أعلنت 9 دول أوروبية عن تسجيل أول حالات الإصابة بفيروس كورونا شملت، فلندا حالة واحدة، فرنسا 12 حالة، المانيا 16 حالة، إيطاليا 3 حالات، روسيا؛ حالتين، اسبانيا حالتين، السويد حالة واحدة، المملكة المتحدة 9 حالات

كلها حالات إصابة قادمة من الصين، الا أن الدول الأوروبية لم تتخذ أي إجراءات غلق في هذه الفترة لأنها لم تسجل حالات إصابة كبيرة مقارنة بالدول الاسيوية في الفترة ما بين يناير الى غاية بداية شهر مارس

أين بدأت تتزايد أعداد الإصابة في شمال إيطاليا لتصل اجمالي أعداد الإصابات بفيروس كورونا الى 4250 حالة إصابة و113 حالة وفاة تم تسجيلها في 38 دولة أوروبية [1]و بحلول يونيو 2020 أصبحت أوروبا ثاني بؤرة لوباء كورونا.

فسر الكثيرين أسباب الارتفاع الكبير لأعداد الإصابة في أوروبا راجع الى الزيادة الكبيرة في اعداد الشيخوخة للأفراد الذين تفوق أعمارهم عن 60 عاما، حيث تمثل هذه الفئة 25.7 بالمئة من عدد سكان القارة أي 191,8 مليون نسمة من مجموع سكان أوروبا البالغ عددهم 747.6 مليون نسمة ويعيش معظمهم في دور مخصصة بكبار السن والتي أصبحت أماكن تنتقل فيها العدوى بشدة.[2]

المطلب الأول: استجابة إيطاليا أثناء أزمة كورونا.

تعد إيطاليا من الدول الأوروبية الأكثر تضررا في الموجة الأولى لفيروس كورونا حيث سجلت اول حالة إصابة بفيروس كورونا بتاريخ 30 يناير 2020 لسائحين صينيين في روما، وأعلنت السلطات الإيطالية في 21 فبراير 2020 عن تفشي الوباء لتسجل 16 حالة مؤكدة في مدينة لمبردي التي تعد من اكبر الأقاليم و اكثر كثافة سكانية واضافة الى مدينة كودوجنو بمقاطعة لوديا، اتخذت إيطاليا على الفور قرار حظر السفر الى الصين كأول دولة

---

[1] Gianfranco Spiteri(ED),"First cases of coronavirus disease 2019(COVID-19) in The WHO European Region,24 January To 21 February 2020"**,Eurosurveillance**.Vol.25,No.9,(5,Mars,2020),PP.3.4

[2] مصطفى ربيع، **القارة العجوزكيف تعمق الديمغر افيا ازمة كورونا في أوروبا؟**،(ابوظبي: سلسلة دراسات خاصة عن مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1، 25 مارس 2020)، ص 8

أوروبية تخلق مجالها الجوي مع الصين ، بتاريخ 8 مارس قامت الحكومة الإيطالية بتقييد حركة المواطنين في منطقة اللومباردي لغاية 8ماي 2020

وقد سجلت أغلب حالات الوفيات و الإصابات لدى كبار السن وبتاريخ 8 مارس قامت الحكومة الإيطالية بتقييد حركة المواطنين في منطقة وصل اعداد المصابين في أكتوبر 2020 الى 240.436اصابة و34.744 وفاة في إيطاليا[1] سبب تفشي الوباء بنتائج كارثية على الايطاليين و الاقتصاد الذي دخل في حالة ركود بعد خلق الحدود امام السياح حيث تعتمد إيطاليا بشكل كبير على المداخيل من القطاع السياحي ،و ركزت الحكومة الإيطالية على دعم النظام الصحي الإيطالي الذي لم يكن قادر على استيعاب اعداد المرضى المصابين، نظرا لنقص عدد الاسرة التي تبلغ 5200 سرير في العناية المركزية [2] ،

نتيجة تدهور الوضعية الوبائية، طلبت إيطاليا المساعدة من خلال الية الحماية المدنية لكن الدول الأوروبية لم تستجب لنداء إيطاليا رغم أن أعداد الإصابة في بقية دول الاتحاد الأوروبي كانت منخفضة بالمقارنة مع إيطاليا التي سجلت بنهاية شهر مارس 2020 اكثر من 97.689 الف حالة إصابة بفيروس كورونا و 10,779 حالة وفاة ، هي الأعلى في العالم[3] .

كما كان لتصريح رئيسة البنك الأوروبي كريستين لا غارد وقعا كبيرا على الاقتصاد بل شككت في انتماء الايطاليين الى دول الاتحاد الأوروبي عندما قالت، بأن البنك المركزي ليست الجهة الفاعلة الوحيدة للتعامل مع الفجوات الاقتصادية لإيطاليا "سبب تصريحها هذا في ارتفاع عائدات السندات الإيطالية وانخفاضا قياسيا في بورصة ميلانو التي خسرت 17 بالمئة، وسط قليل كبير من تزايد حدة الازمة .

وقد تطلب ازمة كورونا انفاقا كبيرا لاقتناء المعدات الطبية و تقديم حزم اقتصادية ، حيث شكّل الإنفاق الحكومي على الصحة ما نسبته 8.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام2017 وبلغ نصيب الفرد من

[1] Andrea Remuzzi and Giuseppe Remuzzi,Covid-19 in Italy: what next?, **Health policy** ,Vol 3965,(March,2020) P 1266,

[2] Marta Paterlini, On the front line of coronavirus: the Italian responses to covid19,**The bmj, (**March2020),P,1

[3] عائشة بو عشيبة، سياسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة ازمة كورونا بين روح الوحدة الأوروبية وانانية الدول، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، ع 32، (2020)، ص ,13.

الإنفاق الصحي في إيطاليا 2483 يورو في عام2017 ، ولكن بمعدل أبطأ ممّ كان عليه في معظم دول الاتحاد الأوروبي .ويخصص ما يقرب من ثلاثة أرباع الإنفاق الصحي للقطاع العام

وسط التخاذل التي تعرضت له إيطاليا من اشقاءها الأوربيين، بادرت الصين بتقديم المساعدة الى إيطاليا حيث أرسلت بتاريخ 12 مارس 2020، طائرة على متنها تسعة خبراء صينيين و 31 طنا من المواد الطبية فقد اعاد غياب التضامن الأوروبي الى الايطاليين مسالة تدفق المهاجرين سنة 2015 عندما اهتمت دول الاتحاد الأوروبي بتأمين حدودها .[1] بدلا من الوصول الى حل مشترك، فكل دولة في أوروبا عملت على معالجة ازمة كورونا في بداية انتشاريها بمفردها، باتخاذ سياسات أحادية بعيدا عن مسؤوليتها كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني : استجابة ألمانيا أثناء أزمة كورونا

منذ بداية انتشار جائحة كورونا خارج الصين نحو إيطاليا وإيران، أسرعت المانيا في تقييد حركة النقل الجوي نحو هذه الدول، وعندما غزا الوباء بقية الدول الأوروبية ومنها المانيا في 27 يناير 2020، اسرعت الحكومة الألمانية بتقييد الخروج من المناطق شديدة الخطورة وتطبيق قواعد التباعد الاجتماعي واغلاق المدارس، لكن لم تطبق الاغلاق العام الكلي، ومع ذلك فتعد المانيا من الدول الأوروبية الناجحة في إدارة جائحة كورونا.

اذ تعتبر المنظومة الصحية الألمانية الأقوى تطورا في العالم بحيث تتوفر على طاقم طبي يضم نصف مليون طبيب، واسطول ضخم من المستشفيات الذي يتجاوز 1927 مستشفى، وتصل طاقتها الاستيعابية مليون سرير و40 ألف سرير في العناية المركزة، و30 ألف جهاز تنفس اصطناعي إضافة الى القدرة على اجراء فحوصات الكشف عن فيروس كورونا ل حوالي 160 شخص أسبوعيا، بالمقارنة مع دول أوروبية أخرى فان الانفاق الصحي لألمانيا مرتفع جدا، ففي سنة 2017، شكل اجمالي الانفاق الصحي 11.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ،والذي يعد الأعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي الذي يقدر ب 9.8 بالمئة و الثاني بعد فرنسا ، وكان نصيب الفرد من الانفاق الصحي ب 4300 يورو و اعلى بكثير من متوسط انفاق الفرد في دول الاتحاد الأوروبي ب 2884 يورو[2].

---

[1] Daniele Paolini, Fridanna Maricchiolo and others, COVID-19 lockdown in Italy: the role of social identification and social and political trust on well-being and distress, Current Psychology,(26/10/2020),P 2-3

[2] European Commission, "State of Health in the EU, Germany: Country health profile 2019," accessed on (29\5\2022),in
https://ec.europa.eu/health/system/files/2019-11/2019_chp_de_english_0.pdf

بداية شهر مارس ، ارتفعت أعداد الإصابة في المانيا لتسجل 37 الف إصابة و 200 حالة وفاة [1]ارتفعت في شهر يونيو لتصل الى 194 الف حالة إصابة و 9026 حالة وفاة ،و لتدعيم طواقمها الطبية عملت على تجنيد الأطباء المهاجرين المقدر عددهم ب 150 طبيب لتدعيم الطواقم الطبية، في حالة إصابة عدد كبير من الأطباء بفيروس كورونا ، طبقت المانيا الاغلاق العام من 22 مارس حتى 3 مايو 2020 شملت غلق المدارس و التقليل من نشاطات الجامعات فضلا عن حظر التجمعات العامة و الخاصة ولكن لم تشمل قيود على حركة الافراد و كانت التدابير التي اتخذتها الحكومة الألمانية مقبولة لحد كبير من قبل المواطنين التي ساهمت في تخفيض اعداد الإصابة بحلول فصل الصيف لكن أعداد الإصابة عادت للارتفاع مع بداية شهر أكتوبر فاتخذت المانيا قرار الغلق الكلي للاماكن العامة .

قامت الحكومة الألمانية بتقديم دعم مالي قدره ترليون يورو[2]لمساعدة الشركات المتضررة خصوصا المتوسطة والصغرى، وذلك من خلال تسهيل إمدادها بالقروض التي تحتاجها بصورة عاجلة .وأيضا تعويض الأشخاص الذين فقدوا أعمالهم بسبب الجائحة. بالإضافة الى تقديم دعم لمؤسسات البحث العلمي التي تسعى لتطوير لقاح فيروس كورونا، وتخفيض معدل القيمة المضافة لمدة ستة أشهر.

بالإضافة الى ذلك، قامت المانيا بالاستعانة بقدرات الجيش الألماني الذي يتوفر على أطباء ومعدات حماية بقدرات عالية لتقديم المساعدة وبحلول ابريل 2020، دعت المستشارة الألمانية المواطنين الى التعايش مع الفيروس لاستحالة الاستمرار في تدابير الاغلاق العام، الذي من شانه ان يتسبب في ازمة مالية، ومع ذلك بعد تخفيف الإجراءات عادت حالات الإصابة بالارتفاع بعد انتهاء العطلة الصيفية بنهاية شهر أوت.

وفي نوفمبر 2020 ، أعلنت المانيا عن نجاح التجارب السريرة لأول لقاحين ضد فيروس كورونا ، الأول أنتجته شركة الادوية الأميركية Pfizer بالتعاون مع شركة التكنولوجيا الحيوية Biotech الألمانية ، و الذي قدرت فعاليته ب_95 بالمئة في التقليل من خطورة الإصابة بفيروس كورونا ، و اللقاح الثاني طورته شركة التكنولوجيا

[1]المانيا في مواجهة كورونا ما لسر وراء الصمود في بؤر ر أوروبا. موقع قناة Sky Newsعربي. تاريخ الاطلاع عليه في (.29\5\2022.) في https://bit.ly/3MbIOTv

(2020/03/26)

[2] Guangyu Lu(ED), COVID-19 in Germany and China: mitigation versus elimination strategy, **Global health Action,** Vol, 14(January 2021) P, 4.

الحيوية الامريكية Modern a التي اكدت ان فعالية اللقاح تصل الى 94.1 بالمئة ، حيث ان كلا اللقاحين اظهرا فعالية حتى على الأشخاص الكبار في السن كما يوفر اللقاحين مستوى عالي من الفعالية ضد متحورات فيروس كورونا بعد اخذ الجرعة الثانية .[1]

حيث تعد المانيا أول دولة في العالم، تمكنت من إدارة جائحة كورونا بفعالية كبيرة ويعود ذلك الى قوة نظامها الصحي الذي يتوفر على عدد كبير أجهزة التنفس الصناعي الكبيرة التي تملكها ألمانيا، وكذلك ما تملكه من منشآت خاصة بالرعاية المركزة للحالات الحرجة، واستجابتها السريعة لأزمة كورونا عكس ما قامت به إيطاليا.

المبحث الثالث: و اقع فيروس كورونا في الولايات المتحدة الامريكية

[1] Ann Gulland(ED), How the Modern a, AstraZeneca, Pfizer and other Covid vaccines compare, the telegraph)in https://www.telegraph.co.uk/global-health/science-and-disease/covid-vaccines-moderna-astrazeneca-pfizer-difference-uk-variants/
(28\5\2021)

على الرغم من ان الإدارة الأمريكية انتقدت الصين ومنظمة الصحة العالمية، بسبب تراخيها في الإبلاغ عن الفيروس مع اول إصابة سجلت، هي الأخرى فشلت في إدارة الازمة بسبب استهتار الرئيس ترامب بخطورة الجائحة. وأدى ذلك إلى انهيار أسواق الأسهم المالية، وتوقّف مظاهر الحياة العادية وشلل كثير من قطاعاتها، وانكشاف ضعف البنية الصحية الأميركية، التي تعد الاغلى في العالم في المقابل يعد الأسوأ مقارنة بالأنظمة الصحية للدول المتقدمة. حيث إن هناك أكثر من 30 مليون أمريكي دون تغطية صحية، كما أن أكثر من 44 مليون شخص بتأمين غير كافٍ. وبالتالي فان معظم المصابين فضلوا ان يعالجوا في منازل بدلا من العلاج في المستشفى.

ونتيجة لذلك، سجلت الولايات المتحدة أكثر من ربع عدد الإصابات عالميا، بينما تمثل الولايات المتحدة 4 بالمئة من سكان العالم اذ أن نقص التجهيزات الكافية لعلاج عدد كبير من المرضى، كان كفيلا بزيادة عدد الإصابات بالإضافة الى غلاء تكلفة العلاج، اذ تتوفر المستشفيات الامريكية على عدد محدود من الأطباء حيث يوجد 2.6 طبيب لكل 1000 شخص، كما تتوفر الولايات المتحدة الامريكية على 45.000 ألف وحدة عناية مركزية، ومع تفشي امراض الجهاز التنفسي فان نحو 2.9 مليون امريكي كان محتاجين الى العلاج في وحدة الرعاية المركزية ،و الحصول على أجهزة التنفس الاصطناعي[1].

مع تسجيل أول حالة إصابة في الولايات المتحدة بفيروس كورونا في 21 جانفي 2020 ، لم يتخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أي إجراءات استعجالية ، للتعامل مع الازمة واصر على انه لا داعي للقلق ، و انشغل بدلا من ذلك في توجيه الاتهامات الى الصين ومنظمة الصحة العالمية، بالتستر عن ظهور الفيروس في مدينة ووهان الصينية ، وأعلن عن وقف تمويل المنظمة و تعليق عضوية الولايات المتحدة ، بالرغم من التحذيرات التي اطلقها خبراء الصحة من خطورة الفيروس مقارنة بالفيروسات السابقة ، فقد كشفت الكثير من الدراسات بأن الفيروس يمتلك استراتيجية مقاومة متغيرة ،وكذلك اختلاف أعراضه بين المصابين من بلد لآخر ومن شخص لآخر، وهذا

[1] هدى شريف، **النظام الصحي الأمريكي يتهاوى أمام أزمة كورونا، موقع الجزيرة ،19 ابريل2020، في**

https://www.al-jazirah.com/2020/20200419/ar6.htm?msclkid=fce0c3fad08311eca5aaf1abf22ebd36

ما جعل الصراع يشتد بين الو.م .أ والصين، فقد باتت مظاهر هذا الصراع واضحة من خلال الخطابات الحادة التي يلقيها كل منها للآخر، والتي أعلنها الرئيس الأمريكي ترامب أكثر صراحة من نظيره.

و اتهم الرئيس ترامب أطراف داخلية منها الحزب الديمقراطي و وسائل اعلام أمريكية في الولايات المتحدة بمحاولة عرقلته من خلال الفيروس مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الامريكية ، في كل مرة كان يحمل الرئيس دونالد ترامب مسؤولية الفيروس لجهة معينة بالرغم من ان إدارة الرئيس اتخذت قرارات غير مسؤولة بخصوص قطاع الصحة ، ففي سنة 2018 أغلق الرئيس ترامب مكتب الامن الصحي العالمي و الدفاع البيولوجي التابع لمجلس الامن القومي، و في خضم الازمة الصحية ، أراد الإدارة الامريكية تخفيض ميزانية المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية، والمعهد الوطني للصحة .إلا أن الكونغرس رفض ذلك، وحاول الرئيس مرارا وتكرار الترويج لأن الفيروس سينتهي بعد شهور قليلة، وبأنه ليس أخطر من فيروس انفلونزا الموسمي[1].

جاء التحرك الفعلي للإدارة الامريكية، مع تطور الوضعية الوبائية وبداية تسجيل خسائر اقتصادية ففي 31 جانفي 2020، امر الرئيس ترامب بحظر السفر الى الصين ومنع دخول الأجانب الى الولايات المتحدة، وإلزام شركات التأمين الصحي بتغطية جميع نفقات اختبارات الإصابة بفيروس كورونا، مع تقديم تحفيزات اقتصادية بلغت قيمتها أكثر من 2 تريليون دولار، لإنقاذ المؤسسات والشركات، وزيادة إعانات البطالة، مع تقديم قروض للأعمال الصغيرة، وتمديد المهلة لدفع الضرائب إلى الحكومة الفدرالية[2].

كانت الولايات المتحدة في وضع صحي حرج نتيجة عدم توفر المستلزمات الطبية، من اقنعة ومواد صيدلانية لمعالجة المرضى لجئت على اثره الإدارة الامريكية الى قرصنة الشحنات الطبية للدول الأخرى ، مما اثار غضب الدول الأخرى مثل فرنسا و كندا ، اذ انها عملت الولايات المتحدة على تنفيذ سياسة أمريكا أولا ، التي تجلت في فرضها تخفيف التدابير الحمائية الاقتصادية على الدول التي تفرض عليها عقوبات مثل ايران ، كما عارضت جعل لقاح كورونا كمنفعة عامة عالمية ،لتتمكن كل دول العالم من الحصول على جرعات كافية للتقيل من اثار الفيروس. بعدما، أعلنت شركة التكنولوجيا الحيوية Moderna الامريكية في 18 ديسمبر 2020، عن تطوير

[1] Li cheng,**How covid-19 Reshapes New world Order:Political Econnomy Persepective,Op.cit,P10**

[2]تقرير، وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، **ص 21**

لقاح للوقاية من فيروس كورونا تصل فعاليته الى 94.5 بالمئة، وأصبح ثاني لقاح توافق عليه إدارة الأغذية والعقاقير الامريكية، لبداية استعماله بعد لقاح Pyzer –Biontec الذي بدأ استخدامه في 11 ديسمبر 2020.[1]

المبحث الرابع: واقع الدول الافريقية أثناء أزمة كورونا

[1] Rais Akhtar, Coronavirus (COVID-19) Outbreaks, Environment and Human Behaviour,(Switzerland:Springer Nature,2021)P,9

تم تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا في افريقيا بمصر في 10 فبراير 2020، تبعتها الجزائر التي سجلت اول إصابة مؤكدة في 25 فبراير، ثم نيجريا في 27 فبراير 2020 وكانت اغلب الدول الافريقية سجلت حالات إصابة لمواطنين أوروبيين، و بنهاية مايو 2020 سجلت 54 دولة افريقية أكثر من 100 الف حالة إصابة .

في يوليو في ،2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية عن تطبيق حالة الطوارئ في افريقيا نتيجة ارتفاع اعداد الإصابات، حيث توقع خبراء الصحة حدوث كارثة صحية واقتصادية في القارة بسبب ضعف نظم الرعاية الصحية والبنية التحتية وعدم كفاية التمويل، فضلا عن انخفاض فرص الحصول على المعدات الطبية، حيث تجاوزت اجمالي اعداد الإصابة المليون حالة ،بحلول أغسطس 2020 سجلت اغلبها في جنوب افريقيا، مصر المغرب، اثيوبيا، نيجريا.

وبالرغم من ذلك، فان معدل الإصابة في افريقيا لا تمثل سوى 3.3. بالمئة من معدل الإصابات عالميا، وتعد افريقيا اخر قارة في العالم تأثرت بوباء كورونا واقل قارة سجلت اعداد إصابة ووفيات في العالم ، و بحلول أكتوبر 2020 وصلت اعداد الوفيات الى 37 الف حالة وفاة مقارنة ب230 الف وفاة في أوروبا ، و 205 الاف وفاة في اسيا .مما يشير الى ان نتائج تأثير الفيروس كانت اقل حدة في القارة الافريقية بالرغم من ضعف البنية التحتية الصحية وتفشي الفقر .

ويعود ذلك الى نقص عدد الاختبارات التي تجريها المخابر بسبب تكاليف الاختبار وعدم توفر المرافق الأساسية اللازمة لإجراء الاختبارات [1] باستثناء دولة بوتسوانا التي اجرت أكبر عدد من اختبارات الكشف عن فيروس كورونا في القارة حيث سجلت 498.088الف اختبار، اما نيجريا التي يصل تعداد سكانها الى 180 مليون شخص تجري أسبوعيا حوالي 50 ألف اختبار .

وتفسير آخر يشير الا ان أعداد الوفيات المنخفض، يعود الى إصابة معظم الدول الافريقية بفيروسات تاجية أخرى مثل الملاريا، هذه الامراض من الممكن ان تحفز الجهاز المناعي على مقاومة الفيروسات، في حين فسر علماء اخرون بأن اعداد الوفيات المنخفض في افريقيا، راجع الى اتخاذ الحكومات الافريقية منذ بداية الجائحة

[1] Osman A, Dufailu(ED), Covid 19 in Africa: on ovarian victory? , **Ovarion Research,(**2021) P,2,3,4

إجراءات صارمة مع تطبيق توصيات الصحة العامة بشأن مكافحة فيروس كوفيد 2019،حتى قبل ان يصل الفيروس الى بعض الدول الافريقية ،

ومن الملاحظ ، بأن اعمار معظم السكان في افريقيا لعبت دورا في تقليل اعداد الإصابة والوفيات فعلى المستوى العالمي، كانت اعمار معظم الذين توفوا بعد اصابتهم بفيروس كورونا ،أكثر من 80 سنة ، في حين يبلغ متوسط اعمار سكان القارة الافريقية 19 سنة و3 بالمئة من السكان تزيد أعمارهم عن 65 عاما ،ووجدت دراسة اجراها باحثون من جامعة ميراندا بالولايات المتحدة الامريكية ،عن وجود علاقة بين انخفاض درجة الحرارة و الرطوبة ،حيث انتشر الفيروس بكثرة في الدول الواقعة، في النصف الشمالي من الكرة الأرضية و عندما بدأت درجة الحرارة في الانخفاض في النصف الجنوبي من الأرض، بدأت ترتفع حالات الإصابة في جنوب افريقيا .[1]

لكن هذا لا يعني ان الإصابات التي سجلتها الدول الافريقية لا تستدعي اتخاذ إجراءات وقائية حيث، تباينت مواقف الدول الافريقية من فيروس كورونا مثل تنزانيا، بورندي التي قللت من تأثير فيروس كورونا

نتيجة لذلك، انتقدت منظمة الصحة العالمية تنزانيا بعد توقفها عن نشر الاحصائيات الرسمية عن اعداد الإصابة والوفيات، وإعلانها عن انتصارها ضد فيروس كورونا، بالرغم من ان اخر إحصائية نشرها المخبر الوطني التنزاني بتاريخ 29 ابريل 2020، كشفت عن تسجيل 509 إصابة و219 حالة وفاة.

في خضم الازمة الصحية، معظم الدول الافريقية تفتقر عموما الى الموارد من حيث الموظفين والتمويل والمرافق الصحية ، اذ يتوفر اقل من سرير واحد من للعناية المركزية لكل 100 ألف شخص في افريقيا، فقد أبلغت منظمة الصحة العالمية عن وجود 5الاف غرفة عناية مركزة في 43 دولة افريقية وحوالي 2 الفين جهاز تنفس اصطناعي في 42 دولة افريقية.[2]

وحتى 17 ابريل 2020، كانت تفتقر 10 دول افريقية الى أجهزة التنفس ،وتعتمد بعض المستشفيات على المولدات الكهربائية لعلاج المرضى ،ومن الملاحظ ان النظام الصحي في اغلبية الدول الإفريقية الفقيرة يمول من قبل المانحين الدوليين، حيث تسببت قلة الإمكانيات بوفاة أكثر من 10 الاف عامل طبي في 40 دولة افريقية،

---

[1] ان سوي، **فيروس كورونا: خمسة أسباب وراء عدد الوفيات المنخفض جراء الوباء في أفريقيا، موقع BBC News**، 9 /2020/10.في https://www.bbc.com/arabic/world-54462721

[2] Ekpenyomg ,Op.cit, P,390,

تشمل جنوب افريقيا ،التي سجلت وفاة 240 طبيبا ، تليها مصر و الجزائر[1] و جنوب افريقيا ، و هذا راجع الى ظروف عمل الأطباء السيئة ،و قلة معدات الوقاية التي توفرها الدول للطواقم الطبية.

في حين اثبتت دول افريقية أخرى، كفاءة كبيرة في إدارة فيروس كورونا نتيجة خبرتها التي اكتسبتها من الفيروسات السابقة وكان اخرها فيروس ايبولا سنة 2014، الذي أصاب دول غرب افريقيا التي تسبب بوفاة 11 ألف شخص.

مع بداية الازمة الصحية في افريقيا، نشرت رواندا وأوغندا والسينغال ونيجريا مبادئ توجيهية لحث المواطنين على اجراء اختبار الكشف عن فيروس كورونا، وقامت بتطوير اختبارات كشف سريعة وغير مكلفة، وحثت الافراد المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج اللاجراءات الاحترازية، إضافة ان هذه الدول تمتلك خبرة في إدارة الفيروسات كفيروس ايبولا ولذلك طبقت الدول الافريقية تدابير صحية صارمة كانت صارمة تطبيقها بما فيها ذلك عزل وتعقب المصابين[2].

وعلى مستوى الاتحاد الافريقي، عقد وزراء الصحة الافريقيون في 22 فبراير 2020، اجتماعا لدراسة الأوضاع الصحية في القارة، واتفقوا على تنفيذ استراتيجية موحدة تضم انشاء فرق عمل AFCORتعمل مع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الامراض في افريقيا CDC والمؤسسة التقنية للاتحاد الافريقي

كما دعم مركز مراقبة الامراض في افريقيا، الدول الأعضاء 55، في بناء القدرات الطبية على الصعيد الوطني من خلال تدريبهم على انشاء نقاط مراقبة للكشف عن الفيروسات، وطرق التشخيصات المخبرية للكشف عن المصابين[3]،.

---

[1] Freedom Chukwudi Onuoha and Casmir Chukwuka Mbaegbu,Africa Virus and Vulnerability:COVID19 Pandemic in Africa in Global Security In times Of COVID,By Carolin Varin(Switzerland ,Palgrave macmillan,2022)P 99

[2] - Ekpenyomg,Op,cit P.390,

[3] -Ibrahim Mayaki, L'Afrique unie Face à La Pandémie, **Afrique Renouveau,** In (3/4/2020)

https://www.un.org/africarenewal/fr/a-la-une/l%E2%80%99afrique-unie-face-%C3%A0-la-pand%C3%A9mie

ففي مارس 2020، انشأ الاتحاد الافريقي صندوق الاستجابة الخاص بجائحة كورونا ، الذي يهدف الى تجميع الموارد اللازمة لمواجهة فيروس كورونا و توزيعها على الدول الافريقية ، وفي يونيو من نفس السنة تم تأسيس منصة الكترونية بمبادرة من رئيس الاتحاد الافريقي لتسهيل توريد المعدات الطبية المتعلقة بجائحة كوروناو توزيعها على الدول الافريقية.

لكن من الملاحظ ان أغلبية الدول الافريقية اتخذت قرار رفع إجراءات الاغلاق لسببين رئيسيين: الأول يتمثل في انخفاض اعداد الإصابة مقارنة بمناطق أخرى من العالم، والثاني عدم القدرة على الاستمرار بالالتزام بتدابير الاغلاق العام، فمن الناحية الاقتصادية ،يعمل عدد كبير من الافراد في القطاع الغير الرسمي ويعيش معظمهم على دخل يومي، تبلغ نسبتهم 85.8 بالمئة من العمالة الرسمية في افريقيا ،بما معناه لايملكون تغطية صحية اجتماعية ،وعليه فان وضعهم الاجتماعي سيزداد سوءا مع فرض الاغلاق العام.[1]

المطلب الأول: استجابة جنوب إفريقيا أثناء أزمة كورونا

سجلت جنوب افريقيا أول حالة إصابة بفيروس كورونا لتسعة أجانب قادمين من إيطاليا وفي 29 فبراير 2020 بدأت جنوب افريقيا بتنفيذ إجراءات الاغلاق العام مع بداية شهر مارس 2020 لمدة 5 أسابيع ، حيث قامت بتثبيت أجهزة قياس دجة الحرارة في كل منافذ الدولة البرية ، البحرية ، الجوية و تجهيز المستشفيات المخصصة لعزل المرضى المصابين بفيروس كورونا بمختلف المعدات الطبية ، واذا تم تشخيص إصابة احد المواطنين ، يقوم العاملون الصحيون بتعقب الشخص المصاب للحصول على معلومات حول تحركاته قبل تأكيد اصابته، كما حثت العاملين في قطاع الصحة على ارتداء اقنعة الوجه من نوع N95 و الأقنعة الجراحية بالنسبة للأشخاص العاديين مع الالتزام بتطبيق التباعد الاجتماعي ،و كثفت الحكومة من النشرات الإعلامية التي تكذب المعلومات المظللة التي يتم نشرها عن فيروس كورونا .[2]مع اصدار تعليمات للمواطنين بالبقاء في منازلهم ،و فرض قيود داخليا وخارجيا على السفر ،باستثناء العمال الذين يعملون في قطاع الخدمات الأساسية . و أنشأت الحكومة المجلس الوطني لقيادة فيروس كورونا (NCCC)، لتنفيذ الخطط الوطنية التي تم إقرارها لاحتواء فيروس كورونا ، وتم فرض ضوابط على الأسعار السلع الأساسية وفرض غرامات على

[1] Kenneth Omeje,**The failure and feasibility of capitalism in Africa** ,Op.cit ,PP,271,272

[2] Elliot Mbunge, Effects of COVID-19 in South African health system and society: An explanatory study ,**ELSEVIER**, Vol , 14 ,(Nov,Dec 2020) PP,1180-1181

المخالفين تصل الى 10 بالمئة من رقم أعمالهم و سجن لمدة 12 شهر ، كما فرضت الحكومة اغلاق عاما لمدة ثلاث أسابيع ابتداء من 26 مارس 2020. وتكليف 70 ألف جندي لإنفاذ القانون و الحرص على تطبيق الاغلاق العام .

استفادت جنوب إفريقيا ، من تجربتها مع فيروس كورونا نقص المناعة البشرية و السل ،ونشرت وحدات متنقلة لإجراء إختبار فحص كرونا و توسيع جهود تتبع المصابين و تحديد المجتمعات السكنية الرئيسية التي يتركز فيها الفيروس فقد احتلت جنوب افريقيا المرتبة الأولى في اجراء عدد الاختبارات اذ انها تمثل 30 بالمئة من مجموع الاختبارات في إفريقيا.

نتيجة الإجراءات السريعة التي اتخذها الرئيس الافريقي الجنوب يRamaphosa المبنية على أسس علمية وبتوجيه من خبراء الصحة العامة، فقد حشدت الحكومة 28 الف عامل طبي ، لكن من ناحية أخرى فقد انتقدت منظمات حقوق الانسان الجيش بفعل الانتهاكات الممارسة ضد المواطنين وقتلهم اذا خالفوا تعليمات الاغلاق العام ، ودعت الى تكليف منظمات المجتمع المدني .

بالرغم من انخفاض نسبة الوفيات و عدد الإصابات بفيروس كورونا في قارة افريقيا ، لكن بعض الدول الافريقية تباينت اعدد الإصابات و الوفيات فيها بشكل كبير في جنوب افريقيا الوضع الوبائي كان مماثل للوضع الوبائي في الدول الأوروبية بالنسبة للنظام الصحي في جنوب افريقيا، فإنها من بين افضل الأنظمة الصحية في افريقيا ، حيث امتلك 3000سرير في العناية المركزة.

مع تزايد أعداد الإصابة طلبت، الحكومة مساعدة دولية من 217 طبيب من كوبا منهم علماء اوبئة ومهندسي تكنولوجيا في الرعاية الصحية، لتعزيز الخط الامامي للدولة من اجل مكافحة الفيروس[1]اذ بحلول اوت 2020، سجلت جنوب افريقيا 611.450 الف حالة إصابة بفيروس كورونا ، حيث تعاني دولة جنوب افريقيا من ضعف النظام الصحي بسبب نقص التمويل ، والتوزيع الغير العادل للموارد البشرية و المادية في المناطق الريفية ، الامرالذي أدى الى حدوث نقص كبير في معدات الحماية الشخصية ، بالإضافة الى أجهزة التنفس لدى

[1] Monique Lewis, Eliza Govender, **Communicating covid**, (Switzerland: Palgrave Macmilan) P, 105.

مستخدمي القطاع الصحي ، بسبب اضطراب سلسلة الامداد العالمية من المعدات الطبية مما زاد من اعداد الإصابات في صفوف الطواقم الطبية التي سجلت اكثر من 27 الف إصابة من فيفيري الى سبتمبر 2020

إضافة الى بعد المراكز الصحية عن أماكن إقامة المواطنية على الرغم من أن الدولة تتوفر على 337 مستشفى ،وعليه اقرت الحكومة مشروع لمساعدة المواطنين للوصول الى خدمات الرعاية الصحية الجيدة من خلال سد الفجوة المتزايدة بين الفقراء والأغنياء، كما أعلن الرئيس Ramaphosa عن خطة مالية بقيمة 26 مليار دولار سيتم تمويلها عن طريق الاقتراض و إعادة توجيه الأموال من الميزانيات الحالية. نظرا لان البلاد تتلقى تمويلا من المقرضين المحليين و الدوليين، ولإضفاء الشفافية على اعمال الحكومة قامت بنشر البيانات المالية للمواطنين .

بالإضافة الى ما سبق يتمتع الرئيس Ramaphosa بنفوذ كبير في افريقيا نظرا لكونه رئيس للاتحاد الافريقي ما مكنه من دفع حكومات الدول الافريقية الى اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة الجائحة، كما تمكن من تأمين الإغاثة الاقتصادية للمنطقة ، فقد شهدت القارة الافريقية ركود اقتصادي لأول مرة منذ25 وصل الى _5.1 بالمئة في 2020، حيث استطاع Ramaphosa انشاء صندوق تضامنيا دمع فيه افضل الخبراء الاقتصاديين في افريقيا للضغط على مجموعة العشرين، والاتحاد الأوروبي ، والمؤسسات المالية و الدولية لتقديم دعما ملموسا لاعان افريقيا[1] . حالة جنوب افريقيا تختلف عن الكثير من الحالات التي سبق دراستها ، فقد كان العامل القيادي الإيجابي كفيلا في قلب الوضعية الوضعية الوبائية من وضع كارثي نتيجة ضعف المنظومة الصحية الى وضع لتحسين النظام الصحي من خلال تطبيق إجراءات صارمة و استفادتها من الازمات الصحية السابقة و من الدعم المالي من الخارج لتمويل والاهم انها استجابة بسرعة للبدء في التحكم بالفيروس .وعليه تعد جنوب افريقيا من بين افضل الدول في إدارة فيروس كورونا .

المطلب الثاني : استجابة مصر أثناء أزمة كورونا

[1] Judd Devermont, Topaz Mukulu. South Africa's Bold Response to the Covid-19 Pandemic, **Center for Strategic and International Studies.(6\2\2022),in**
https://www.csis.org/analysis/south-africas-bold-response-covid-19-pandemic

تعد مصر أول دولة افريقية تسجل اول حالة إصابة و ذلك في 14 فبراير2020 ، لمواطن صيني قادم من مدينة ووهان ، اتخذت السلطات المصرية على اثرها قرار بفحص كل الركاب القادمين من نفس الرحلة، كما تم عزل الحالات التي تم تأكيد اصابتها وإحالتهم الى الحجر الصحي ،حسب الإجراءات التي نصت عليها منظمة الصحة العالميةو بتاريخ 19 مارس أعلنت مصر عن غلق المقاهي وأماكن الترفيه والمراكز التجارية ووقف حركة الطيران وغلق المنافذ البرية و البحرية .[1]

لكنها تأخرت اتخاذ تدابير لاحتواء فيروس كورونا لغاية في 25 مارس ،كان الفيروس قد انتشر داخل مصر و تتمثل تلك الإجراءات في حظر السفر الى الخارج وتطبيق حظر التجوال ليلا، البدء بتطبيق اختبار pcr للكشف عن اعداد المصابين، واغلاق المدارس، وكافة الأماكن الدينية مع الإبقاء على النشاطات الاقتصادية مفتوحة، وتقليل ساعات العمل حتى تتطابق مع مواقيت، بداية الحجر الصحي مع تكليف الجيش، بمراقبة مدى التزام المواطنين تطبيق الحجر الصحي، كما قام رئيس مصر بإجراء تعديلات لقانون الطوارئ في البلاد، تمنح الرئيس وأجهزة الأمن سلطات إضافية

حيث تجنبت مصر تطبيق الاغلاق العام وعملت على تحقيق التوازن بين الشؤون الاقتصادية والشؤون الصحية حتى لا تواجه أزمات أخرى في مع تراجع العائدات من القطاع السياحي بعدما منعت كل دول العالم السفر الى الخارج.

اعتبارا من 31 مارس، سجلت مصر 710 حالة إصابة و46 حالة وفاة بعدها اقرت الحكومة المصرية زيادة في عدد اختبارات الكشف بدعم من منظمة الصحة العالمية وشركاء اخرين لتصل الى 200 ألف اختبار بحلول شهر جويلية 2020.[2]

لكن النظام الصحي في مصر كان يعاني من نقص كبير في المواد الطبية لدى عمال الصحة، ما تسبب في وفاة 125 طبيا، وسجلت 3000 حالة إصابة في صفوف العاملين الطبيين في شهر جويلية 2020 ، إضافة الا ان

[1] أول حالة كورونا في مصر متى جاء ؟ واين اقام؟، موقع Sky News arabia(15.\4\2020) في https://bit.ly/3GJobNn

[2] Ahmed Negara and Tarek sahnoud , **Egypt, The** lancet, (Vol 20, Aug 2020), P869

المستشفيات لم تستطع استيعاب اعداد المرضى فتقرر عزل المرضى المصابين في منازلهم .للحالات التي لا تعاني من اعراض خطيرة ، بحلول يونيو 2020، وصلت اعداد الإصابات الى 59561 إصابة من بينها 2450 حالة وفاة ، وقد احدث قرار الحكومة المصرية بعدم القيام بمسحات PCR الا للحالات التي تعاني من أعراض فيما اعتبرا نقابة الأطباء المصرية بأنه بروتوكول قاتل يهدف الى إظهار أن أعداد الإصابات غير مرتفعة ، إضافة الى نقص المعدات الطبية التي تسببت بإصابة العاملين الطبيين في حين ان مصر كانت تقوم باهداء المستلزمات الطبية، سواء التي انتجت داخليا او التي منحت لها كمساعدات دولية ، الى أوروبا و الصين ، مما سبب في صدام واسع مع نقابة الأطباء في مصر [1]

فالبرغم من أن مصر لا تواجه أزمة صحية لأول مرة بل سبق لها و أن اختبرت خطورة الفيروسات مثل فيروس سي سنة 2014 أين سجلت مصر أعلى دولة من ناحية الإصابات بهذا الفيروس الذي ينتقل عن طريق الدم ، فلم تلتزم السلطات الصحية في مصر بمعايير النظافة في المستشفيات ، وقبلها عرفت انتشار فيروس انفلونزا الطيور لكن لم تستفد من ذلك اثناء أزمة كورونا .

ولمواجهة الاثار السلبية الناجمة عن فيروس كورونا عملت الحكومة المصرية على دعم الأنشطة الاقتصادية لمعالجة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن كوفيد .من خلال تخصيص 100 مليار جنيه إسترليني و

تخفيض أسعار الفائدة وتوفير القروض بفوائد اقل لدعم القطاعات الأكثر تضررا الغاء الرسوم والعملات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرفات الالية ولمدة ستة أشهر وتأجيل دفع الضريبة العقارية على المصانع والمركبات السياسية لمدة ثلاثة أشهر مع توسيع شبكات الامن الاجتماعي كما استفادت مصر من قرض قيمته 400 مليون دولار من البنك الدولي لدعم النظام الصحي المصري[2].

تعد التجربة المصرية في إدارة فيروس كورونا فاشلة من ناحية عدم كفاءة نظامها الصحي ،من ناحية التمويل و المعدات الطبية ،و الذي رافقه تأخر في الاستجابة الأولوية منذ اول إصابة وغياب الشفافية في الكشف عن الأرقام الحقيقية للإصابات ، إضافة انها لم تستفد من الازمات الصحية السابقة التي اصابت مصر في تحسين

[1] وسام فؤا د، أزمة كورونا آفاق العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات،5 أغسطس 2020)، ص4.

[2] Clemens Breisinger(ED), Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households, (Egypt :the International Food Policy Research Institute,2020)P,2

استجابتها و تمويل مرافقها الصحية ، فكل هذه العوامل أدت الى فشل مصربشكل جزئي في تقليل خطورة الفيروس على صحة المواطنين منذ بداية الازمة

خلاصة

نستخلص من الفصل الأول، أن ازمة كورونا كشفت عن ضعف المنظومة الصحية في الدول التي تمتلك اقتصاد قوي وعرفت اعداد إصابة مرتفعة مثل الولايات المتحدة، وفرنسا وبريطانيا، مقارنة بالدول الفقيرة التي لا تمتلك موارد كافية مثل الدول الافريقية وبعض الدول الاسيوية لكنها، تتمتع بخبرة في إدارة الفيروسات السابقة كفيروس ايبولا وفيروس ايدز، واستغلت عامل الوقت لصالحها منذ بداية الازمة الصحية، في اتخاذ إجراءات وقائية وفعالة.

وكانت سابقا قد، حذرت منظمة الصحة العالمية كانت قد في تقريرها *سنة 2019 قبل أشهر من بداية الازمة الصحية بان التأهب لوباء انفلونزا بعيد كل البعد عن المستوى المطلوب بما في ذلك في البلدان ذات الدخل المرتفع.

فبرغم من عدم وجود دولة في العالم مستعدة بشكل كامل للاستجابة بفعالية لتفشي الامراض والأوبئة، فأن هناك فجوات واضحة بين الدول، ما يظهر بأن هناك دولا أكثر نجاحا من غيرها في إدارة الازمة الصحية. مثل المانيا، وكوريا الجنوبية، والصين.

وهذا يدل على ان الدول يستحيل ان تدير ازمة صحية بمعزل عن التعاون مع الدول الأخرى لضمان حصول الجميع على الخدمات والرعاية الصحية باعتبار الصحة العامة هي منفعة عالمية.

الفصل الثاني:

إنتشار جائحة كورونا وتداعياتها على التعاون الدولي

تمهيد

استطاعت جائحة كورونا في تغيير الكثير من عادات البشر وسلوكيات الدول فقد تحدت جائحة كورونا كل الأنظمة الصحية في جميع انحاء العالم لم تستثني لا الدول النامية ولا الدول المتقدمة ولا الدول الفقيرة، فحسب تعبير مدير منظمة الصحة العالمية ***أدهانوم غبريسوس**، أن الدول تواجه "توازناً دقيقاً بين حماية شعوبها والحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية، مع تقليل الضرر الاجتماعي والاقتصادي إلى الحد الأدنى، واحترام حقوق الإنسان." فأثار فيروس كورونا على الصحة العالمية، تتجاوز بكثير "المعاناة التي يسببها الفيروس نفسه."

فقد واجه التعاون الدولي عراقيل عديدة خلال الأشهر الأولى من بداية الوباء نتيجة حظر تصدير المنتجات الطبية،و سرقة الشحنات الطبية، فبدلا من تبني النهج الجماعي في تطوير اللقاح المضاد لفيروس كورونا تبنت الدول نهج فردي في برامجها البحثية وتسابقت الدول فيما بينها للظفر بأول لقاح لعلاج مواطنيها .

من جهة أخرى. وسنتطرق في هذا الفصل لدراسة تداعيات فيروس كورونا من الناحية الصحية ومن الناحية الاقتصادية، و من الناحية السياسية الأمنية .

المبحث الأول: انتشار فيروس كورونا وتداعياته الصحية على التعاون الدولي

استهدفت ازمة كورونا بشكل كبير الأنظمة الصحية للدول مع تسجيل اعداد إصابات كبيرة، حيث لجأت اغلبية الدول الى تطبيق الحجر الصحي، لوقف انتشار الفيروس، اعتمدت الأغلبية الكبيرة من الدول التي تمت دراستها على اتخاذ تدابير صارمة مثل، شل حركة التنقل ومنع التجمعات كوسيلة لإبطاء انتشار الفيروس، وحماية المواطنين، اذ تمثل هذه الإجراءات الطريقة الأمثل لحصر الوباء ، وحتى يتسنى للحكومات الوقت لاكتشاف مضادات الفيروسات.

المطلب الأول: ضعف الانظمة الصحية وتداعياته على التعاون الدولي

فقد كشف تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن افتقار الأطقم الطبية كان المشكلة الأخطر التي واجهت اغلب الدول. وجاء في التقرير أن هذا يرجع إلى حقيقة أن إقامة منشآت طبية مؤقتة كانت أمرا يمكن القيام به بسرعة، ولكن تدريب الأطقم الطبية الإضافية يستغرق وقتا، وذكر في التقرير أيضا، أن الحكومات في حاجة للتوصل لاستراتيجيات أفضل لتخفيف القيود لتجنب مزيد من الإغلاقات، خاصة المتعلقة بإجراء اختبارات وتعقب الاصابات[1].

وفي اجتماع لوزراء الصحة في قمة مجموعة العشرين، بأن جائحة كورونا كشفت عن "نقاط ضعف منهجية "في أنظمة الصحة العالمية، حتى في أغنى الدول. ذلك أن تأثر الخدمات الصحية بالدول الغنية كشف عن فشل سياساتها الصحية في إدارة فيروس كورونا.

_**الصين**: مع بداية الفيروس ندد بعض المسؤولين الصينيين بعدم توفر المستلزمات الكافية لإدارة فيروس كورونا اذ أصيب اكثر من 3000 عامل طبي لغاية شهر مارس 2020.

---

[1] ماهي نقاط ضعف الأنظمة الصحية الأوروبية؟، جريدة العرب الاقتصادية، 2020/11/19، في https://www.aleqt.com/2020/11/19/article_1973451.html

لكن بالرغم من ذلك ،استطاعت الصين حصر الوباء اثناء الموجة الأولى للجائحة من خلال، تفعيل كل مقدراتها الوطنية، مع التزام المواطنين الصينيين بالإجراءات الوقائية التي أعلنتها، فكانت الصين الرابح الأكبر من الازمة على المستوى الدولي.

وأعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ ،عن استعداد بلاده لمشاركة خبراتها وتقديم المساعدة الطبية، فانتقلت بسرعة من مرحلة الحرب ضد الفيروس إلى مرحلة توسيع دائرة نفوذها عبره،من خلال إحيائها مبادرة طريق الحرير الصحي التي كانت قد أطلقتها عام2017 .

_**الولايات المتحدة الامريكية:** شهدت الولايات المتحدة أعلى نسبة في عدد الإصابات وعدد الوفيات، فقد كشف الفيروس عن ضعف النظام الصحي للولايات المتحدة في مقابل، منافستها الصين التي تكمنت من السيطرة على الوباء مع نهاية الموجة الأولى للجائحة في مارس 2020.

بالرغم من حجم الانفاق يفوق أي نظام صحي اخر لا أنه وفقاً لتقارير إخبارية عدة هناك نقص حاد في الإمدادات الطبية وأجهزة التنفس بما في ذلك معدات الحماية الشخصية، كما ان نظام الرعاية الصحي الأمريكي غالي جدا، لكن التأمين الصحي لا يغطي الجميع، حيث أن 15 بالمئة من الأمريكيين لا يملكون تأمين صحي ولا يقدرون على تغطية التكاليف الطبية ،لذلك يفضلون البقاء في منازلهم على التوجه الى المستشفيات لتلقي العلاج هذا ما جعل الولايات المتحدة مهددة بشكل فريد للإصابة بفيروس كورونا. حيث تجاوزت اعداد الإصابات الأرقام المسجلة في إيطاليا و الصين [1].

_ **الدول الأوروبية:** في بداية الجائحة كانت اغلب تصريحات القادة الأوروبيين بأن نظمهم الصحية جاهزة ولا داعي لطلب المزيد من الامدادات الطبية، لكن بحلول شهر مارس 2020، بدأت الدول الأوروبية تدرك خطورة الوضع غير أن حكومات أوروبية كثيرة لجأت إلى إجراءات حمائية بدلا من التركيز على العمل المشترك، فأقامت حواجز تجارية لعرقلة صادرات المعدات الطبية إلى الدول المجاورة. ولم تكن إيطاليا تمتلك الا 90 مليون قناع موجهة للعاملين في القطاع الطبي ، وطلبت فرنسا، في شهر افريل، أكثر من مليار قناع كما تعمل شركات التصنيع على تعديل خطوط إنتاجها لصناعة أجهزة التنفس[2]

---

[1] **هدى الشريف، النظام الصحي الأمريكي يتهاوى أمام أزمة كورونا، موقع** جريدة الجزيرة،تاريخ ا،5\29\2022، في https://bit.ly/3z6e2rW

[2]إسلام عيادي، التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا الصين نموذجا،موقع جريدة دنيا الوطن، ،29\5\2022،في

اذ تسبب نقص المعدات الطبية الى وفاة اكثر من 100 طبيب في إيطاليا و إصابة 9000 عامل طبي ، في اسبانيا شكلت اعداد الإصابة وسط العاملين في القطاع الصحي نسبة 12 بالمئة من مجموع الإصابات بفيروس كورونا فقد كشفت المفوضية الأوروبية بان أربعة دول أوروبية حذرت من أنها قد تحتاج إلى معدات وقاية إذا تدهور الوضع في أوروبا، بدأت على إثرها المفوضية الأوروبية برنامجا مشتركا لشراء أقنعة الوجه ومعدات وقاية أخرى وكانت حكومات الاتحاد الأوروبي قد أكدت للمفوضية الأوروبية، أن العاملين في القطاع الطبي لديها مطلعون بشكل كاف على كيفية التعامل مع مرضى كوفيد-19، على الرغم من أن إيطاليا لم تلزم الأطقم الطبية بارتداء الأقنعة عند التعامل مع الحالات المشتبه بها إلا بدءا من 24فيفري. وتشير البيانات الرسمية إلى أن 10 آلاف من العاملين في قطاع الصحة بإيطاليا، أي نحو 9% من إجمالي الحالات في البلاد، أصيبوا بالعدوى[1].

الدول الافريقية : تعاني النظم الصحية في افريقيا من نقص الموارد من حيث الموظفين والتمويل و المعدات و المرافق الصحية ففي جميع انحاء القارة يوجد على الأقل سرير واحد في العناية المركزية لكل 100 الف مريض و البلدان الأكثر كثافة في القارة مصر، نيجريا، اثيوبيا تمتلك 1920 سرير للعناية المركزية تستقبل اكثر من 400 مليون مريض اعتبارا من 17 ابريل 2020، تم تسجيل 10 دولة افريقية تفتقر الى أجهزة التنفس الاصطناعي و تم إحصاء حوالي 2000 جهاز تنفس اصطناعي متوفرة في 41 دولة افريقية [2]في حين لا تزال الحصبة و الالتهاب الرئوي و حمى لاسا تقتل ملايين الأشخاص في افريقيا سبيل المثال حصدت حمى لاسا 17.8 من المصابين في نيجريا وفي 2020 اثناء جائحة كورونا ما يقرب 4000 حالة يشتبه بإصابتها بحمى لاسا [3]

فحسب برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة فان الاغلاق العام الذي تم تطبيقه للحد من انتشار فيروس كورونا سيتسبب على المدى القصير الى وفاة ما لا يقل عن 450 ألف طفل دون الخامسة يعيشون في افريقيا إضافة الى زيادة عدد الوفيات بسبب المجاعة التي ستصل الى 300 ألف و1.5 مليون شخص سيصابون بمرض السل[4] ومن المحتمل ان يؤدي الوباء الى عدد من المشاكل الصحية الطويلة الاجل مثل التلف الرئوي وامراض

---

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/533830.html

[1] **كيف فاجأ كورونا الأنظمة الصحية الأوروبية؟، موقع العين الإخبارية، 2\4\2020، في**

https://al-ain.com/article/corona-crisis-surprise-european-health-systems

[3] Onuoha and Mbaegbu, **Op.cit** P 100

[4] Nicolas Berg,la grand Peur de l'an ,**Futuribles** (N437,2020)P49

قلبية مزمنة، علاوة على ذلك ربط الباحثون بين تطبيق تدابير الحجر الصحي و الاغلاق العام و ازدياد حالات الإصابة بأمراض نفسية .

مقارنة بالأوبئة السابقة، فان الدول كانت على استعداد لتقديم المساعدة للدول الأخرى، اثناء "إنفلونزا الطيور"، حيث أرسلت الولايات المتحدة مجموعة من علماء الأوبئة الأمريكيون على الفور لمساعدة الصينيين ونتيجة لذلك، تم كبح أخطر انتشار لوباء" إنفلونزا الطيور ."وفي تلك الفترة الولايات المتحدة، لم تكن هناك قيود على التعاون العلمي مع جمهورية الصين الشعبية، وفي الواقع لم تكن الصين تعُتبر خصمًا جيوسياسياً لأمريكا وبعد وباء فيروس الإيبولا القاتل، اقترح علماء الأوبئة مجموعة متنوعة من التدابير لتعميق التعاون الدولي في مكافحة الأمراض المعدية الخطيرة،

أما اثناء جائحة كورونا، فاقد اثبتت العديد من الأنظمة الصحية سواء في الدول المتقدمة او الدول النامية عدم جاهزيتها لمواجهة ازمة صحية عالمية، فكل دولة كانت تسعى لحماية امنها القومي تدير امورها الداخلية بشكل صعب مع عدم توفر المعدات الطبية في الأسواق بعد ان أعلنت بعض الدول المنتجة للمواد الطبية من فرض حضر على تصدير منتجاتها نحو الخارج.وكانت الدول المتطورة تعاني اكثر من غيرها من المشكلات التي سببها فيروس كورونا و التي وصف اداءها بالكارثي بالرغم من تطورها التقني و العلم في المجال الصحي

المطلب الثاني: اللامساواة الصحية وتداعياتها على التعاون الدولي

أوضحت جائحة كورونا مدى صعوبة تحقيق الامن الجماعي، في غياب تعاون دولي، فبدلا من التعاون في بناء خطة مشتركة وتبادل الخبرات وتوفير المعدات الطبية في تطوير لقاح موحد، أعلنت الكثير من الدول المنتجة للمواد الطبية عن رفضها تصدير منتجاتها الصيدلانية خلال الازمة الصحية، لضمان مصالحها الوطنية وتجنبا لحدوث اضطراب في الإنتاج الداخلي. وسارت دول أخرى في اتباع نهج قومية اللقاح من خلال اجراء بحوث علمية مستقلة، وحتى محاولة الحصول على فرق بحثية من دول أخرى [1]

[1] Gordon Brown، Daniel Susskind، **International cooperation during the COVID-19 pandemic,** Oxford Review of Economic Policy, V36, N S1, 2020,P 67

حيث قامت فلندا ودول أخرى في ابريل 2020، بحظر تصدير المواد الصيدلانية في ظل الجدل القائم حول استعمال هيد روكين كلو روكين لعلاج فيروس كورونا، غير ان هذه القيود قد أدت الى زيادة أسعار الادوية في معظم البلدان.

في هذه الفترة بفشل التضامن حتى داخل الكيانات الإقليمية مثل دول الاتحاد الأوروبي، حيث رفض المانيا في مارس 2020، تصدير معدات الحماية الشخصية الى دول جنوب اوروبا كم قامت فرنسا بحضر تصدير المعدات الطبية نحو دول الاتحاد الأوروبي.

مع تزايد اعداد الإصابة عالميا، وفرض العديد من الحكومات الزامية ارتداء الكمامات أصبحت من أكثر السلع التي تحصل على طلبات للاستيراد من الصين نحو دول العالم، لدرجة ان الحصول عليها خلق توترات بين الدول.

في 17 مارس 2020، صادرت جمهورية التشيك طائرة محملة ب 680 ألف قناع طبي كانت قادمة من الصين نحو إيطاليا، الدولة الأكثر تضرراً من جراء الوباء. وعلى نفس المنوال، استولت فرنسا على شحنة تضم 4 ملايين قناع قادمة من السويد نحو اسبانيا وإيطاليا الدولتين الأكثر تضررا من فيروس كورونا في تلك الفترة[1].

من جهة أخرى اتهمت شركة **مولنيلك** الطبية السويدية، فرنسا بمصادرة ملايين الأقنعة المستوردة من الصين والتي كانت موجهة لصالح اسبانيا وإيطاليا، بعدما أصدرت فرنسا قرارا بمنع تصدير المنتجات الطبية الى الخارج

و من الملاحظ أن هذه السياسات تتنافى مع ما نصت عليه معاهدة الاتحاد الأوربي في مادته222، بشرط التضامن و التي تنص انه في حالة وقوع دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي ضحية لهجوم إرهابي او كارثة من صنع الانسان او كارثة طبيعية .يلزم دول الاتحاد الأوروبي بالعمل بشكل مشترك و مساعدة الدول الأعضاء التي طلبت المساعدة ، لكن اثناء هذه الجائحة فشل دول الاتحاد الأوروبي في منع تفشي المرض وفي التضامن فيما بينهم ،كما كشفت كذلك عن تبني الدول سياسات انعزالية و الاعتماد على القدرات المتوفرة لدة الدولة لتأمين حماية مواطنيها .

في حين تم تجاهل نداءات إيطاليا التي طالبت في فيفري 2020، بتفعيل الية الحماية المدنية، وقوبلت بالرفض في الوقت التي سجلت فيه إيطاليا بحلول مارس 2020 اكثر من 97,689 الف حالات إصابة الى جانب 10.779 الف حالة وفاة، في مقابل الدول الأوروبية التي كانت تسجل إصابات لا تتجاوز 1000 إصابة [2].

---

[1] Xavier Michelin, "Covid-19 :l'enjeu de la cooperation internationale ' ',**institue de relation internationales et strategiques**, (Novembre ,2020).P6

[2] .محمد وارشي، "مبدأ التضامن الدولي خلال الازمة الوبائية العالمية"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وادارة الفرص** ،م2 ،ع7

نظرا لرفض الأوروبيين مساعدة إيطاليا هبت الصين الى تقديم دعمها التقني والفني لإيطاليا حيث أرسلت اطباءها وشحنات كبيرة من الأقنعة، فقد مثلت اكانت بمثابة هزة لمفاهيم التعاون والإقليمي بين دول الاتحاد الأوروبي

كما أظهرت الازمة، تخلي الولايات المتحدة عن شركائها الأوروبيين منذ بدايات انتشار الوباء، بتعليق السفر نحو أوروبا والاستحواذ على شحناتها الطبية، ففي ابريل 2020 اشترت الولايات المتحدة بضعف المبلغ حمولة كاملة من أربع مليون قناع طبي محملة على طائرة موجهة الى فرنسا قبل ان تحول الى الولايات المتحدة [1].

ونفس الحادثة وقعت مع المانيا، فعندما نفذ مخزون الطوارئ الأمريكي، حاولت بكل الطرق لتأمين الأقنعة والمعدات الطبية في وقت سجلت فيه 258 حالة إصابة و6507 حالة وفاة في 4 ابريل 2020، الامر الذي دفعها الى الحصول على شحنة اشترتها ،المانيا بضعف المبلغ حيث احتوت الشحنة ،على 200 ألف قناع من نوع FFP2وFFP على إثر هذه الحادثة وصف وزير الخارجية الألمانية، بأن ما قامت به الولايات المتحدة هو نوع من القرصنة الحديثة ودعا المجتمع الدولي للضغط على الولايات المتحدة لاحترام القانون الدولي والالتزام بمبدأ التضامن بين الشعوب في ظل ازمة اصابت كل دول العالم.

نتيجة هده السلوكيات التي طغت اثناء ازمة كورونا، الكثير من دول العالم قامن بتامين البضائع عبر تشكيل جسر جوي من البلد المصدر الى البلد المستورد لضمان عدم سرقتها ،حيث قامت فرنسا بطلب مليار قناع من الصين يصل على 14 دفعة [2] وبالتالي فهذه القرصنة تقوم على من يدفع أكثر يحسم الصفقة لصالحه.

فقد أظهرت هذه الازمة حالة تشقق داخل الاتحاد الأوروبي الذي يمثل اقوى منظمة إقليمية لكنه كان الخاسر الأكبر في جائحة كورونا حيث أظهرت عدم استعداد دول الاتحاد للتعامل مع ازمة صحية طارئة التي تسببت

(،11 \2020) ص 154-156

[1] COVID-19 : des Américains rachètent en Chine un lot de masques destinés à la France .**Radio Canada**.2020\4\6

https://ici.radio-canada.ca/nouvelle/1690404/covid-coronavirus-americains-rachat-lot-masques-france

[2] Un acte de piraterie modern : l'Allemagne et la France accusent les Etats Unis de saisir des envois de masques médicaux. Fr24News ,(4/4/2022)

https://www.fr24news.com/fr/a/2020/04/un-acte-de-piraterie-moderne-lallemagne-et-la-france-accusent-les-etats-unis-de-saisir-des-envois-de-masques-medicaux-2.html

بانقسام والاستجابة الضعيفة التي تركت كل دولة فيه تواجه مصيرها. سواءً من خلال إغلاق الدول الأوروبية للحدود فيما بينها، أو التنافس للحصول على المعدات الطبية من الصين رغم أن الميثاق المؤسس للاتحاد الأوروبي ينص في إحدى مواده على تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء

كان اكتشاف لقاح فيروس كورونا بمثابة منقذ البشرية، من وباء خلف ملايين القتلى وملايين من الإصابات عبر العالم، حيث تنافست الدول المنتجة للقاحات لتعزيز نفوذها ،مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة، الهند فتوفيره يعني حضورا دوليا قويا على الساحة العالمية.

اذ يعد اكتشاف اللقاح، دليل على قوة الدولة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا، وفي المجال السياسي يرمز الإعلان عن تطوير اللقاح الى وجود قيادة سياسية قوية، ومن الناحية الجيوبولتكية، يحمل اللقاح أهمية خاصة باعتبار ان القوى الكبرى هي الوحيدة القادرة على توفير الموارد لتطوير بحوث فعالة لتصنيع اللقاح وتصديره لمئات البلدان.

وتشمل لقاحات كورونا المصرح باستعمالها عالميا من قبل منظمة الصحة العالمية او الوكالات الدولية للأدوية الأوروبية (EMA) لقاحين من الصين Sinopharm وSinovac، لقاحين من الهند Bharat Biotech وCovishield، لقاح Janssen من انتاج شركة Johnson & Johnson، الامريكية ضافة الى لقاح Pfizer وAstraZeneca وModern a انتاج مشترك بين شركات الادوية الألمانية والامريكية و البريطانية [1].

قامت الدول الغنية بعد اكتشاف اللقاح، الى شراء مخزون اللقاحين التي أعلن ان نسبة نجاحها 90 بالمئة من انتاج شركة PFIZERوModerna اشترته كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، في إطار اتفاقيات ثنائية[2] فقد افادت هيئة مراقبة اللقاح الدولية، بأن الدول ذات الدخل المرتفع قد اقنت جرعات من لقاح كورونا لما يكفي ضعف عدد سكانها، بينما 67 دولة فقيرة لن تتمكن من تلقيح سوى شخص واحد من كل عشرة اشخاص قبل نهاية سنة 2021 [3].

[1] Omeje,**Op.cit** P.267

[2]بيكي ديل وناسوس ستيليانو، **لقاح فيروس كورونا: أين وصلت عمليات التلقيح؟**،**BBCNews**عربي.2022\3\22في https://bbc.in/3PMm9jv

[3] Rich countries hoarding Covid vaccines, says People's Vaccine Alliance, BBC News,(2022\3\9),In https://www.bbc.com/news/health-55229894

ومع نجاح اللقاح الصيني، شكل فرصت بالنسبة الى دول الفقيرة للحصول على اللقاحات ، بعدما أعلنت الصين عن عزمها تقديم ملايين الجرعات لتوفير لقاحات للدول محدودة الدخل بالنسبة الى الصين، فهذه فرصتها لإصلاح صورتها العالمية التي تضررت مع بداية الجائحة ،بعد اتهامها بصنع الفيروس في مختبرها بمدينة ووهان ، حيث نجحت الصين في احتواء الفيروس داخليا و ارادت مساعدة الدول الأخرى من خلال منح قروض للدول النامية بقيمة مليارات الدولارات لشراء اللقاحات ، فيما انشغلت أمريكا في امورها الداخلية و الاعداد للانتخابات الرئاسية ورفضها رفع العقوبات الاقتصادية عن بعظمة الأنظمة السياسية.

في المقابل، وقع الرئيس الأمريكي ترامب في ديسمبر 2020، امرا بإعطاء الأمريكيين الأولوية في الحصول على اللقاحات قبل ارسالها الى أي بلد اخر، وتبعتها الدول الأوروبية أيضا بعدم تصدير اللقاحات حتى تستوفي الدول الأوروبية كافة الجرعات اللازمة.

فقد اثارت الهيمنة الامريكية و الأوروبية على اللقاح مخاوف من عدم تمكن 70 دولة محدودة الدخل من الحصول على اللقاح بسبب نقص الأموال الكافية وغلاء أسعار بعض اللقاحات ، حيث تعاني نظمها الصحية من صعوبة في علاج المصابين اذا لم يكن اللقاح متوفر ،وبالتالي ستزيد أعداد الوفيات في حين أن دول أخرى تجري على قدم وساق لاكتناز اللقاحات خاصة ،في اطار التنافس بين الصين و الولايات المتحدة لان اللقاح سيحقق مزايا اقتصادية [1]

فقد اثار عامل التنافس بين القوى الكبرى على الحصول على اللقاحات الى تراجع التعاون الدولي بين الدول لصالح تبني قومية اللقاحات، اذ أن اكتشاف اللقاحات.، يعد الأساس للقضاء على الجائحة، وبعد ادراك الدول لمحدودية سياساتهم الفردية ،فتحولت الدول الغربية الى دعم المبادرات الجماعية .

ففي ماي 2020، اعتمدت الجمعية الصحة العالمية المبادرة التي أطلقتها دول الاتحاد الأوروبي بمنح 8 مليارات دولار لتوفير اللقاحات للدول الفقيرة و اطلاق برنامج covax الذي تقودها منظمة الصحة العالمية وتحالف

[1] Jeff Mason , **Trump to order priority access to U.S. COVID-19 vaccines for Americans, Reuters.(,2022\3\9)In**

https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-vaccines-trump-idUSKBN28H2O2

اللقاحات ، (Gavi)ومركز الاستعداد للأوبئة(CEPI) يهدف هذا البرنامج الى توزيع اللقاح بشكل عادل بين البلدان مرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل التي رفضت الولايات المتحدة الانضمام اليه او الموافقة على مشروع مجمع براءات اختراع عالمي، الذي يهدف الى الوصول الشامل وفي الوقت المناسب والعادل إلى جميع التقنيات والمنتجات الصحية الأساسية الجيدة والآمنة والفعالة والميسورة التكلفة، بما في ذلك مكوناتها وأسلافها المطلوبة في التصدي لوباء "كوفيد -19" كأولوية عالمية، والإزالة العاجلة للعقبات التي تعترض ، اعتبار اللقاح منفعة عامة عالمية،

لكن هذه المبادرة لقيت رفضا من قبل الولايات المتحدة و بعض الدول الأخرى التي أوضحت أن هناك الكثير من الشركات التي تستثمر أموالا ضخمة لتطوير الادوية، فعلى الجميع تحمل تكلفة اللقاح [1].

حسب ما يظهره الجدول التالي لغاية 11 ديسمبر 2020، اقتنت الدول ذات الدخل مرتفع مثل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية إضافة الى المملكة المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، أزيد من 360 مليار جرعة عبر عقد صفقات ثنائية بين الشركة المنتجة للقاح والدولة المستوردة.

بالمقابل ستعتمد الدول محدودة الدخل على الجرعات التي ستوفرها مبادرة COVAX التي قدرت في ديسمبر 2020 ب 700 مليون جرعة وهذه الكمية لن تكفي اغلبية الدول التي ستوزع عليها اللقاحات خلال الأشهر الأولى من سنة 2021، لان اغلبية عدد سكانها ضعف عدد السكان في الدول المتقدمة .

[1] خلافات عالمية بشأن حقوق البلدان في براءات الاختراع للعلاجات الحيوية، موقع الاقتصادية، 2020/5/19، في https://www.aleqt.com/2020/05/19/article_1830631.html?msclkid=7d80440cc36a11ec9daf2529f3735ed5

جدول رقم 1: جدول يظهر عدد الجرعات من التي اقتنتها الدول من لقاحات فيروس كروونا

الدول	عدد الجرعات التي اقتنتها
الاتحاد الأوروبي	1.6 مليار جرعة
الولايات المتحدة الامريكية	1.2مليار جرعة
المملكة المتحدة	375مليون جرعة
اليابان	290 مليون جرعة
مصر	55مليون جرعة
مبادرة COVAX	700 مليون جرعة

المصدر:Tracking COVID-19 Vaccines Around the World ، في 18 ديسمبر2020

Chart: Tracking COVID-19 Vaccines around the World (visualcapitalist.com)

فقد تفاقمت الوضعية الوبائية في الدول منخفضة الدخل، بسبب محدودية الامدادات الطبية والمرافق الصحية، فضلا عن انتشار امراض أخرى مثل السل والملاريا وسوء التغذية غالبا ما تكون النظم الصحية في هذه الدول تعاني من نقص في الطواقم الطبية، اذ تنفق 34 دولة افريقية في جنوب الصحراء أقل من 200 دولار أمريكي للفرد سنويًا على الرعاية الصحية، وخمس دول تنفق أقل من 50 دولارًا أمريكيًا للفرد لذلك فأن السرعة في تلقيح مواطني هذه الدول ضروري للتقليل من اعداد الإصابات، الذي من الممكن ان يخلق متحاورات أخرى للفيروس. لكن تقرير لمجلة إيكونيميست للمعلومات، قد لا تحصل بعض الدول على تطعيم كامل قبل حلول عام 2023، أو قد لا تحصل عليه بالمرة.[1]

[1] Malte Brosig, **African in a changing global order,Marginal but Meaningful**?(Switzerland: Spring Nature,2021)P176

كما ذكرت منظمة الصحة العالمية، ان اللقاحات قسمت العالم الى دول غنية تمتلك المال لشراء اللقاح ودول فقيرة لا تمتلك المال حتى نوعية اللقاح يختلف ، فقد تم استخدام لقاح Pfizerو Modernaفي البلدان المتقدمة واستخدم لقاح اوكسفورد AstraZeneca في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية في المقابل تم توزيع اللقاح الروسي Sputnik V في دول أمريكا اللاتينية و الدول الافريقية ، و اللقاح الهندي تم توزيعه الى البرازيل، و المملكة المغربية ،والمملكة العربية السعودية ، وبعض الدول الاسيوية ، اما اللقاح الصيني Sinovac فتم توزيعه في معظم الدول الاسيوية و حتى في الدول الأوروبية .

ذكرت صحيفة The New York Times في 5 ماي بأنه "اعتبارا من منتصف أبريل حصلت الدول الغنية على أكثر من 87 بالمئة من جرعات اللقاحات أي أكثر من 700مليون جرعة من لقاحات كوفيد، بينما تلقت الدول الفقيرة 0.2بالمئة فقط، وفقا لمنظمة الصحة العالمية حتى يتمكن العالم من تخطي هذه الازمة يجب على البلدان الغنية ان تتشارك مع البلدان الفقيرة في توزيع اللقاحات بشكل عادل ، فكما يشير مقال The New York Times بأنه بعد سنتين من بداية الوباء، مازال العالم منقسم بين عالم غني وعالم فقير فكلما طالت فترة الوباء ازدادت اعداد الاصابة ،خاصة بالنسبة للدول الغنية حيث سجلت الولايات المتحدة الامريكية 33 بالمئة من حالات الإصابة تليها أوروبا بنسبة 30 بالمئة من اجمالي الإصابات في العالم بفيروس كورونا.[1]

ان قضية التنافس العالمي للحصول على اللقاحات يحمل، جانب صراعي وجانب تعاوني، في ان واحد. جانب تعاوني، من خلال دعم مبادرة COVAXمن قبل دول الاتحاد الأوروبي، والشركات المنتجة للقاحات، التي أظهرت ان التعاون الدولي ممكن، وجانب الصراعي، يتمثل في استحواذ الدول الكبرى على اللقاحات، لما له من أهمية استراتيجية، تتمثل في تنشيط الاقتصاد.

المبحث الثاني : انتشار فيروس كورونا و تداعياته الاقتصادية على التعاون الدولي

قبل أزمة كورونا كانت معظم الاقتصاديات العالمية تعاني من ركود اقتصادي نتيجة مجموعة من العوامل المتمثلة في: تنامي الحمائية التجارية نتيجة الخلاف الصيني الأمريكي وانخفاض أسعار الطاقة والسلع الأساسية بسبب نقص الطلب وتزايد الشكوك في أوروبا عن الاثار الاقتصادية المترتبة عن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي،

[1] cheng, **,Op.cit** , P3

كل هذه المشاكل تفاقمت مع ازمة كورونا فبعد تطبيق الإجراءات الوقائية المتمثلة في التباعد الاجتماعي ومراقبة الحدود تقييد حركة السفر و التجارة مع البلدان ، أدت الى انخفاض ملحوظ في الإنتاجية الاقتصادية وفرضت عبء ثقيل على المجتمع، اذ تسبب الوباء في ازمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل ،حيث انهارت التجارة والإنتاج والعمالة وكل القطاعات الاقتصادية تأثرت بتذبذب سلاسل الامداد العالمية وانخفاض الطلب على السلع المستوردة، في غضون ذلك تخبطت العديد من دول العالم في استجابتها للازمة لقد اضاعوا الكثير من الوقت واظهروا تجاهلهم للمهمة الرئيسية للحكام في تأمين سلامة المواطنين و سبل عيشهم .

ولقد أدت الجائحة تعطيل العلاقات التجارية بين الدول، على سبيل المثال فلقد اجلت مفاوضات ما بعد البريكست بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، كما تفاقمت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

الجدير بالذكر بانها ليست المرة الأولى التي تتسبب فيها ازمة صحية بخسائر اقتصادية وبشرية ،ففي العام 2003 انتشر فيروس سارس في الصين و فيروس انفلونزا الطيور ، لكن توقعات الخبراء كانت تشير بأن فيروس كورونا سيكون أشد تأثيرا على الاقتصاد العالمي مع تنامي دور الصين التي تساهم بنسبة 39 بالمئة من النمو الاقتصادي العالمي ،كما اثر الفيروس على دول مجموعة السبع التي تساهم بنسبة 60 بالمئة من اجمالي الناتج العالمي ، و 65 بالمئة من الناتج الصناعي و 41 بالمئة من اجمالي الصادرات المصنعة ، بالإضافة الى أن بعضا من هذه الدول كالصين ، و الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا تلعب دورا رئيسيا في سلاسل التوريد العالمي و ستعرف تراجعا في التجارة العالمية[1].

المطلب الأول: القطاعات الاقتصادية المتضررة من ازمة كورونا وتأثيرها على التعاون الدولي

الاثار الاقتصادية التي سببها فيروس على الاقتصاد العالمي لم تكن بسبب الازمة الصحية فقط و انما تفجرت بسبب تراكمات سابقة ، والتي ظهرت ضعف الدول اثناء حدوث الازمات العالمية ، حيث مست الجائحة مختلف القطاعات الاقتصادية ، التي تضررت بسبب نت الجائحة :

1. سلاسل الامداد العالمية

[1] هاني عبد اللطيف، أثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، مركز الجزيرة للدراسات، 24 مارس2020، ص3

تسبب فيروس كورونا في اضطرابات هائلة في سلاسل التوريد نتيجة لتطبيق تدابير الحجر الصحي ،حيث أسرعت العديد من الدول الى اكتناز الادوية، ومعدات الحماية الشخصية، وأجهزة التنفس على مستوى الفردي و الإقليمي و الدولي، كما هو الحال بالنسبة مع المواطنين الذين تهافتوا على شراء المواد الغذائية بكميات كبيرة، حيث شاع مظهر الرفوف الفارغة في المتاجر و هذا يعود الى عزم بعض الدول عن حظر تصدير المواد الغذائية نحو ظهور بوادر لحظر البلدان المصدرة للمواد الغذائية ،والذي سيسبب مجاعة في الدول الفقيرة مثلما حدث اثناء الازمة المالية سنة 2008، بعدما فرضت الدول المنتجة للأرز الفيتنام، الهند، قيودا على التصدير خوفا من ارتفاع الأسعار.

وفي ظل ازمة كورونا، تزايدت الممارسات الغير اللائقة بين الدول، مثل اعتراض الشحنات الموجهة الى دولة ما على مدارج المطارات، ورفع أسعار المواد الطبية بكثرة مع قلة توفرها في الأسواق الخارجية خاصة بعد فرض الصين، الاغلاق العام اذ تمثل اكبر دولة منتجة للمواد الطبية .[1]

فقد تسبب الاغلاق العام الذي طبقته الصين من فبراير الى مارس 2020 ،حسب ما أعلن عنه المكتب الوطني الرسمي للإحصاء في الصين ،عن انخفاض الإنتاج الصناعي الى مستويات قياسية لاسيما ،في مجال الروبوتات والمعادن والمطاط والمنتجات البلاستيكية، سرعان ما انتقل هذا الانخفاض الى شبكات النقل اللوجستي والشحن الجوي والبحري الذي تسبب بانهيار صادرات الصين من المنتجات بأكثر من19.2 بالمئة ،كما تراجع النمو الاقتصادي في الصين بحوالي 0.2 بالمئة في الربع الأول من سنة 2020 بسبب فيروس كورونا ، ومن المتوقع ان تبلغ قيمة الخسائر حوالي 62 مليار دولار في الصين و خسائر تفوق 160 مليار دولار في الاقتصاد العالمي.

بما أن الصين هي أكبر بلد مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم وتمثل مصنع العالم في الصناعة التحويلية العالمية، فقد واجهت العديد من المصانع صعوبة في الحصول على المواد الأساسية التي يوفروها الموردون من الصين ،بعد فرض الصين تدابير صارمة للخروج من الجائحة./

[1] الامن الغذائي العالمي يواجه مخاطر ازمة في ظل انتشار كورونا، موقع قناة France24، (2020/4/1) في https://bit.ly/3NIXA57

فوفقا لتقرير Dun&Bradstreetفأن اثار فيروس كوفيد شملت أكثر من 51 ألف شركة حول العالم لديها مورد مباشر او أكثر في مدينة ووهان الصينية ويوجد 5ملايين شركة حول العالم لديها مورد واحد او أكثر من مدينة ووهان، [1]

كما قررت بعض الدول الاسيوية على غرار كوريا الجنوبية، غلق مصنع سامسونغ بمدينة غومي و نقل جزء من انتاجها من الصين الى الفيتنام، من أجل ضمان انتاج مستقر ،وأيضا بسبب الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضت بعد الخلاف الصيني الأمريكي سنة 2018 ،و تدهور العلاقات الصينية الكورية سنة 2016 بعد حادثة صاروخ ساد ،وتعرضت الشركات الكورية لخسائر كبيرة دفعت بعضها الى مغادرة الصين و الذهاب الى الفيتنام لكن اثناء انتشار الفيروس ، فرضت الحكومة الفيتنامية قيود على النقل البري بين الصين والفيتنام من أجل منع انتشار العدوى مما صعب على شركة سامسونغ توفير بعض المعدات التي تحصل عليها من الصين نحو المصانع الفيتنامية .

بالإضافة الى ذلك، أعلنت اليابان عن تقديم دعم بقيمة 200 مليار ين لتشجيع الشركات على نقل مصانعها من الصين نحو دول اسيوية أخرى ، تضمنت 87 مصنعا ياباني ينتج قطع غيار السيارات والطائرات، الأسمدة والادوية والمنتجات الورقية سينقل مقره من الصين الى اليابان تنتج فيها ، فبعد تدهور العلاقات الصينية اليابانية منذ ،2010 بسبب قضية جزر دياويو .وضريح ياسوكوني ، واستمرار النزاع حول حقل النفط و الغاز. تسببت في بادئ الامر في مقاطعة الشعب الصيني للمنتجات اليابانية ، وهذه التراكمات انفجرت اثناء ازمة كورونا بقرار اغلبية الدول الاسيوية بتشجيع الشركات على العودة التصنيع محليا مع تقديم تحفيزات مالية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الطبية .

مع بداية ازمة كورونا، كان مشكل الدول الأساسي يتمثل في تأمين المواد الطبية من كمامات طبية و أجهزة تنفس اصطناعي، خاصة بعدما برزت قرصنة المساعدات المقدمة الى الدول المتضررة ، وشراء المواد الطبية بضعف سعرها ، وعليه فسرت شانون أونيل عضوة في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي لدراسات أمريكا اللاتينية من ان انتشار فيروس كورونا، عزز من تدخل الدولة في الاقتصاد و خاصة في الدول المتقدمة من خلال منع

[1] Valérie Rabassa, "Pandemie De La COVID-19 ET Supply Chains Mondiales : Repenser une Strategie De Gestion De Crise ", **Journal Outre Terre**, N 57, 2019, PP, 50_48

التصدير المباشر لبعض المنتجات و تشجيع الصناعات المحلية ، وغيرها من الخطط التي وضعتها العديد من الدول لهيكلة الإنتاج و الوصول الى مجموعة أوسع من الخدمات التي تعتبر ضرورية للأمن القومي[1].

لكن قرار انسحاب شركات التوريد من الصين بدأ سنة 2010 في الواقع أدى وباء كورونا نحو تعجيل اتخاذ هذا القرار الذي يعود الى أسباب اقتصادية اكثر مما هي سياسية نظرا لعدم ارتقاء الصناعات التحويلية الصينية الى المعايير العالمية، على الرغم من ترويج الحكومة الصينية لبعض السياسات مثل استراتيجية الدفع بالابتكار الوطني وسياسة صنع في الصين، على الرغم من ذلك ما تزال الصناعة التحويلية في الصين عند مستوى ضعيف من الشركات المصنعة للمعدات الاصلية OEM [2].

فقد أظهرت التحليلات بأن الصين قد فقدت حصتها في سوق التصدير العالمي بوتيرة متسارعة في 2019 لصالح الفيتنام والمكسيك في قطاع السلع الاستهلاكية والتكنلوجيا ووسائل الاعلام والاتصال بين 9 بالمئة و12 بالمئة بالنسبة لصادرات الملابس والهواتف الذكية وقطع غيار السيارات والكمبيوتر، رغم ذلك ماتزال الصين تمثل 60 بالمئة من صادرات السلع الاستهلاكية العالمية و41 بالمئة من صادرات التكنولوجيا، الاعلام و التواصل (TMT) [3] فأي تذبذب في الإنتاج داخل الصينة سيؤثر على الدول الأخرى أيضا .

2. التجارة والاستثمار

عرف الاقتصاد العالمي تباطء حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة التوترات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية النزاعات في بعض الدول وتوقف المفاوضات التجارية لتشكيل سوق حرة بين الولايات المتحدة وبريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

فحسب منظمة التجارة العالمية فأن كوفيد مثل اضطرابا لم يسبق له مثيل في الاقتصاد العالمي و التجارة العالمية بسبب انخفاض الإنتاج و الاستهلاك.

---

[1] وسام فؤاد،" أزمة كورونا آفاق العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني"، **المعهد المصري للدراسات ، (5اغسطس2020)، ص8**

[2] SimonXB, Zhao, Zekai Gong, **Post-pandemic De-globalization? Analysis of Likely Changes in Global Supply Chains** ,In
COVID-19 Pandemic, Crisis Responses and the Changing World,(Singapoar:Spring Nature,2021)P 49

[3] -Mattias Hedwall, **The ongoing impact of COVID-19 on global supply chains, (**22/6/2020) in
https://www.weforum.org/platforms/covid-action-platform/articles/ongoing-impact-covid-19-global-supply-chains

بعيدا عن المأساة الصحية و الإنسانية التي تسببت بها الازمة، بات من المسلم به بان هذا الوباء تسبب في اندلاع اشد ازمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث أن كل القطاعات الاقتصادية تأثرت بتذبذب سلسلة الامداد العالمي و انخفاض الطلب على السلع المستوردة .

ففي مايو 2020، كانت الصين تصدر الأقنعة الطبية اكثر من أي منتج اخر، وفقا لبيانات الجمارك الصينية صدر الاقتصاد الاسيوي أكثر من 14 مليار دولار من المنسوجات ازيد من المنتجات التي كانت تصدرها الصين قبل الازمة الصحية، في المقابل ، شهدت الولايات المتحدة الامريكية والمانيا انخفاضا في الصادرات في شهر ابريل، لكنهما لم تتعافيا بالسرعة نفسها [1]

فيما يتعلق بسوق المال والأسهم فقد شهد مؤشر داو جونز الصناعي ومؤشر نيكاي انخفاضات هائلة منذ بداية تفشي الوباء في 31 ديسمبر، استجابة لهذا الوضع قررت البنوك المركزية في العديد من الدول خفض أسعار الفائدة لتشجيع الانفاق [2]

فقد تأثرت اقتصاديات بلدان الدول النامية و الدول المتقدمة بشكل كبير من هذا الوباء فبين مكافحة الازمة الصحية والحفاظ على وضع اقتصادي مستقر التي زادت من صعوبة الاستجابة الفعالة للوباء ، فوفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي سنة 2020، هناك خطر كبير من ان يؤدي فيروس كورونا في وقوع منطقة جنوب الصحراء الكبرى وافريقيا وبعض الدول في جنوب شرق اسيا في فقر مدقع، وهذا ما سيفقد كل المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية لمكافحة الفقر إضافة ان الدول الافريقية تعاني من ارتفاع الدين العام الذي بلغ سنة 2019 نسبة 61.3 بالمئة[3] ،

وكانت مجموعة العشرين التي تضم الاقتصادات الغنية أيدت دعوة أطلقها صندوق النقد والبنك الدوليان لتعليق خدمة الديون الثنائية عن 73 دولة من أفقر بلدان العالم من بينها 31 دولة في أفريقيا ،. كما وطالبت الدول الافريقية من الدول الغنية منحها 100 مليار دولار من اجل الاهتمام بشعوبها، فقد عبر زعماء القارة

---

[1]César A. Hidalgo, How COVID-19 has affected trade, in 8 charts, (6/11/2020) in https://www.weforum.org/agenda/2020/11/how-covid-19-has-reshuffled-international-trade/

[2] غيث طلال فايز المجالي،" التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي"، **دفاتر السياسة والقانون**، م 13، ع 1، (2020)، ص 10

[3] Freedom Chukwudi Onuoha and Casmir Chukwuka Mbaegbu, Africa, Virus and Vulnerability: COVID-19 Pandemic in Africa, In. **Global Security in times of covid_19** , Caroline Varin (Switzerland:Spring Nature,2022)P 101

الافريقية بان الدول الغنية قد خذلت القارة الافريقية في هذه الازمة ، فقد صرح رئيس كينيا بأن الدول الغنية مجبورة على تقديم الدعم المالي لأنها ازمة لم تنشأ في القارة الافريقية في حين عبر رئيس السينغال "ان افريقيا تتعرض مرة أخرى للظلم بسبب جائحة كورونا"[1]

و سجلت القارة الافريقية خسائر بقيمة 69 مليار دولار في ستة اشهر الأولى من سنة 2020 بعد فرض الاغلاق العام الدي تسبب بتراجع المداخيل السياحية و النقل الجوي و انخفاض قيمة العملات المحلية و توقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ان ينخفض النمو الاقتصادي بإفريقيا الى 1.8 بالمئة في عام 2020 فقد أدى الوباء الى تأخير بدء التجارة الحرة و توقف فرض الصادرات الجديدة و الوظائف و الاستثمارات في البنية التحتية ، مما دفع الشركات الى تسريح الموظفين في مجاولة لتقليل التكاليف بعد اضطراب الإنتاج الناتج عن فيروس كورونا [2].

كما تعرضت جميع البورصات حول العالم الى خسائر كبيرة جدا ففي بورصة نيويورك خسر مؤشر داو جونز بنسبة 32 بالمئة اعلى انخفاض لها منذ 2008، اما في لندن فقد خسر مؤشر فوتسي بنسبة 31 بالمئة وفي بورصة فرانكفورت خسر مؤشر داكس بنسبة 37 بالمئة وفي جنوب افريقيا خسرت بورصة جوهانسبورغ 35 بالمئة فكان أكبر انخفاض للأسواق العالمية في ظرف أسبوع واحد [3]

استنادا الى البيانات التي قدمها الاونكتاد انخفضت قيمة النمو التجاري للسلع والخدمات في الربع الأول من سنة 2020 تزامنت مع الفترة التي بدأ فيها الخوف من فيروس كورونا غير ان الانخفاض الحقيقي للتبادل التجاري لوحظ في الربع الثاني من نفس السنة حيث انخفضت قيمة الاعمال التجارية بنسبة 18 بالمئة وانخفضت التجارة في الخدمات بنسبة 21 بالمئة وفي الربع الأول من سنة 2020 انخفضت قيمة اجمالي الخدمات التجارية بنسبة 7.6 بالمئة وانخفضت خدمات السفر بأكثر من 24 بالمئة مع احتمال ضئيل لتحسن الأوضاع الاقتصادية ، و تجدر الإشارة بان اغلبية الدول التي انتشر فيها الفيروس استهلاك غير عقلاني للمواد

---

[1] رؤساء أفارقة: الدول الغنية خذلت إفريقيا خلال جائحة كورونا، روسيا اليوم، 2020/05/20 في https://ar.rt.com/nwxh

[2] Ipid, P 101

[3] نعيمة العربي وفوزية قديد، الأسواق المالية الدولية في ظل ازمة كورونا، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 6، العدد 01، جوان 2021، ص 439

فقد قدرت خبراء الاقتصاد التابعين للمفوضية الأوروبية انخفاضا بنسبة 9.7 بالمئة في التجارة العالمية سنة 2020 ، كما عرفت انكماشا اقتصادي بنسبة 9.2 بالمئة و8.8 بالمئة في كل من صادراته و وارداته من والى الاتحاد الأوروبي أي ما يعادل انخفاضا في الصادرات بحوالي 285 مليار يورو 240 مليار يورو من الواردات كما عرفت تراجع في الاستثمارات الأجنبية بقيمة 400 مليار دولار، و قد توصل الخبراء بان صادرات القطاعات الأولية بخلاف قطاع الطاقة ، و الخدمات كانت اقل تأثرا من قطاع التصنيع و التي يشهد معظمها انكماش الصادرات بنسبة بأكثر من 10 بالمئة [1]

فقد كشفت أزمة كورونا عن ضعف مبدأ التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي كما أظهرت مؤسسات الاتحاد عدم فعالية في الاستجابة لهذه الازمة وكانت إيطاليا الدولة الأكثر تضررا من الوباء عبرت عن ازعاجها من رفض بعض دول الاتحاد اعتماد قروض جماعية للمساعدة في تخفيف التداعيات الاقتصادية فقد شهدت إيطاليا انكماش اقتصادي بنسبة 10 بالمئة في 2020 نتيجة للإغلاق العام فقد تضرر القطاع السياحي الذي يمثل 12 بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا. ويتوقع الخبراء ان تبلغ قيمة خسائر قطاع السياحة في إيطاليا نحو 10 مليار دولار بسبب تفشي الفيروس

اما الاقتصاد الياباني فمن المتوقع أن ينكمش في 2020 بحوالي 5.9بالمئة بينما ستحقق الصين نموا ضعيفا بنسبة 1.2 في السنة نفسها[2] في المقابل من المتوقع ان تنخفض التجارة العالمية بنسبة 11 بالمئة سنة 2020

3. سوق العمل

تسببت جائحة كورونا في تأثر مختلف القطاعات الاقتصادية التي بدورها انعكست على سوق العمل فحسب تقرير منظمة العمل الدولية فان فيروس كورونا اثر على العمال الذي يبلغ عددهم 3.3 مليار عامل بسبب تدابير الاغلاق الكلي الذي فرضته معظم الدول مما تسبب في وقوع 100 مليون عامل في الفقر ، حيث أشار تقرير المنظمة بان استمرار اغلاق أماكن العمل سيخلق المزيد من الاضطرابات بسوق العمل في جميع انحاء العالم ما يؤدي لتقليص ساعات العمل ففي الربع الثاني من سنة 2020 تشير الاحصائيات الى فقدان 17.3 عالميا من ساعات العمل ، ما يوازي 495 مليون وظيفة بدوام كامل مما يعني بانهم سيحرمون من دخل يضمن لهم العيش

---

[1] غبولي احمد، توايتية طاهر، "دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لاهم اثار جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي-الازمة الاقتصادية العالمية 2020،" **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، م 20، (سبتمبر 2020)، ص،136

[2] سهيلة هادي، "تداعيات ازمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، (بغداد، 2020)، ص،5

الكريم و من المتوقع حدوث تخفيضات كبيرة في أوروبا بمعدل 7.8 بالمئة ما يعادل 12 مليون عامل بدوام كامل و اسيا و المحيط العادي 7.3 بالمئة أي قرابة 125 مليون عامل بدوام كامل

كما أن دخل من سوق العمل انخفض بنحو 10.7 بالمئة بواقع 3.5 ترليون دولار، في اول تسعة اشهر مقارنة مع الفترة نفسها سنة 2019 ،ما سيحيل 205 مليون عامل نحو البطالة في سنة 2022 مقارنة ب 187 مليون عاطل عن العمل في سنة 2019 وحسب تصريح **لغاي رايد** رئيس منظمة العمل الدولية ،فان تداعيات فيروس كورونا على سوق العمل اسوء بأربع مرات من الازمة المالية العالمية سنة 1929 ،و أشار بأن بيئة العمل في ظل ازمة كورونا خلفت المزيد من عدم المساواة في العمل، [1] وتعتبر أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا وآسيا الوسطى أكثر المناطق تضرراً في النصف الأول من عام 2021 على أن يتسارع انتعاش فرص العمل على الصعيد العالمي بشكل متفاوت نظراً لعدم المساواة في الحصول على اللقاحات بالإضافة إلى عامل عدم تفاقم الوباء خلال النصف الثاني من عام 2021[2]

فيما تظهر بيانات EUROSTAT انه في يوليو 2020 بلغ معدل البطالة ذروته في المانيا، حيث وصل الى 4.4 بالمئة في اسبانيا 15.3 بالمئة، اليونان 18.3 بالمئة وفي مجموع دول الاتحاد الأوروبي وصل الى 7.2 بالمئة [3]

وأضافت المنظمة بأن اربع قطاعات تأثرت بسبب المرض وتراجع الإنتاج وهم قطاع الغذاء والفندقة الذي يضم 144 مليون عامل، قطاع البيع بالجملة والتجزئة يضم 582 مليون عامل، قطاع الخدمات والإدارة يضم 157 مليون عامل، قطاع التصنيع يضم 463 مليون عامل ويعمل في قطاع الصحي والمهن الاجتماعية حوالي 136 مليون.

---

[1] **تقرير دولي يكشف تأثير "كورونا" على سوق العمل. أرقام صادمة**، العين الإخبارية، 2021/6/7، في

https://al-ain.com/article/international-work-corona-financial-crisis

[2] منظمة العمل الدولية: تأثير جائحة كورونا على انتعاش فرص العمل سيكون طويل الاجل، CNBCالعربية، 2/6/2021،في

https://bit.ly/3GqAFt4

[3] Marie charre, En Europe, la crise liée au Covid-19 menace la cohésion sociale, **Le Monde**, 28/9/2020

https://bit.ly/3wRE8ha

اذ يعد عمال القطاع الصحي، اكثر فئة عمالية عرضة للخطر، كونهم يعملون في الصفوف الامامية لموجهة الفيروس ،إضافة الى عمال القطاع البحري و البري، وصناعة السيارات و المنسوجات الذين هم مهددون بفقدان مناصبهم ، و ذكر التقرير بأن عمال القطاع الغير رسمي ، الذي يبلغ عددهم ملياري عامل، معظمهم يعملون في الدول النامية هم اكثر تأثرا من تدابير الاغلاق العام مثل البائعة المتجولين ، و عمال البناء و المواصلات و اشارت المنظمة العمل الدولية ،بأن الأوضاع يمكن ان تكون اسوء في حالة تباطء توزيع اللقاحات المضاد لفيروس كورونا، و عدم توفير حكومات دول الاقتصادات الرئيسية التحفيز اللازم لدعم الاقتصاد العالمي

4. **قطاع الطيران**: من ابين أكثر القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، تعرضت صناعة الطيران لأضرار كبيرة بسبب تراجع حركة الطائرات، بنحو 90 بالمئة، وقدرت منظمة الطيران المدني حجم خسائر في إيرادات الطيران بجوالي 170 مليون دولار وهذا رقم لم تشهده حركة الطيران في العالم منذ احداث 11 سبتمبر2001.[1]

نتيجة للتداعيات الاقتصادية التي اثرت على اقوى الاقتصاديات العالمية، أعلنت العديد من الدول عن ميزانيات ضخمة لمواجهة تداعيات الوباء حيث أعلنت الصين عن ضخ 175 مليار دولار وأعلنت الولايات المتحدة الأميركية عما قيمته تريليون دولار منها صرف شيكات مباشرة للمواطنين بقيمة 250 مليار دولار والاتحاد الأوربي الذي أعلن عن 750 مليار يورو، وبريطانيا 30 مليار إسترليني، وإيطاليا 25 مليار يورو، وفرنسا 4 مليار يورو.

وإسبانيا 3.8 مليار يورو. وأعلنت ألمانيا عن وضع ميزانية تكميلية بقيمة 150 مليار يورو، في إطار حزمة تمويل أكبر لمواجهة الفيروس. وافريقيا، أعلنت مصر عن نحو 6.5 مليار. كما أعلن صندوق البنك الدولي عن تخصيص مليارا مساعدات طارئة بقيمة 15 مليار دولار لمواجهة الفيروس.

التزمت دول مجموعة العشرين بتأجيل دفع الديون للدول الفقيرة، كما تعهدت، بتنسيق جهود البحث العلمية ،وزيادة توافر المعدات الطبية ، وضخ المساعدات المالية لدعم العمال و الشركات و القطاعات المتضررة من انتشار فيروس كورونا ، اذ شكلت مجموعة العشرين اول استجابة في اطار جماعي بين الدول لتحقيق تعاون

[1] لمجالي، المرجع نفسه، ص11.

اقتصادي دولي ، في مكافحة التداعيات الاقتصادية ، بعد ان انقسمت دول المجموعة ، اثناء بداية الازمة بين تطبيق الاغلاق العام و غلق الحدود وفرض قيود على تصدير المواد الصيدلانية

فأعلن الأمين العام للأمم المتحدة أ. جوتيريس أنه من أجل مكافحة عواقب الوباء، سيكون من الضروري إنفاق حوالي 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وحسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فقد انفقت الحكومات في مختلف دول العالم ازيد من 12 تريليون دولار امريكي لدعم القطاع التجاري منذ مارس 2020 بالإضافة الى ذلك، قدمت المؤسسات المالية الدولية مساعدات الى البلدان الفقيرة و المتضررة من الامراض مثل برنامج التمويل الطارئ التابع للبنك الدولي . كما وافق صندوق النقد الدولي على تغطية المدفوعات المستحقة ل25 دولة، معظمها في أفريقيا،

كما وافقت مجموعة العشرين التي تمثل القوى الاقتصادية الكبرى على إرجاء، وليس إلغاء، مدفوعات الديون من مايو إلى نهاية العام لمجموعة كبيرة من الدول الأكثر فقرا. ويغطي هذا القرار مدفوعات الديون لحكومات مجموعة العشرين من 77 بلدا.[1]

المطلب الثاني: القطاعات الاقتصادية المستفادة اقتصاديا من ازمة كورونا وتداعياتها على التعاون الدولي

في مقابل تأثر قطاعات اقتصادية، اثناء فيروس كورونا استفادت قطاعات اقتصادية أخرى من هذه الازمة نذكر منها اذ لعبت هذه القطاعات دورا كبيرا اثناء الازمة يجب ان تستمر بالإنتاج

1. الصناعات الصيدلانية والشبه صيدلانية:

أدى انتشار فيروس كورونا، الى زيادة الطلب العالمي على المواد الصيدلانية، فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث القيمة السوقية بتحقيق ارتفاعا في نسبة المبيعات بنسبة 15.8 بالمئة مقارنة بسنة 2019 .

حيث سجلت المنتجات المتعلقة بالنظافة الشخصية، نموا بنسبة 50.3 بالمئة تليها الادوية بنسبة 12 بالمئة، كما شهدت المنتجات الطبية والمعدات الطبية نموا بنسبة 9.6 بالمئة و5.5 بالمئة وفي الربع الثاني من سنة 2020 تم

[1] James.k.jackson.'Global Economic of covid-19',**Congressional Research service,**v8.(Nov 18.2021),.P102.

تسجيل نمو بنسبة 186 بالمئة، مما يدل على ارتفاع الطلب على المنتجات الطبية المتعلقة ب كوفيد 19 بما فيها أجهزة التنفس، والمعقمات الطبية، وميزان قياس الحرارة بمقارنة بسنة 2019 [1] .

وازداد الطلب على اللقاحات، مع تنافس الدول على الحصول على أكبر قدر من الجرعات، حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم مساعدات مالية الى المخابر البريطانية، من اجل السيطرة على سوق اللقاح العالمي

فقد ارتفعت أسهم بعض شركات التوريد في الصين بنسبة 10 بالمئة يوميا، بعد ان بدأت المنافسة بين القوى الكبرى على اقتناء المعدات الطبية من الصين ومع ظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا في كل من المملكة المتحدة وجنوب افريقيا.

ارتفع أسهم القطاع الطبي بشكل عام بنسبة 0.41بالمئة حتى مع انخفاض نسبة شنغهاي بشكل قياسي بنسبة 1.86 بالمئة، فقد عرفت الصين ارتفاعا للطلب خاصة من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، حيث ان تكلفة ومزايا الإنتاج للأقنعة الطبية أفضل من تلك الموجودة في أي الولايات المتحدة أو في الدول الأوروبية [2] حسب ما يوضحه الرسم البياني المأخوذ من تقرير منظمة التجارة العالمية medical_goods_update_e.pdf

[1] Yogesh Garg, Rajinder Rawat, **Economic Impact and Measures Of Corona Regime** in COVID-19: Paving the Way for a More Sustainable World, Walter Leal Filho, Singapoar: Spring Nature 2021) PP.177-179.

[2] Yin Yeping, Chinese mask producers ready to lend hand if US needs amid epidemic,Global Times,9/11/2020,In https://www.globaltimes.cn/page/202011/1206242.shtml?id=11

(wto.org)

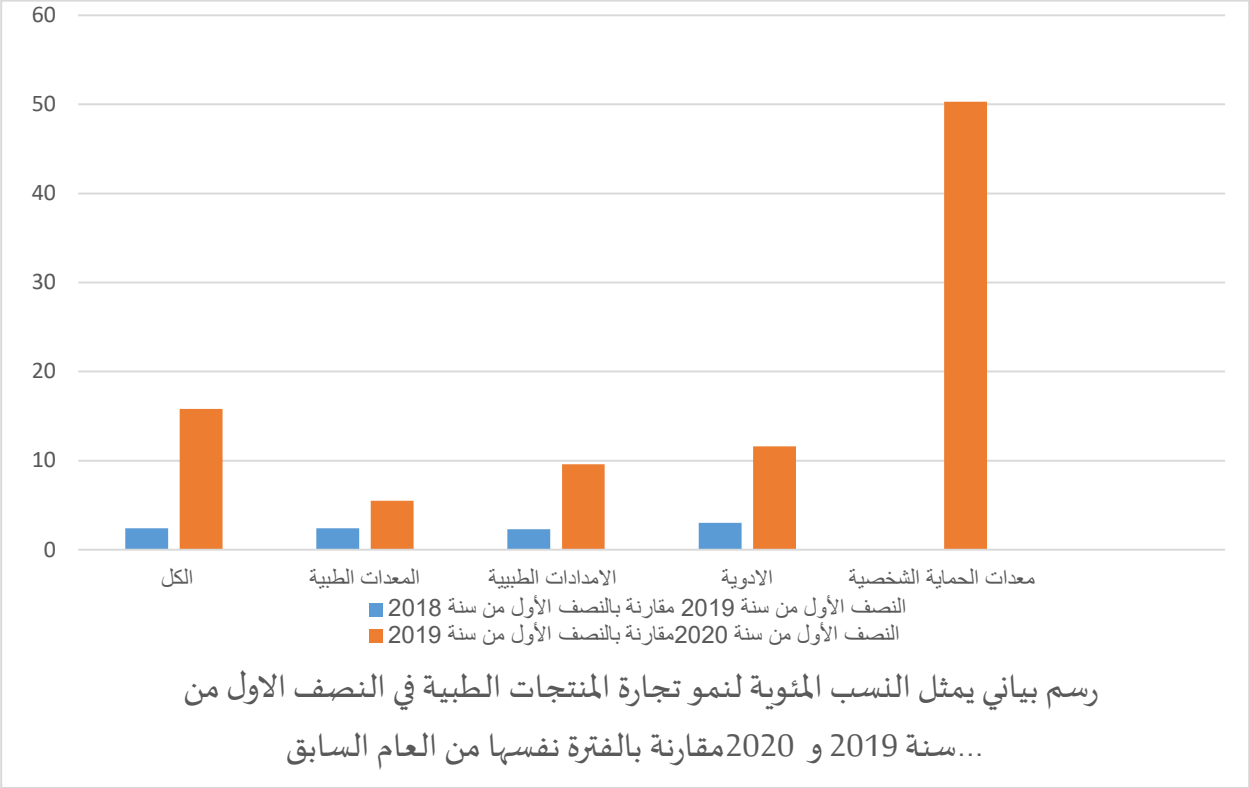

رسم بياني يمثل النسب المئوية لنمو تجارة المنتجات الطبية في النصف الاول من سنة 2019 و 2020مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق...

حيث أصبحت شركات الادوية تتسابق فيما بينها لتوفير الاحتياجات اللازمة لمواجهة ازمة كورونا وفي محاولة تطوير الادوية واللقاحات القادرة على مقاومة الفيروس حيث سجل تطوير أول لقاح في شهر فبراير 2021 من قبل شركة Moderna

وبالنظر إلى الانتشار الواسع للوباء وتأثيره على العلاقات الاقتصادية، التي أظهرت الحاجة إلى تنسيق الاستجابة على المستوى الدولي. فيجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان التي لديها قدرات محدودة في مجال الصحة لكي تتجنب وقوع كارثة إنسانية واقتصادية. ومن الملاحظ أيضا انه اثناء الجائحة ازدادت التدخلات الحكومية في الاقتصاد بطرح برامج للسياسات الصناعية خاصة في الدول المتقدمة.

كما كشفت الجائحة عن هشاشة العولمة، التي اضعفت من قدرة الدول على حماية مواطنيها من التهديدات العابرة للحدود ، فبمجرد غلق الحدود انخفضت المساعدات بين الدول، وكان تركيز كل دولة على مصالحها الذاتية من منطلق حرص كل دولة على صحة مواطنيها وسلامتهم بما فيها الدول الكبرى الرأسمالية، و نظرا

لترابط الاقتصاديات بعض الدول مع بعضها البعض ، وجدت الدول نفسها ، بحاجة الى الوصول للأسواق الخارجية .بغنية اقتناء الأقنعة ، و إعادة تنشيط اقتصادها الذي سجل خسائر كبيرة ، نتيجة توقف حركة النقل الجوي ، والبري

المبحث الثالث: انتشار فيروس كورونا وتداعياتها السياسية والأمنية على التعاون الدولي.

منذ الإعلان عن تفشي فيروس كورونا عالميا تم تسيس الازمة الصحية بدءا من توجيه اتهامات حول الجهة التي نشرت فيروس كورونا، ووضعت البشرية في خطر كما اثارت الجائحة توترات جديدة بين الخصوم والحلفاء على حد سواء، حول كيفية مواجهة التداعيات الوبائية.

عملت الدول على التصدي للجائحة في إطار جهود مشتتة ومن دون تنسيق بدلا من أن يلجأ دول العالم الى الوحدة والتضامن الدولي باعتبار ذلك الخيار الوحيد المتاح لهزيمة الفيروس وأن هذا التسيس سيؤدي إلى المزيد من الاثار السلبية. فقد شملت التداعيات السياسية والأمني لازمة كورونا على التعاون الدولي ما يلي:

المطلب الأول: دور الدولة القومية اثناء فيروس كورونا وتداعياته على التعاون الدول

لم يشهد العالم مطلقًا مثل هذا التقييد في حرية التنقل، ولم تشعر الإنسانية أبدًا بأي شيء مماثل حتى الحروب العالمية، فقد بينت الأزمة كورونا عودة سلطة الدولة بوصفها السلطة الوحيدة القادرة على اتخاذ القرارات المطلوبة، من إغلاق وفتح للحدود أو وقف للرحلات الجوية إلى قرارات خطر التجول والعزل الاجتماعي.وتفعيل حالات الطوارئ في محاولة للحد من تأثيرات هذه الجائحة ،التي تلجأ اليها الدول اثناء الحرب ففي خطاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 16 مارس 2020، وصف الوضع بالحرب ضد عدو غير مرئي للتأكيد على خطورة الوضع. بالإضافة الى ترك الدول تواجه التداعيات بمفردها فعلى سبيل المثال، كانت الصين كانت من اول الدول التي عانت ولم يتم تقديم المساعدات لها من المنظمات الدولية او الدول.

أن انعزال الدول على نفسها للتعامل مع تداعيات الجائحة صاحبها غياب التنسيق والتعاون والتضامن بين الدول على المستوى الإقليمي والدولي، مما دفع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الى التنديد بالإجراءات أحادية الجانب التي تطبقها الدول بالرغم من انها محبرة على تبليغ منظمة الصحة العالمية بالإجراءات الوقائية التي ستطبقها حسب ما نص في ميثاق الصحة العالمي سنة 2005[1] ، إضافة الى عدم مشاركة المعلومات

[1] Auriane Guilbaud, Que rest il de la cooperation international au temps de Covid 19 ?, Libération, 18\3\2022 https://www.liberation.fr/debats/2020/03/18/que-reste-t-il-de-la-cooperation-internationale-au-temps-du-sauve-qui-peut-national_1782171/?msclkid=21f2bf4bcded11ecb6c67ce62b36a9cd

والبيانات الوبائية مثلما قامت به الصين في بداية الجائحة، فحسب تقرير منظمة **هيومين رايتس ووتش** اعتبرت ان انتشار الجائحة يعود الى إخفاء السلطات الصينة المعلومات الوبائية عن المواطنين ، وقللت في تقاريرها من عدد حالات الإصابة و تجاهلت احتمالية انتشاره بين البشر ، وقيامها باحتجاز الافراد الذين تداولوا مقاطع فيديو في الصين مثل الطبيب لي وانيانج الذي يعد اول شخص بلغ عن ظهور فيروس في ووهان اذ احتجز في المستشفى بعد اصابته بالفيروس اثناء قيامه بواجبه كطبيب لغاية وفاته في شهر فيفري 2020.

و في تايلند وجهت السلطات لعمال الصحة العامة و الصحفيين ملاحقات قضائية يعد ان انتقدوا استجابة الحكومة للوباء و نشروا تقارير عن فساد مزعوم يتعلق بتكديس الأقنعة الطبية و المعدات الأخرى بهدف بيعها لجهات خارجية او المضاربة بها داخليا[1]

فهذه الازمة الصحية لا تشبه سابقتها من الازمات الصحية، مثل ايبولا او انفلونزا الطيور فقد حركت أزمة كورونا كل المواطنين وبدأوا بالاهتمام بالمخصصات القطاع الصحي والمؤسسات الطبية وغيرها من القطاعات المرتبطة بالصحة، وكانت محط انتقاد كبير من قبل العاملين في القطاع الصحي والصحفيين أيضا على مواقع التواصل الاجتماعي.

كما عكست هده الازمة تراجع القبول الشعبي للرؤساء السياسيين مع فشلهم في إدارة الازمة ، فحسب دراسة قام بها IG bank بالاعتماد على مؤشر Government Response Stringency Index[5] حصلت المملكة المتحدة على46 نقطة في حين تراجعت شعبية رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، حيث وصف رده اثناء الازمة بالمقلق ، في المقابل حصلت المانيا على 59.72 من اصل 100 نقطة في مؤشر استجابة الحكومة الصارمة للوباء، لان ألمانيا لم تنفذ تدابير الحجر الصحي ولا قيود على التنقل ، ومع ذلك يعتقد ان الحكومة قامت باستجابة ناجحة بدليل ان اعداد الوفيات سجلت ألمانيا 9345 حالة وفاة فقط من أصل 256433 حالة إصابة وانخفاض صغير نسبيًا في الناتج المحلي الإجمالي (-9.7٪).

[1] Editor, Human Rights Dimensions of COVID-19 Response, HRW, 19 \3\2022
https://www.hrw.org/news/2020/03/19/human-rights-dimensions-covid-19-response

أما فرنسا فقد حصلت على أدنى نقطة 43.52، وهذا راجعا الى بطيء الاستجابة ونقص في تنفيذ القيود على السفر في النقل العام والسفر الدولي ويعد العلان عن انتهاء الاغلاق العام في فرنسا، ارتفع تأييد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى اعلى مستوى له منذ عامين بنسبة 48 بالمئة [1]

ففي الدول التي عرفت أعداد وفيات كبيرة مثل دولة الاتحاد الأوروبي وخاصة إيطاليا و المملكة المتحدة و فرنسا و إسبانيا فأن النقد كان موجها للسياسات الاقتصادية التي طبقت في السنوات الماضية ،و التي أهملت القطاع الصحي ،فقد كشفت هذه الازمة عن ضعف النظام الرأسمالي و مدى فشله في تحقيق متطلبات الرفاه الاجتماعي ،ما جعل الدول تتدخل مباشرة في توجيه الاقتصاد في مقابل الأنظمة الاستبدادية التي نجحت الى حد كبير في إدارة الازمة لكنها انتقدت من جهة أخرى من قبل المواطنين و المنظمات الدولية لاستعمالها القوة العسكرية المفرطة لفرض الحجر الصحي على المواطنين أو لأحكام قبضتها على السلطة .

و تحجج رؤساء اخرين بأزمة كورونا للاستحواذ على السلطة بدلا من توحيد الجهود الدولية باسم حالة الطوارئ ،مثلما قام به رئيس الوزراء المجري فيكتور اوربان عندما اقر قانون فيروس كورونا الذي يسمح له بممارسة سلطات غير محدودة الامر الذي رفضته دول الاتحاد الأوروبي و مؤسساته لأنه يقوض سيادة القانون و مبادئ الديمقراطية التي ستساهم في تأسيس **لديكتاتورية كوفيد** لأن الأزمة الراهنة غير عسكرية بطبيعتها، إضافة الى مخاوف من تعسّف الجيش باستعمال القوة في ظل حالة الطوارئ ممّا يمس بحقوق المواطنين ويعرّض حرياتهم للخطر. بل ويخشى المعارضون أن تؤثر حالة الطوارئ على الطبيعة الديمقراطية للحكم، فتتحوّل السلطة بفعل الصلاحيات الواسعة للمؤسسة العسكرية إلى سلطة إستبدادية .[2]

فيما برر اوربان بأن هذا الاجراء جاء بعد تقاعس الاتحاد الأوروبي عن تقديم المساعدة المالية للمجر[3] وبالرغم من ذلك فأن ما يميز الأنظمة الديمقراطية عن الأنظمة الاستبدادية هو وجود ثقة بين الحكومة و المواطنين

---

[1] Becca Catlin "،Covid-19 government policies: what is the impact on case numbers, economics and political popularity?" **IG Bank,** 13/11/2020

[2] عمر سمير، "أزمة كورونا والجدل حول مفهوم وأدوار الدولة"، **المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية**،(5/6/2020)ص ص3و4

[3] باربارا فيزل، الخوف من ديكتاتوريات كورونا في أوروبا، موقع قناة DW العربية،2020/4/1، في https://bit.ly/3PKxtfP

الدين يدعمون قرارات الحكومات التي ستساهم في التقليل من نشر الفيروس وبالتالي فأن الصلاحيات التي اخذت اثناء حالة الطوارئ ستسترجع بانتهاء الازمة .

كما قامت بعض الدول باستخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه وتحديد الموقع الجغرافي للهواتف المحمولة ،حيث تمثل هذه الإجراءات في التحكم في البشر لم تعد هناك خصوصية للأفراد من خلال التطبيقات بمراقبة المصابين بالفيروس وملاحقتهم إذا تطلب الأمر .ومن هذه التطبيقات Sickweather تطبيق كاشف ،الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية، و« تطبيق كورونا » الصيني، و « الاتصال القريب 100 السنغافوري، « تطبيق تريس توجازر » الكوري الجنوبي، و « تطبيق المراقبة الاجتماعية » الروسي و الإماراتي، « تطبيق الحصن الرقمي »، وغيرها من التطبيقات. يرى الخبير السياسي روبرت كابلان بأنه بالرغم من نجاح هذه الإجراءات في مراقبة الوباء وستصبح الخصوصية قضية العصر الجديد الذي سيكون عنوانه الحكومات الضخمة خاصة مع فشل الدول الكبرى في التصدي للوباء فسيتم تسويق هذه الإجراءات لزيادة التنظيم لدى هذه الدول[1].

من الملاحظ ان فشل أوجه التضامن بين الدول يأتي أساسا من انغلاق الدول على نفسها، فضلا عن الحفاظ على مصالحها الخاصة وما يدل على اتخاذ الدول نهج الانعزالية أثناء الازمة الصحية التي تسببت بتراجع العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

المطلب الثاني: انتشار فيروس كورونا وتداعيات الخلافات السياسية بين الدول على التعاون الدولي

لقد حاولت العديد من الدول في بداية الازمة التعامل مع الوباء في إطار جهود مشتتة وغير منسقة، من خلال التسابق نحو الاستحواذ على المعدات الطبية مما تسبب في عدم استقرار بين الدول وتسيس ازمة فيروس كورونا حيث وجهت الدول لبعضها البعض تهما خطيرة تتعلق بنشر الفيروس.

قبل بداية انتشار الفيروس في الصين بأسابيع توصلت الولايات المتحدة الامريكية و الصين الى اتفاق تجاري ،وظن الكثيرين بأن مرحلة التنافس الصيني الأمريكي قد وصلت الى نهايتها .ومع ذلك بعد انتشار فيروس كورونا تغير الوضع كليا حيث بدأت الحرب الكلامية بين الولايات المتحدة و الصين في موقع التواصل الاجتماعي التوتير، عندما حاول المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ,Zhao Lijian ، إلقاء اللوم على الجيش الأمريكي في نقل

[1] وسام فؤاد، أزمة **كورونا آفاق العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني**، مرجع سابق ، ص10

الفيروس الى مدينة ووهان الصينية بعد مشاركتهم في الألعاب العسكرية العالمية التي أقيمت في أكتوبر 2019 ، في تناقض كبير مع القصة المتداولة بأن منشأ الفيروس هو سوق الحيوانات الحية بمدينة ووهان .

وقد جاء هذا الرد على خلفية استخدام رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب عبارة **فيروس ووهان** للإشارة الى مصدر الفيروس، حيث تتهم الولايات المتحدة مخبر P4 الصيني الذي يخضع لسيطرة الجيش الصيني بصنع الفيروس كسلاح بيولوجي عن طريق تعديل جيني لفيروس طبيعي ، ويعرف عن هذا المخبر بكونه اكبر مركز تخزين للفيروسات في اسيا، و اول معمل علمي على بر الصين حاصل في عام 2017 على الشهادة الدولية للسلامة الحيوية من المستوى الرابع والأشد Biosafety Level 4 التي تسمح له بالتعامل مع جميع أنواع مسببات الأمراض[1].

كما اتهم المسؤولين الأمريكيين الحزب الشيوعي الصيني، بسوء التعامل مع تفشي فيروس كورونا ونشرها لمعلومات مظللة وطرد الصحفيين الأمريكيين من البلاد، ردت الولايات المتحدة في المقابل بغلق القنصلية الصينية في هيوستن، وبدورها قامت الصين بغلق القنصلية الامريكية في تشنغدو وفرضت الولايات المتحدة الامريكية مرة أخرى قيودا على الدبلوماسيين.

و كان الرئيس الأمريكي يقلل من شدة الفيروس واعتبره مجرد انفلونزا موسمية لا تتطلب اتخاذ الإجراءات الوقائية كارتداء الكمامات و الحجر الصحي ، التي ستدمر أسلوب حياة الأمريكيين، وبعدما سجلت أمريكا اعداد إصابة كبيرة تجاوزت الصين و إيطاليا بدأت الولايات المتحدة الامريكية في القاء اللوم على الصين و على منظمة الصحية العالمية [2] فقد أشار Stephen M. Walt بان مصدر قوة الولايات المتحدة يكمن في خبرتها و سمعتها ومع ذلك فان أداء واشنطن المخيب للآمال قد ينذر بنهايتها ،و وصف نهج ترامب في إدارة الازمة بانه فشل سياسي ملحمي بسبب الاستجابة المتأخرة ،الانانية ،العشوائية ، التي شوهت سمعة الولايات المتحدة الامريكية كدور قيادي بدلا من جعلها عظمية مرة أخرى، كما جاء في شعار ترامب اثناء حملته الانتخابية .[3]

---

[1] معهد ووهان للفيروسات يوضح حقيقة دوره في ظهور "كورونا"،19.02.2020 ، في

https://bit.ly/3t0SU2x

[2] Morten Soendergaard Larsen, China Casts Itself as Global Savior While U.S. and EU Focus on Virus at Home, Foreign Policy,(19/3/2020)
https://foreignpolicy.com/2020/03/19/china-us-eu-coronavirus-great-power-competition/

[3] cheng ,**Op.cit**.P35

فقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: "أن العلاقة بين القوى الكبرى لم تكن مضطربة بهذا الشكل قبل فيروس Covid-19"[1]،و يبدو أن الوباء قد تحول الى منافسة على القيادة العالمية فالبلدان التي استجابت للازمة بفعالية أكبر هي التي ستفوز.

يزعم الكثيرون أن دول الشرق قد انتصرت في هذه الازمة وفي مقال نشر عبر صحيفة El pais للفيلسوف الكوري الجنوبي Byung-Chul Han أشار فيه الى انتصار الدول الاسيوية مثل اليابان و الصين و سنغافورة و هونغ كونغ او تايوان ، التي تمتلك ذهنية سلطوية /استبدادية مستمدة من الكونفوشيوسية وتميل شعوبها الى ان تكون اكثر طاعة واقل تمردا مما هم عليه الشعوب في أوروبا الديمقراطية ، و أظهرت الدول الاسيوية تمسكا كبيرا باستعمال التكنولوجيا الرقمية لمجابهة فيروس كورونا ويعتقد الفيلسوف Byung-Chul Han، بأن الصين استعادت موقعها من جديد بعدما كانت الدولة الحاضنة للوباء أصبحت الدولة المسؤولة ،القادرة على توظيف ديبلوماسيتها لتنقذ العالم من خلال شحن الامدادات الطبية و مشاركة خبرتها في مكافحة الفيروس الى البلدان و المدن المنكوبة في إيطاليا و بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية و إفريقيا .

وشكل فيروس كورونا اختبارا حقيقيا لفعالية للاتحاد الأوروبي، في بداية الازمة ،اعتبرت المفوضية الأوروبية بأن الرعاية الصحية هي قضية وطنية، وهذا لم يفاجئ المواطنين الأوروبيين فحسب بل حتى المؤيدين والمناهضين للاتحاد الأوروبي، فقد تنامت المنافسة بين الدول الأعضاء للحصول على المواد الطبية وعرقلة مسار حمولة الطائرات المتوجهة نحو الدول المتضررة واتهامات بالابتزاز وتقديم معلومات خاطئة ، وعدم تطابق الإجراءات المتخذة بين دول الاتحاد الأوروبي بداية من غلق حدود الدولية والحدود الداخلية بين دول فضاء شنغن ، وليست هذه المرة الأولى التي تشهد دول الاتحاد الأوروبي انقساما فيما بينها بسبب المصالح الاقتصادية والسياسية المتضاربة أثناء الازمات الدولية مثلما حدث أثناء أزمة البلقان في التسعينيات، وتنفيذ عمليات عسكرية في ليبيا سنة 2011 او في سوريا سنة 2016 التي أظهرت تباين مواقف القادة الأوروبيين [2]

وعرفت خلافات أيضا حول خطة الإنعاش الاقتصادي التي طرحت في أفريل 2020، حول سندات اليورو التي تنص على اخذ ديون مشتركة من الاسواق المالية وتوزيعها بين الدول الأعضاء وإعطاء ضمانات مشتركة لإعادة دفع هذه الديون والفوائد.حيث سيتعين على البلدان القوية ماليا دفع فوائد عالية أكثر مما تمتلك، فيما

---

[2] Alexandre Vautravers, "Europe and the New World Order",In, **Global Security in Times of Covid-19,** Caroline Varin,(Switzerland: Springer Nature, 2022)PP 174,175

ستخفف عبئ الديون على البلدان الضعيفة ماليا. وإذا ما أصبحت بلدان غير قادرة على الدفع، فإن الدول المتبقية تتحمل ديونها وفوائدها.

فقد أدى هذا الاقتراح الى انقسام دول الاتحاد الأوروبي بين دول شمال أوروبا المحافظة ماليا مثل ألمانيا وهولندا التي رفضت الديون المشتركة، ودول الجنوب الأشد تضررا من أزمة كورونا مثل إيطاليا وإسبانيا التي طرحت هذا الاقتراح لمساعدتها على تخفيف أعباء ديونها، في حين ترى دول الشمال بأن هذه السندات ستشجع الدول المدينونة على مواصلة سياسة عدم التقشف وعدم إصلاح ميزانياتها وسوق العمل والأنظمة الاجتماعية ونظام الضرائب،[1]

ولم تكن الدول الأسيوية في منأى عن الخلافات السياسية بين دول المنطقة، كمثال علاقة اليابان و كوريا الجنوبية ، فطبيعة العلاقات بين الدولتين متوترة تاريخيا منذ الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية ، بحيث لا تزال العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين غير مستقرة ، ومع فرض اليابان قيودا على السفر نحو كوريا الجنوبية في بداية شهر مارس 2020، وتطبيق الحجر الصحي على مواطنيها لمدة 14 يوما للتأكد من عدم أصابتهم بفيروس كورونا ، حيث اشعلت هذه الإجراءات خلافا دبلوماسيا بين الدول الاسيوية ،بعدما فرضت الفيتنام و سنغافورة قيودا على السياح الكوريين الجنوبيين بسبب الوضعية الوبائية التي تشهد ارتفاعا في أعداد الإصابة بكوريا الجنوبية ، التي قدمت احتجاجها من خلال سفراءها المتواجدين في الدول التي فرضت تدابير الحجر الصحي معترضة على الإجراءات المطبقة باعتبار ان اعداد الإصابة قد انخفضت بعدما شهدت اكبر تنفشي للفيروس خارج الصين [2].

كما أن الدول الافريقية التي تجمعها علاقات دبلوماسية قوية مع الصين عبرت عن غضبها من الإجراءات الصينية ضد الافارقة العاملين في ميناء غوانجو بالصين اذ تم اجبارهم على الخضوع لاختبار فيروس كورونا

---

[1] زابينه كينكارتس، **سندات كورونا اختبار لقدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة الازمات**؟ DWالعربية، 2020/4/24، في https://bit.ly/3NC6txs

[2] South Korea protests Japan's travel curbs as coronavirus ignites diplomatic row,**CNBC**,(Mars6,2020),In https://www.cnbc.com/2020/03/06/south-korea-protests-japans-travel-curbs-as-coronavirus-ignites-diplomatic-row.html

إضافة الى العنصرية ضد الافارقة في المحلات التجارية ما دفع نيجريا واوغندا وغانا الى استدعاء السفراء الصينيين للاحتجاج.

تأتي هذه الخلافات نتيجة، غياب التعاون بين الدول في مشاركة المعلومات المتعلقة بالفيروس بين الدول ، فعمل الدول مجتمعة كان سيخفف من حدة التوترات السياسية و كان سيخلق بيئة دولية تضامنية لو عملت الدول مجتمعة في تنسيق المعلومات فيما بينها بدلا من الانعزال على نفسها و اتهام بعضها البعض.

خلاصة

نستخلص من الفصل الثاني بان التعاون الدولي كان غائبا بشكل كلي في بداية الجائحة لاسيما في الأشهر الأولى نتيجة السياسات الانعزالية وتركيز الدول على تحقيق مصالحها الوطنية خاصة من قبل الدول الغنية حيث تنافست فيما بينها للحصول على المواد الطبية من الصين وممارسة القرصنة الدولية للمواد الطبية للاستحواذ على اللقاحات فيما يعرف بقومية اللقاحات أي من يمتلك المال أكثر يحصل على مخزون اللقاحات الأولى والتي أظهرت فعالية كبيرة في محاربة عدوى كورونا المستجد

وتسببت هذه السلوكيات بزيادة اللاساواة بين الدول الغنية والدول الفقيرة التي انتظرت لأشهر خاصة مع ظهور متحورات للفيروس.

اين بدأت تظهر بعض بوادر التعاون في إطار منظمة الصحة العالمية لتوزيع اللقاحات على الدول النامية والفقيرة، و مع اتفاق الدول ضمن مجموعة العشرين على اتخاذ إجراءات اقتصادية موحدة، بعدما اغلبية دول العالم النهج الأحادي في إدارة فيروس كورونا

الفصل الثالث:

أشكال التعاون الدولي أثناء أزمة كورونا

تمهيد

مع اقتراب الموجة الأولى من وباء كورونا من نهايتها، بدأت العديد من الدول في مراجعة حصيلة الاستراتيجيات التي اتبعتها والتي عرفت محدودية التعاون الدولي بين معظم الدول، نظرا لضعف بعض الأنظمة الصحية لأقوى الاقتصاديات العالمية.

في المقابل، فقد أدت الازمة الصحية الى زيادة الوعي بضرورة التعاون الجماعي بين كل الفواعل الدولية للخروج من الازمة بأقل الخسائر الممكنة، حيث تواجه العديد من البلدان مشاكل تمويل التزاماتها الاجتماعية ومدفوعات الديون،ولقد أظهرت استعداد مختلف البلدان والمنظمات الدولية للتعاون والتفاعل في مواجهة التحديات التي فرضتها الجائحة.

واثناء جائحة كورونا، تعدد ت اشكال التعاون الدولي بين تعاون ثنائي بين دولتين في إطار مساعدات إنسانية وب الأخص ما قدمته الصبن للدول المتضررة من الفيروس، وتعاون إقليمي في إطار الاتحاد الأوروبي بالإضافة الى دول الاتحاد الافريقي وتعاون متعدد الأقطاب الذي يتضمن مساهمة المنظمات الدولية وعلى رأسهم منظمة الصحة العالمية والمؤسسات المالية الدولية.

المبحث الاول: التعاون الثنائي أثناء أزمة كورونا

تمثل الجهود الدولية التي تقدم في إطار تعاون ثنائي في ظل جائحة كورونا فرصة بالنسبة الى الدول لا ظهار مدى عمق العلاقات الدبلوماسية بين الدول اثناء الازمات، كما تحمل المساعدات الإنسانية التي من دولة الى دولة أخرى، وتسعى من وراءها الى تحقيق اهداف سياسية واقتصادية، فقد أدركت الدول بان ازمة كورونا ستشكل نقطة تحول في طبيعة العلاقات بين الدول، وقد برزت بعض الدول اثناء جائحة كورونا قدمت مساعدات طبية على المستوى الاقليمي والدولي.

المطلب الأول: التعاون الصيني على المستوى الثنائي أثناء أزمة كورونا

كان العالم في الفترة الأولى من الوباء في أمس الحاجة إلى الإمدادات الطبية خاصة الأقنعة، ومعدات الوقاية الشخصية، وشمل هذا النقص الدول الغنية كما الدول الفقيرة، وقد سجلت الصين انتاجا كبيرا من المعدات الطبية، وسعت لتوظيفها لمساعدة أكثر من 100 دولة. منها 28 دولة في آسيا، و16دولة في أوروبا، و28دولة في إفريقيا، ودول9 في أمريكا و10دول في جنوب المحيط الهادئ.

.وتعد هذه المساعدات هي الأوسع منذ تأسيس الجمهورية الشعبية عام 1949، وتشكّل نقطة تحول في دور الصين على الصعيد الدولي .فيما شملت مساعدات بكين إرسال الأطباء، الأدوية، الأقنعة، الملابس الواقية، المعقّمات، معدّات الفحص، أجهزة اختبار، الإمدادات المالية وغيرها.وكانت الصين قد تلقت دعماً على شكل مساعدات وإمدادات طبيّة من 21 دولة، وذلك حتى مطلع فيفري2020.

وقد وجهت أغلبية المساعدات الى الدول التي وقعت اتفاقيات اقتصادية مع الصين ضمن مبادرة الحزام و الطريق من بينها إيطاليا وصربيا و دول افريقيا [1].

مستغلة فرصة غياب القوى الكبرى في الساحة الدولية، بعد انشغالها في إدارة الفيروس وحضر تصدير المستلزمات الطبية للدول المتضررة، أصبحت الصين المصدر العالمي للمواد الطبية وتهدف الصين من خلال تقديم مساعداتها الى تحقيق منافع اقتصادية واهداف سياسية، وأخيرا مقاصد إنسانية، وتنطوي هذه الأخيرة

[1] الصين تساعد أكثر من 80 دولة في مكافحة كوفيد-19،موقع قناة CGTN.(27\3\2022)،في https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-cA-GIA/DGBEAA/index.html

على تقديم عدة تحفيزات ومساعدات في مجال تحسين القطاع الصحي والرعاية الصحية للبلدان المستفيدة من المساعدات. حيث ركزت الصين في سياسة دعم و تقديم المساعدات الطبية ، نقوم على تقديم اعانات للدول التي يعرف قطاعها الصحي عجزا في التجهيزات و الطواقم الطبية ، فمع بداية 2016 أعلنت الصين عن رؤيتها للقطاع الصحي لسنة 2030 أين سطرت برنامج لدعم السياسات الصحية عبر العالم[1]

كسبت الصين 1.4 مليار دولار من مبيعات المواد الطبية إلى الخارج واستوردت في الفترة بين 24 يناير و29 فبراير الماضيين 2.5 مليار وحدة من المعدات الطبية، بما في ذلك البدلات الواقية والأقنعة والقفازات وأجهزة التهوية الميكانيكية، ونظرا لتمكنها من السيطرة على الوضع والحد من انتشار الفيروس ظل جزء كبير من المشتريات الصينية في المخازن، يشار إلى أنه قبل انتشار الوباء كانت الصين تصنع نحو نصف الأقنعة الطبية في العالم أما في ظل الظروف الجديدة التي فرضتها جائحة كورونا ، فتضاعفت صناعة الأقنعة 12 مرة مقارنة بما كانت عليه سابقا، وأصبحت واحدة من الصناعات القليلة التي تعود بأرباح فائقة، وسط الانكماش الاقتصادي العالمي[2].

وفي سياق انتشار فيروس كورونا عالميا، أرادات الصين بالإضافة الى الأهداف السابقة تلميع صورتها التي تضررت بعدما أخفت معلومات عن ظهور فيروس كورونا في نهاية سنة 2019، والتي عرفت توتر العلاقات الامريكية الصينية من جديد، حيث اتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الصين بتصدير الفيروس الى العالم

وبالرغم من ذلك، حرصت الصين على تقديم مساعداتها الى كل الدول المتضررة بما فيها الولايات المتحدة الامريكية، اذ انه عندما تساعد الصين الدول الأخرى فإنها تساعد نفسها أيضا من الناحية الاقتصادية، لأنها بحاجة الى تنشيط اقتصادها من جديد الذي يعتمد على الأسواق الخارجية الافريقية والأوروبية والاسيوية. وعليه سنطرق الى المساعدات التي قدمتها الصين للدول الافريقية، وأهداف الصين من وراء ذلك:

1. التعاون الصيني الافريقي:

---

[1] محمد الأمين بن عودة ، محمد بن شهرة،" الصين واستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل تفشي فيروس كورونا COVID-19"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**،م،ع4، (2020)، ص 415

[2] الصين تمارس دبلوماسية الأقنعة ضد كورونا، **جريدة الشرق**، 18\4\2020، في https://cutt.us/tIQGo

تعد الصين المانح الرئيسي للمساعدات الدولية لدول القارة الافريقية بداية من سنة 2000، فقد عملت على شطب ديون القارة، وتقديم قروض مالية وصلت الى 143 مليار دولار مابين عامَي 2000 و2017،

وتعد افريقيا من المناطق التي وجهت الصين مساعداتها التقنية والفنية، حيث قدمت مساعدات طبية، لأكثر من 17 دولة في غرب افريقيا، وارسلت فرق طبية الى الجزائر واثيوبيا، وقدمت مساعدات تقنية الى الموزمبيق بشأن تشخيص وعلاج كوفيد، كما ساهمت المؤسسات الخاصة في الصين في تقديم دعمها للدول الافريقية، مثل مؤسسة Jack Maالتي قدمت ثلاث شحنات من المعدات الطبية، بالتنسيق مع المركز الافريقي لمكافحة الامراض المعدية والوقاية منها Africa CDC.

ففي إ جتماع عقد في شهر جوان 2020، بين قادة دول إفريقيا والصين، الذي ركز على التداعيات الصحية والاقتصادية لجائحة كورونا على العلاقات الصينية الافريقية، حيث جددت الصين إلتزامها ببناء مبنى جديد للمركز الافريقي لمكافحة الامراض و الوقاية منها Africa CDC، الذي لطالما أثار بناءه غضب الولايات المتحدة الامريكية التي تشكك في نوايا الصين من بناء المركز، واتهامها بالتجسس و محاولة الهيمنة على النظام الصحي في افريقيا[1] .

كما تناول الاجتماع مسألة الديون الإفريقية الصينية، التي تعد أكبر مقرض لإفريقيا بنسبة 20 بالمئة من إجمالي ديون إفريقيا، وقد إلتزمت الصين بتعليق الديون الحكومية، حسب ما تم الاتفاق عليه في قمة مجموعة العشرين فحين طلبت الدول الافريقية بإلغاء ديونها لغاية انتهاء الجائحة لان المخصصات المالية الافريقية ستوجه لدعم المنشآت الصحية.

وأعربت الصين عن إنفتاحها على التفاوض مع البلدان الافريقية على نحو ثنائي و ليس جماعي في إطار الاتحاد الافريقي ، لكن بالنسبة لإفريقيا فديونها للصين عبارة عن مشاريع استثمارية، وقروض لشركات صغيرة، في حين ان القروض الحكومية لا تمثل الا 9 بالمئة وبذلك فان القرار الصيني و قرار مجموعة العشرين لا يمكن ان ينفع في معالجة الديون الافريقية [2].

---

1 Lidet Tadesse, Testing the relationship: China's 'Corona diplomacy' in Africa,**ecdpm,**11/5/2020.In

https://ecdpm.org/talking-points/testing-relationship-china-corona-diplomacy-africa/

2 San Bilal, Lidet Tadesse. The China-Africa summit on COVID-19: Geopolitical and economic considerations, **ecdpm**, 22/6/2020.

https://ecdpm.org/talking-points/china-africa-summit-covid-19-geopolitical-economic-considerations/

حتى بالنسبة للمساعدات التقنية والطبية التي قدمتها الصين يكمن وراءها اهداف أخرى غير التعاون الثنائي لمكافحة الجائحة، كما تعد جائحة كورونا اختبارا لمدى عمق العلاقات الصينية الافريقية، ولدعم استثماراتها التنموية الأكبر. في حين عبرت بعض الدول الافريقية بالقلق من أن الاستثمارات الصينية تفيد الصين بشكل كبير أكثر من. في العديد من بلدان مبادرة الحزام والطريق الأفريقية، بالإضافة إلى ذلك تهدف المساعدات الصينية لدحض الاتهامات العنصرية داخل الصين. ففي أبريل2020، تعرضت الحكومة الصينية لانتقادات بعد طرد مجموعة من الافريقيين، الذين يعيشون في قوانغتشو بسبب شائعات عن إصابتهم بكوفيد 19. و اجبارهم على اجراء الاختبارات المنزلية القسرية والحجر الصحي، مما دفع بعض الحكومات الافريقية الى استدعاء سفراءها في الصين للتعبير عن غضبهم من ما حدث مع مواطنيهم[1] .

وبعد تطوير الصين لقاح سينوفارم اشترت مصر ما مجموعه 40 مليون جرعة من اللقاح من في جانفي لكنها لم تتلق سوى نسبة ضئيلة من طلب اللقاح من الصين بحلول منتصف أفريل.

2. التعاون الصيني الأوروبي:

باتت الدول الأوروبية تصنف من البلدان الأكثر تضررا من جائحة كورونا بعد الصين فقد تجاوز عدد الوفيات في أوروبا عدد الوفيات في اسيا ، وبالرغم من الانتقادات التي وجهها القادة الأوروبيون الى الصين بسبب طريقتها في معالجتها الأولية لانتشار الوباء، التي تحد من حرية المواطنين، فقد قبلت الدول الأوروبية المساعدات التي قدمتها الصين ، والتي تمثل بالنسبة لهذه الأخيرة أداة للتأثير على الرأي العام في أوروبا لصالح الصين، وأيضا لرد المساعدة التي قدمها دول الاتحاد الأوروبي الى الصين و التي قدرت ب50 طنا من المواد الطبية .

في المقابل أرسلت الصين مليون قناع واق، و10 الاف بذلة واقية لفرنسا للتصدي لوباء كوفيد-19. وتم إرسال مليون قناع طبي جوا إلى بلجيكا، كما أرسلت مجموعة "علي بابا" الصينية العملاقة للتجارة الإلكترونية طائرة شحن الى بلجيكا محملة بالأقنعة الواقية لتوزيعها على عدة دول أوروبية منها فرنسا،و قدمت شركة Huawei

[1] Jacob kurtzer, China's Humanitarian Aid: Cooperation amidst Competition, Center for Strategic and International Studies, 17/11/2020, in
https://www.csis.org/analysis/chinas-humanitarian-aid-cooperation-amidst-competition?msclkid=b0c66f26cfc211ecb43eb2a48557bc00

اقنعة طبية و مجموعة اختبار الى إيطاليا و ايرلندا ، واسبانيا ،و بولندا ،و جمهورية التشيك ،و هولندا ، كما أرسلت شركات الهواتف النقالة Oppo و Xiaomi الاف الأقنعة الى الدول الأوروبية [1]

كذلك أرسلت بكين معدات طبية إلى صربيا هذا بعد توجهها نداء للمساعدة .وقال الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش لسفير بكين لدى وصول المعدات الصينية الخاصة بإجراء فحوصات فيروس كورونا "اتضح أنه بدونكم لا يمكن لأوروبا أن تدافع عن نفسها كثيرا." وأعلن الاتحاد الأوروبي الذي لا يضم صربيا، حظرا على تصدير المعدات الطبية، للدول الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي.

وعلى غرار تجاهل الاتحاد الأوروبي لإيطاليا بعد أن وجهت نداء لتفعيل الية الحماية المدنية، لم تلبي دول الاتحاد الأوروبي النداء، والأسوأ من ذلك، أن المانيا وفرنسا وجمهورية التشيك فرضوا حظرا على تصدير معدات الحماية الشخصية. فقدمت اليها الصين مساعدات طبية وفنية، التي تربطها مع إيطاليا مذكرة تفاهم وقعت سنة 2019 بشأن مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق، حيث أرسلت الصين في 11 مارس 2020، طائرة على متنها تسعة خبراء طبيين و 01طن من الإمدادات الطبية بما في ذلك معدات وحدة العناية المركزة و20 ألف جهاز تنفس اصطناعي، بالإضافة الى ارسالها طاقماً من الخبراء المتطوعين، إضافة إلى أطنان من المستلزمات الطبية. في حين فشل أقرب جيرانها في الاستجابة الفورية لنداءات روما للمساعدة الامر الذي أضعف الوحدة الأوروبية.

فقد مثلت هذه المساعدات الصينية الامل الوحيد لبعض الدول الأوروبية كإيطاليا و صربيا التي تخلى عنها الاتحاد الأوروبي في محنتها، اين غاب التضامن الدولي بين دوله [2] ، بالرغم من التقارير الواردة من المملكة المتحدة ،و إيطاليا، وفرنسا، واسبانيا ،و سلوفاكيا، و جمهورية التشيك ،و هولندا التي تفيد بأن المواد الطبية ليس ذات جودة عالية ، الا انه لا خيار امامهم سوى استيراد تلك المنتجات من الصين.

1ع.ج.م/أ.ح، الصين ستزود الاتحاد الأوروبي بأكثر من ثلاثة ملايين كمامة،DW العربية، 13\3\2022، في

https://p.dw.com/p/3Zfm

2من القطار إلى الطائرة. هل تنقذ الصين "القارة الموبوءة"؟،سكاي نيوز عربية،23\3\2022، في

https://cutt.us/EE60z

قد وصفت الصين بأن المساعدات الطبية التي تقدمها الى الدول الأوروبية، تدخل ضمن طريق الحرير الطبي، الذي بدأته الصين عن طريق دبلوماسية الأقنعة، أين بدأت تحوز الصين على إشادات من أعلى المستويات في العالم، ووصف المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، التعاون الصيني الإيطالي بأنه "مثال للتضامن الحميم".

كما أنها ستمنح للصين فرصة لبناء علاقات تجارية مع الدول الأوروبية من جهة، ومن جهة أخرى شكلت فرصة لتحسين صورتها في الخارج بأنها المسؤولة عن هذا الفيروس العالمي" ، والترويج لكون نظامها السياسي الشمولي، الذي تلقّى قدراً كبيراً من النقد، من خلال تأكيد قدرته الفائقة على ضبط عشرات الملايين وعزل مناطق كاملة على عكس الأنظمة الديمقراطية التي تقف مرتبكة في محاولتها فرض حظر التجول على مواطنيها، و بعضها فرض إجراءات صارمة ، حيث وصف في احد مقالات مجلة Nature"انه مع انتشار فيروس كورونا الجديد في جميع انحاء العالم .[1]

ولا سيما أن المواقف الأمريكية في هذه الأزمة حازت على سخط أوروبي وعالمي، بدءاً بمحاولة ترمب احتكار العلاج للشعب الأمريكي وانتهاء بقراره حظر السفر إلى أوروبا ، الذي رفضها رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال في بيان رسمي، واصفاً إياه "بالأحادي الذي جاء من دون تنسيق

في المقابل لم تحظى المساعدات الصينية بالقبول لدى بعض السياسيين الأوروبيين اذ يعتبرونها قدمت بشروط تستهدف تعزيز الأهداف الاستراتيجية للصين اذ اعتبر رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، التبرع بالأقنعة من الصين يدخل في الإطار الحرب الكلامية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية والادعاء بتطبيق "سياسات الكرم"[2].

اتخذت الصين تدابير لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مع بلدان دول أوروبا الوسطى والشرقية بموجب إطار العمل المشترك بين الصين واللجنة الاقتصادية (CEECs) 1+17، الذي بدأ في وارسو سنة 2012، ويعد هذا الإطار جزء أساسي من مبادرة الحزام والطريق، التي حاولت الصين استعمال

[1] Suisheng Zhao and Johnston H.C.Wong**, Global Disorder for the Post-COVID-19 World,** Simon X.B. Zhao(ED), COVID-19 Pandemic, Crisis Responses and the Changing World,)(singapoar: springer nature team,2021)P31-32.

[2] دبلوماسية المساعدات الطبية: الصين تسعى الى مكاسب استراتيجية من جائحة كورونا، TRT عربي ،30\3\2020، في https://cutt.us/JhL5n

التجارة والاستثمار لزيادة النفوذ بين دول أوروبا الوسطى والشرقية وتمزيق وحدة الاتحاد الأوروبي التي تعد دول أوروبا الوسطى والشرقية مرشحة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي.

فقد تلقت صربيا أكبر قدر من الاستثمارات والقروض من الصين، أشادت صربيا بالمساعدات الطبية التي قدرت ب 16 طن من المواد الطبية ومعدات الحماية، إذ أعلن ألكسندر فوزيتش رئيس صربيا المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أن "التضامن الأوروبي غير موجود. كانت تلك حكاية خرافية"، واصفاً الرئيس الصيني "بالشقيق" ومؤكداً أن الصينيين "هم الوحيدون الذين يمكنهم مساعدتنا[1].

منحت الصين الأولوية الى الدول التي تتمتع بعلاقات سياسية جيدة مع الصين، في الحصول على الامدادات الطبية، أو الى الدول التي ستسهم في تحسين صورة الصين.

المطلب الثاني: التعاون التركي على المستوى الثنائي أثناء أزمة كورونا

برزت تركيا خلال أزمة كورونا كفاعل أساسي بعد الصين، في تقديم المساعدات الإنسانية الى الدول المتضررة، فقد تميزت تركيا أثناء الأزمة بمحاولتها الاستجابة لنداءات الدول، إذ قدمت الدعم الى 160دولة طالبت بتزويدها بإمدادات طبية منذ بداية الوباء، لاسيما بعد حصولها على شهادة الأمم المتحدة للطفولة لكونها بلد امن المنشأ فيما يتعلق في المستلزمات الطبية وشملت حزمة المساعدات الطبية التي قدّمتها تركيا أقنعة، الملابس الوقاية، المعقّمات، معدّات الفحص، تجهيز المستشفيات، دعم الإنتاج المحلي للكمامات والأقنعة في العديد من البلدان، وتدريب الكوادر الطبية المحليّة، كما قدمت الدعم الى 14 منظمة دولية.

بالإضافة الى أن نجاح تركيا في إدارة الازمة الصحية داخليا بفضل كفاءة نظامها الصحي، مما مكنها من التفرغ الى تقديم خبرتها ومساعداتها نحو الدول الأخرى.

اذ أن الدبلوماسية الإنسانية، تعد احدى ركائز السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة ولا تقتصر على جائحة كورونا، وفقا لتقرير المساعدة الإنسانية العالمية GHA، تعد تركيا أكثر دولة مانحة في العالم سنة 2018 بمساعدات إنسانية قدرها 8.4 مليار دولار. وأثناء الجائحة، شملت أغلب المساعدات التركية دول البلقان وافريقيا وأوروبا والولايات المتحدة. حرصت تركيا على ابراز مساعداتها لتشمل عدد كبير من الدول سعيا لإبراز دورها المحلي والدولي . كانت قد بلغت الرتبة الثالثة عالميا فيما يتعلق بالدول المانحة

[1]Raj verma , China's 'mask diplomacy' to change the COVID-19 narrative in Europe,Asia Europe Journal,28/5/2020,P207-208.

للمساعدات الطبية لمواجهة كوفيد- 19 ، بعد كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية. وقد اشتهرت شحنات المساعدات التركية بكتابة أشعار جلال الدين الرومي عليها مثل: "هناك الكثير من الأمل وراء اليأس، وهناك العديد من الشموس وراء الظلام".[1]

حيث قدمت تركيا مساعداتها من خلال المؤسسات الحكومية والخيرية TIKA إذ اضطلعت بدور كبير في توفير المساعدات المالية والإنسانية لأكثر من 80 دولة، تليها وزارة الصحة التركية لأكثر من 20 دولة بالإضافة الى الجمعيات العامة والخاصة مثل جمعية المصدرين التي قدمت المساعدة الى 7 دولة والهلال الأحمر التركي الى 5 دول.

1. التعاون التركي الافريقي

أثناء انعقاد القمة الثالثة للشراكة الافريقية التركية التي عقدت في 17 ديسمبر 2021، تعهد الرئيس التركي أردوغان بإرسال 15 مليون جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا إلى أفريقيا، كما قدم الى 44 دولة افريقية مساعدات طبية، وأبرمت خلال القمة 37 اتفاقية تعاون بالمجال الصحي مع 25 دولة إفريقية. اذ تبلورت العلاقات التركية الافريقية منذ سنة 2002، ويبلغ حجم التجارة بين تركيا وعموم القارة الإفريقية بلغ بنهاية 2020 حوالي 25.4 مليار دولار، بعدما كان 5.4 مليارات فقط عام 2003،

2. التعاون التركي الأوروبي

كانت إيطاليا واسبانيا من أوائل الدول التي منحت لها تركيا المساعدات من خلال وكالة طوارئ تابعة الى حلف الناتو، حيث حظيت تركيا بتقدير من شركاءها في الحلف على المساعدات المقدمة. ووفقا لبعض الخبراء، فأن المساعدات التركية لهذه الدول ستساعد في اصلاح صورتها لدى الدول الأوروبية.

كما أشادت الحكومة البريطانية بحجم المساعدات التي قدمتها تركيا، التي شملت100.000 على بدلة وقائية للممرّضين و100.000 قناع جراحي، و50.000 قناع N95 مما سيخلق رابطة قوية بين دولتين خارج الاتحاد الأوروبي، بالإضافة الى تقديمها المساعدة الى ولايات المتحدة وفرنسا وأرمينيا، التي شهدت علاقاتها توترا وخلافات كبيرة بشأن القضايا السياسية والأمنية. كما شهدت علاقات تركيا بالولايات المتحدة موجات من

[1] SERKAN DEMİRTAŞ, Turkey extensively uses its soft power through COVID-19 aids,Hurriyet Daily News,(6\3\2020).In https://www.hurriyetdailynews.com/opinion/serkan-demirtas/turkey-extensively-uses-its-soft-power-through-covid-19-aids-154014

التوتر على خلفية العمليات العسكرية التركية ضد الأكراد شمال سوريا. وبسبب إصرار تركيا على تركيب منظومة الصواريخ الروسية "إس 400" التي تتعارض مع أنظمة الناتو الدفاعية وتشكل تهديداً لهذه المنظومة.

3. التعاون التركي مع دول البقان والشرق الاوسط

لم تنسى تركيا جوارها المباشر والتي شملتهم المساعدات التركية لكل من دول البلقان، حيث أرسلت أجهزة فحوصات مخبرية الى أذربيجان، وقامت بتحويل المستشفى التركي في قرغيزستان الى مستشفى متخصص بعلاج مرضى فيروس كورونا، كما ساهمت الشركات الخاصة التركية منها شركة "YDA" في توفير كمية كبيرة من الإمدادات الطبية والكمامات والنظارات الواقية والقفازات، موجهة إلى المستشفيات الكازاخستانية.

وسعت تركيا الى تقوية علاقاتها مع مجلس التعاون التركي، الذي يضم الدول الناطقة بالتركية وقدمت مساعدات من خلال هذا المجلس الى هنغاريا الدول المراقبة في المجلس، من خلال ارسال 8 أطنان من مواد النسيج[1]

وشملت المساعدات التركية دول الشرق الأوسط، تمثل أولوية كبيرة للسياسة الخارجية التركية، لأسباب تاريخية وثقافية ولغوية وعرقية، وبالطبع جيوسياسية، لفترة طويلة ارتبطت السياسة الخارجية التركية في هذه المنطقة باستخدام القوة الصلبة في سوريا وليبيا وشرق المتوسط، لكن أثناء الجائحة انتهزت تركيا الفرصة لتحسين صورتها من خلال تفعيل القوة الناعمة [2].

فقد ساهمت المساعدات التي قدمتها تركيا في، إضفاء جو إيجابي لتهدئة التوترات، وقدمت المساعدات بشكل كبير الى دول قارة اسيا وافريقيا. ذات الأغلبية المسلمة، و التي تربطها علاقات ثقافية وتاريخية مشتركة مع تركيا، أما بالنسبة الى المساعدات التي قدمتها تركيا الى الدول الأوروبية فلها اهداف تتنوع بين اقتصادية وسياسية .

لكن هذا لا ينفي بأن المساعدات الإنسانية التركية اثناء الجائحة، كان الهدف أساسي هو دعم الدول المتضررة من الفيروس، حيث أوضحت الأزمة الراهنة أن استقرار الوضعية الوبائية في دولة ما يتوقف مباشرة على مدى تحكم الدول الأخرى بانتشار الفيروس.

---

[1] مارك مجدي ، كيف استغلَّت تركيا أزمة كورونا لتوسيع نفوذها الإقليمي؟، موقع قناة الميادين ، (27\4\2022)في.
https://bit.ly/3NWExVd

المبحث الثاني: التعاون الإقليمي أثناء أزمة كورونا

يشير التعاون الإقليمي بين البلدان المجاورة الى طائفة واسعة من اشكال التعاون التي تتضمن، وإقامة مشاريع مشتركة بين دولتين .تنسيق السياسات و الأطر التنظيمية ، وصوغ سياسات و مؤسسات مشتركة في اطار منظمات إقليمية وفوق قومية مثل الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الافريقي .

المطلب الأول: التعاون الإقليمي بين دول الاتحاد الأوروبي أثناء أزمة كورونا

لقد أظهرت الازمة الناجمة عن انتشار فيروس كورونا مدى صعوبة تحقيق التعاون الأوروبي خاصة مع بداية الازمة، اذ كانت جميع الدول الأعضاء تتطلع الى معالجة الازمة الصحية بشكل منفرد، في حين افتقرت مؤسسات الاتحاد الاوروبي الى العمل المنظم والمتناسق، بالرغم من ذلك استطاع الاتحاد الأوروبي بمؤسساته وأعضاءه التكيف مع الازمة الصحية واتخاذ إجراءات من شأنها أن تسهم في إعادة لم شمل الدول. لا بدّ من الاتحاد لمواجهة وباء فيروس كورونا فالاتحاد قوة. ولا سبيل إلى التغلّب على هذه الأزمة بدون انتعاش أوروبي يطبعه التضامن والقوة. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل عدّة تدابير لمواجهة الأزمة تنوعت بين تعاون صحي وتعاون اقتصادي.

1. التعاون الصحي

لقد أثرت الازمة الصحية على حياة الكثيرين من مواطني الاتحاد الأوروبي، مع بداية أزمة كورونا في شرق أسيا أصدر الاتحاد الأوروبي إرشادات تتعلق بحركة العمال داخل الاتحاد وتوصيات للحفاظ على إمدادات الشحن الجوي وفرض الحجر الصحي فقط على المواطنين القادمين من دول أخرى كما لم تمتلك دول الاتحاد الأوروبي احتياطات كبيرة من المستلزمات الطبية، حيث بعد أزمة انفلونزا 2009 لم تقم الدول بإعادة تخزين المستلزمات الطبية وتحويل النفقات الى قطاع اخر.[1]

أما في المجال الصحي فتكمن مهمة الاتحاد الأوروبي في تنسيق عمل الدول الأعضاء وسلطة إنفاق الأموال على المشاريع الأوروبية وهذا المبدأ قائم منذ اتفاقية ماستريخت سنة 1992، إضافة الى نص المادة 168من ميثاق عمل الاتحاد الأوروبي التي تنص على أن عمل الاتحاد يجب ان يتم بطريقة تحترم مسؤوليات الدول

[1] بو عشيبة،**مرجع سابق** ،ص9

الأعضاء فيما يتم بتعريف سياستها الصحية وتنظيم وتوفير الخدمات الصحية والرعاية الطبية فحسب اتفاقية.[1]

بيد أنه مسموح له إصدار قوانين ملزمة في المجال الصحي فقد سمحت بشراء دواء ,Veklury لعلاج مرضى فيروس كورونا وفي مواجهة حالة مثل فيروس كورونا فالاتحاد الأوروبي مسؤول عن نشر المعلومات بشأن تطور الوضعية الوبائية ،و تعزيز البحوث الرامية لوقف الفيروس ،كما قامت المفوضية الأوروبية بالتأكد من صحة اللقاحات المتداولة في القارة الأوروبية و التفاوض بشأن سعر اللقاحات ضمن الاطار القانوني الذي منح لها الدولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

كشفت تقرير الإتحاد الأوروبي أثناء الجائحة حكومات الدول الأعضاء أخطرت رئاسة الاتحاد في بروكسل أن نظمها الصحية جاهزة ولا داعي لطلب المزيد من الإمدادات، وذلك قبل شهر تقريبا من تحرك أوروبا على عجل للحصول على أقنعة طبية وأجهزة تنفس وأجهزة اختبار للكشف عن فيروس كورونا.

ويتناقض هذا التقييم بشكل صارخ مع أزمات نقص الأقنعة والمعدات الطبية التي ظهرت بعد بضعة أسابيع، عندما قدّرت المفوضية الأوروبية أن الاحتياجات في مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تزيد عشر مرات على ما هو متوفر ،في حين أن ندرة المعدات ترجع في الغالب إلى تضخم الطلب العالمي فقد أظهرت وثائق داخلية وأخرى معلنة أن حكومات الاتحاد الأوروبي ربما تسببت في ازدياد الأزمة بالمبالغة في قدرتها على احتواء انتشار الفيروس.

حدث ذلك قبل أسبوعين فحسب من سقوط أول ضحايا كورونا في إيطاليا، التي بلغت عدد حالات الوفاة بمرض كوفيد-19 فيها 12428 حالة الآن، أي ما يعادل تقريبا أربعة أمثال الوفيات في الصين، التي كانت أول دولة يظهر فيها المرض، وكانت حكومات الاتحاد الأوروبي قد أكدت لبروكسل أن العاملين في القطاع الطبي لديها مطلعون بشكل كاف على كيفية التعامل مع مرضى كوفيد-19، على الرغم من أن إيطاليا لم تلزم الأطقم الطبية بارتداء الأقنعة عند التعامل مع الحالات المشتبه بها إلا بدءا من أواخر فيفري ، وبدأت حكومات الاتحاد

[1] Gaël Coron, Catherine Sauviat, L'EUROPE DE LA SANTÉ AU PRISME DU COVID-19 : QUELLES AVANCÉES **? Chronique Internationale de l'IRES,** N, 171(Mars 2020) P, 90-92

الأوروبي تدرك خطورة الوضع في مارس ، غير أن حكومات كثيرة منها لجأت إلى إجراءات حمائية بدلا من التركيز على العمل المشترك، فأقامت حواجز تجارية لعرقلة صادرات المعدات الطبية إلى الدول المجاورة[1].

ومع بداية شهر أفريل ،أعلنت فرنسا ة المانيا عن استقبال مرضى من إيطاليا و اسبانيا للعلاج في مستشفياتها لتخفيف العبء الذي تنوء به البلدان الأكثر تضرراً من الأزمة ، بالإضافة الى التبرّع بالمعدّات الطبيّة الى إيطاليا تمثلت في أكثر من ثلاثة ملايين قناع واق ، لتعويض النقص الفادح في الامدادات الصحية، أعلن الاتحاد الأوروبي في شهر مارس عن تنفيذ خطة مشتركة بين الدول الأعضاء لشراء أجهزة الاختبار ومعدات طبية ضمن 'RescEU stockpile، والسماح للدول الأعضاء بالتقدم مباشرة للحصول على منح من المفوضية الأوروبية بالإضافة الى السماح للدول المرشحة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي بالتقدم والحصول على مساعدات، حيث قدم الاتحاد الأوروبي منحة الى صربيا بقيمة 93 مليون يورو.

وتعد المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي الى الدول الأوروبية ، أكثر من الصين اذ حصلت إيطاليا على 50 مليون أورو لشراء معدات طبية، وفي ابريل 2020 قدمت المفوضية الأوروبية اعتذارها لإيطاليا لعدم حضورها لمساعدتها في محنتها، توالت المساعدة الأوروبية لإيطاليا حيث أعلنت كل من المانيا، والنمسا لوكسمبورغ عن استقبال مرضى فيروس كورونا من إيطاليا وفرنسا للعلاج[2].

قدّمت المفوضية الأوروبية بمعيّة الممثّل السامي حزمة التدابير "فريق أوروبا" الرامية إلى دعم الجهود التي تضطلع بها البلدان الشريكة للتصدّي لجائحة فيروس كورونا. ويهدف هذا النهج إلى دمج موارد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومؤسساته المالية، وخاصةً المصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. ووصلت القيمة الإجمالية لبرنامج "فريق أوروبا" إلى زهاء 38،5 مليار يورو.

ويتركّز الدعم الأوروبي بالدرجة الأولى على التصدّي لحالة الطوارئ الصحية وعلى الحاجات الإنسانية المترتبة عليها، وعلى تعزيز النُظم الصحية والتزويد بالمياه والانتفاع بشبكات الصرف الصحي، وعلى قدرة البلدان الشريكة واستعدادها لمواجهة الجائحة، فضلًا عن التخفيف من حدّة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية

---

[1] **كيف فاجأ كورونا الأنظمة الصحية الأوروبية؟، موقع العين الإخبارية ، 2\4\2020، في**

https://al-ain.com/article/corona-crisis-surprise-european-health-systems

[2] Raj verma , China's 'mask diplomacy' to change the COVID-19,Op.cit ,P207.

الناجمة عن الأزمة الصحية، لا سيّما من خلال دعم القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والإصلاحات السياسية الرامية إلى تقليص معدلات الفقر.

كما أضافت المفوضية الأوروبية خطة لإنعاش القطاع الصحي الاوروبي ضمن برنامج EU4Health بقيمة 9.4 مليار دولار للفترة ما بين الفترة 2021-2027، وقررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تكليف المفوضية الأوروبية بالتفاوض مع المختبرات الصيدلانية فيما يخص شراء اللقاحات المضادة لفيروس كورونا بغية ضمان تزويد المواطنين الأوروبيين وغيرهم باللقاح.

وطلب الاتحاد الأوروبي الحصول على أكثر من مائتي مليون جرعة من أجل تلقيح مائة مليون شخص في أوروبا، وخضعت اللقاحات التي تم تطويرها إلى تقييم مشترك أجرته الوكالة الأوروبية للأدويةEMA ، وسمحت الوكالة في 21 ديسمبر الماضي بطرح اللقاح الأول الذي طوّرته شركة (BioNTech/Pfizer)في الأسواق. واتّفقت الدول الأعضاء على أن تبدأ معًا حملات التلقيح في 27 و28 و29 ديسمبر2020[1].

وبحلول بداية جويلية 2021، حصل 53.9بالمئة من سكان الاتحاد الأوروبي تلقوا الجرعة الأولى من اللقاح، وهذ الارتفاع في التطعيم، تزامن مع وضع التدابير الوقائية التي ساهمت في انخفاض اعداد الإصابات، والوفيات بشكل ملحوظ، مما مكن دول الاتحاد الأوروبي من رفع إجراءات الحجر الصحي بشكل تدريجي[2].

كما ساهم الاتحاد الأوروبي في حملة التضامن العالمية لتوزيع اللقاحات من خلال إطلاق مبادرة لجمع التبرعات اللازمة لتمويل برنامج كوفاكس لمنحها للدول النامية والمتضررة من الوباء.

2. التعاون الاقتصادي:

يعد الاتحاد الأوروبي من اقوى التكتلات الإقليمية في العالم، لكن اثناء ازمة كورونا كان الخاسر الأكبر، حيث اظهر أعضاءه عدم استعدادهم لمواجهة ازمة صحية طارئة، وكان موقفه ضعيف في التعامل مع تداعيات الازمة بسبب الانقسام بين الدول الأعضاء، وضعف اليات الاستجابة لجائحة كورونا.

---

[1] التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا.موقع الدبلوماسية الفرنسية ، موقع الدبلوماسية الفرنسية، تاريخ الاطلاع ، 18\5\2022،في

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere-et-son-reseau/actualites-et-evenements-du-ministere/informations-coronavirus-covid-19/article/la-solidarite-europeenne-face-au-covid-19

[2] Sylvain Kahn , LA CRISE SANITAIRE EN EUROPE : FACE AU LOURD BILAN, LA RELANCE DE LA CONSTRUCTION EUROPÉENNE, La Découverte,N 183,2021,P170.

مع بداية الجائحة، بادرت دول الاتحاد الأوروبي بتعليق العمل ببعض القوانين التي من شانها ان تؤثر على الصحة العامة للسكان حيث اقر وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي بتاريخ 23 مارس ،بتفعيل ميثاق الاستثناءات العامة المنصوص عليه في ميثاق برنامج الاستقرار والنموPSC الذي ينص على تعليق العمل بهذا الميثاق حتى يسمح للدول بضخ الأموال اللازمة لمكافحة وباء كورونا ، بالإضافة الى ذلك قامت المفوضية الأوروبية في 16مارس بإصدار مبادئ توجيهية لدول الاتحاد الأوروبي تخص الإجراءات التي ستطبق على الحدود لضمان توفير السلع الأساسية بعدما اتخذت بعض الدول الأوروبية قرارات فردية تخص غلق الحدود لأسباب تتعلق بالأمن الداخلي و الحفاظ على الصحة العامة [1]

خلال شهري جانفي وفيفري 2020، مع انشار فيروس كورونا في شرق اسيا سارع الاتحاد الأوروبي بإعادة مواطنيه الى دولهم، وتقديم مساعدات الى الصين، ومع تسجيل اول إصابة بفيروس كورونا في إيطاليا، سارعت المفوضية الأوروبية الى التخفيف من اثار الوباء عن طريق اصدار تعليمات بشأن حرية تنقل العمال، واصدار توصيات للحفاظ على امدادات الشحن عن طريق الجو

وجاءت استجابة الاتحاد الأوروبي بشكل فعال في 27 ماي 2020، عندما قدمت المفوضية الأوروبية برنامج انتعاش، اقترحته فرنسا وألمانيا مبادرةً مشتركة حتى يتسنّى لأوروبا التغلّب على الأزمة الراهنة والخروج منها أقوى مما سبق. ويرمي أحد التدابير التسعة عشر التي تضمنتها المبادرة بوجه خاص إلى إنشاء صندوق إنعاش أوروبي من أجل التضامن والنمو. وفي 27 ماي 2020، اعتمدت المفوضية الأوروبية هذه الفكرة وأطلقت عليها اسم "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي"

وقسمت تدابير الحماية لدعم الاقتصاديات الأوروبية الى ثلاث مجالات: 1 السياسات النقدية و المصرفية ،2 مساعدات الدول و القوانين المالية ، 3 التمويل .

1السياسات النقدية و المصرفية:

يعد البنك المركزي الأوروبي .(ECB أول مؤسسة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي بادرت بتقديم المساعدة للدول الأعضاء ففي 18 مارس 2020، نشر البنك المركزي الأوروبي برنامج و عاء انفاق الطوارئ، الذي تضم تخصيص 750 مليار يورو و ميزانية منتظمة للاتحاد الأوروبي لمدة سبع سنوات بقيمة 1,074 تريليون يورو

[1] Gaël Coron, Catherine Sauviat, L'EUROPE DE LA SANTÉ AU PRISME DU COVID-19 : QUELLES AVANCÉES ?, Op.cit., P, 90.

يكمن الهدف الأساسي من هذا البرنامج هو ضمان الا تتأثر السياسات النقدية في جميع المناطق التابعة لليورو، من تسيير قيام المؤسسات المالية بتوفير الائتمان الى الشركات ، والاسر بتكاليف معقولة ، كما تشمل تخفيف مراقبة البنك المركزي الأوروبي على الأنظمة المصرفية ، وتوسيع شراء الأصول المصرفية

ولإبرام الاتفاق، تعين على القادة تقديم تنازلات صعبة بشأن تكوين صندوق التعافي الاقتصادي، ليتم توزيعها في شكل منح بقيمة 390 مليار يورو وقروض بقيمة 360 مليار يورو.[1].

2 مساعدات الدول والقوانين

تتضمن مساعدات الدول المقدار الذي يمكن للحكومات ان تتدخل بشكل مباشر في أسواقها الوطنية، من خلال تقديم الدعم للمؤسسات، الضمانات الحكومية للقروض، او شراء الحكومات للأسهم في شركة تعاني من صعوبات مالية .

جيث قدمت فرنسا مساعدات بقيمة 7 مليار يورو للخطوط الجوية الفرنسية، إن المبالغ المخصصة لشركة الطيران ستتألف من 4 مليارات يورو من القروض المصرفية المضمونة بنسبة 90 بالمئة من الدولة، و3 مليارات أخرى من القروض المباشرة من الدولة، كما قدمت إيطاليا 3 مليارات لشركة الخطوط الجوية Alitalia، وقدمت المانيا 9 مليارات يورو لشركة الخطوط الجوية Lufthansa.[2]

3 التمويل

طرح الاتحاد الأوروبي مشروع لتقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء كتعويض عن تضخم الانفاق العام، حيث وافق وزراء مالية الدول الأعضاء في 9 افريل 2020، على تطوير خطة ائتمان ضمنن الية الاستقرار الأوروبي ESM ، و بشروط محددة تعرف ب الية دعم الازمات الوبائية (PCS الذي يسمح باقتراض 2 بالمئة من ناتجها المجلي الإجمالي دون الحاجة الى اجراء تعديلات على برامجهم ، بما ان الأموال المقترضة ستستخدم لتمويل برامج الرعاية الصحية وتطوير و شراء اللقاحات ، والنفقات الأخرى التي تتعلق بالأزمة.

---

[1] د ب أ، ا ف ب، قادة الاتحاد الأوروبي يقرون خطة ضخمة للتعافي من آثار كورونا، DW,ar،21\7\2020، في

https://p.dw.com/p/3fd9X

[2] Michal Vavrik and Edoardo Monaco, COVID-19 and the Political Economy of the European Union: New Crisis, Old Concerns, in **COVID-19 Pandemic, Crisis Responses and the Changing World.** Simon xb(ED)(Singapore: springer nature team) P 85-87

بالإضافة الى الية الاستقرار الأوروبي ESM ، وافق وزراء مالية منطقة اليورو على انشاء أداة جديدة مؤقتة للاتحاد الأوروبي ،بعنوان "دعم لتخفيف اثار البطالة في حالات الطوارئ.(SURE) بقيمة 240 مليار يورو[1]

المطلب الثاني: التعاون الإقليمي بين دول الاتحاد الافريقي اثناء ازمة كورونا

تعد قارة إفريقية اقل قارة من ناحية الإصابات والوفيات بفيروس كورونا، مقارنة بقارة أوروبا أو قارة اسيا، لكن، أغلبية دول القارة الافريقية تعاني من ضعف أنظمتها الصحية، وانتشار النزاعات المسلحة وهشاشة بنتيها الاقتصادية.

وسبق، للدول الافريقية ان اختبرت خطورة الأوبئة، وتأثيرها على مختلف مناحي الحياة بالنسبة للمواطنين، والدول، وقد عملت الدول الافريقية مجتمعة ضمن الاتحاد الافريقي الذي يجمع 54 دولة افريقية على بلورة برامج صحية واقتصادية لمواجهة فيروس كورونا.

1. التعاون الصحي

مع تسجيل اول حالة إصابة بفيروس كورونا، اجتمع وزراء الصحة للدول الافريقية ، لوضع استراتيجية قارية لإدارة فيروس كورونا، حيث تمت الموافقة على انشاء فريق عمل افريقي لفيروس كورونا AFCOR، والذي يضم ستة فرق فنية تعمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي، بالموازاة مع منظمة الصحة العالمية، والمركز الافريقي للوقاية من الامراض CDC، التي ساهمت في تقوية قدرات الدول الافريقية بزيادة عدد المختبرات المجهزة للقيام باختبارات الكشف عن فيروس كورونا لغاية سبتمبر 2020 ، تم إجراء ما يقرب 15 مليون اختبار كشف كورونا في حميع أنحاء قارة إفريقيا.

و أطلق المركز الافريقي للوقاية من الامراض CDC، برنامجا لتدريب الدول على الأولويات الرئيسية مثل مراقبة الامراض عند نقاط العبور ومراقبة المرافق الصحية ، كما طور المركز استراتيجية موحدة مع باقي الدول الافريقية تقوم على ثلاث ركائز: الحد من انتقال العدوى ، منع ارتفاع اعداد الوفيات ،والحد من الاضرار التي سيسببها الفيروس، وتكون قائمة على تعزيز الاتصال بين الدول الافريقية وبالاعتماد على الجهود السياسية للاتحاد الافريقي في تعزيز المشاركة السياسية للدول.

[1] cheng, **Op.cit** , P112

فبفضل التعاون بين منظمة الصحة العالمية والمركز الافريقي للوقاية من الامراض، تمكنت 43 دولة من مواجهة الاثار الصحية لازمة كورونا، كما حددت المركز الافريقي للوقاية من الامراض ثلاث دول مصنفة في منطقة الخطر، وهي نيجريا، والكاميرون، وكينيا، حيث قدر المركز بأن 19 دولة افريقية تحتاج الى 850 ألف دولار لتعزيز قدراتها لمواجهة ازمة كورونا، فهذا المبلغ المتواضع مقارنة مع ما قدمته دول الاتحاد الأوروبي سيساهم في تعزيز قدرات الدول على تشخيص حالات الإصابة بفيروس كورونا [1]

باعتبار ان أفريقيا سجلت أفريقيا أكثر من 150.000 حالة من COVID-19 وأجرت حوالي 2.4 مليون اختبار فقط. لتحقيق هدفها في الاختبار وهو 8000، لأنه وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لا يزال عدد اختبارات الكشف عن الفيروس في إفريقيا منخفضاً مقارنة بمناطق أخرى من العالم. تشكل جنوب أفريقيا والمغرب وإثيوبيا ومصر وكينيا ونيجيريا والكاميرون ورواندا وأوغندا وغانا وحدها حوالي 70 بالمائة من إجمالي الاختبارات التي تم إجراؤها -في إجمالي 54 دولة في القارة.[2]

كما تعاون مركز السيطرة على الامراض في افريقيا(CDC)بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية في اطلاق مبادرة الشراكة لتسريع اختبارات فيروس كورونا (PACT)لتسريع إجراء اختبارات الكشف عن فيروس كورونا وقد اقر وزراء الصحة الأفارقة، ومكتب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، مبادرة (PACT) للمساعدة في منع انتقال العدوى وتقليل عدد الوفيات، والضرر الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن ذلك -COVID 19. PACTوشراء 11 مليون اختبار سريع للبلدان الأفريقية، لتحديد وعزل الحالات وتتبع اتصالاتهم. لخمسين بلد افريقي

وقد حدد لمبادرة PACTأربعة اهداف أساسية وهي:

توسيع نطاق اختبارCOVID-19 لتشمل 20 مليون شخص قبل نهاية أكتوبر 2020

تدريب أكثر من مليون عامل في مجال الرعاية الصحية.

---

1 Ibrahim Mayaki, L'Afrique unie face à la pandémie, Ipid.

https://www.un.org/africarenewal/fr/a-la-une/l%E2%80%99afrique-unie-face-%C3%A0-la-pand%C3%A9mie

2 سيليا فروليش، أفريقيا مهددة بالموجة الثانية من كورونا. فكيف تتصرف؟،DW عربي،22\12\2020، في

https://p.dw.com/p/3n76B

إنشاء منصة للمشتريات المجمعة في مركز السيطرة على الأمراض في أفريقيا.

يحتوي PACT على ثلاثة مكونات رئيسية: الاختبار والتتبع والمعالجة. اختبار لتشخيص الحالات، وتتبع لتحديد الحالات وجهات الاتصال الخاصة بهم، والعلاج لتوفير العلاج والرعاية الداعمة للحالات [1]

أما فيما يتعلق، بحملات التلقيح وفي ظل المنافسة العالمية بين الدول الكبرى على اقتناء أعداد كبيرة من اللقاحات منذ بداية تسويقها، فقد تلقت الدول الافريقية بداية من شهر اوت 2020 الى شهر جانفي 2022، 627 مليون جرعة من خلال الية COVAX، و29 بالمئة من الجرعات من خلال اتفاقيات ثنائية، و6 بالمئة قدمها الاتحاد الافريقي. في المقابل لم يتلقى سوى 11 بالمئة من السكان الجرعة الأولى من اللقاح.

بالرغم من توفر اللقاحات الان بصفة منتظمة عكس ما حدث في بداية ظهور اللقاحات [2] لكن من الملاحظ ان الدول الافريقية تأخرت كثيرا في الانضمام الى مبادرة كوفاكس، اعتبارا من 15 ديسمبر 2020، وقعت 5 دول افريقية التزام بالحصول على الجرعات ، فمن المستحيل على الدول الافريقية ان تقوم بمفاوضة كبرى شركات الادوية نظرا للمبالغ الضخمة التي تدفعها الدول الضخم لاقتناء اللقاحات اذ رصد مبلغ 5 مليار دولار للقيام بحملة تلقيح لكافة دول القارة ،وعليه تعد مباردة كوفاكس الامل الوحيد للشعوب الافريقية ، من خلال الاستعانة بمصنع انتاج اللقاح المتواجد بجنوب افريقيا بالتعاون مع شركة محلية Aspen و شركة Johnson Johnson & لإنتاج لقاح لا يتطلب تخزينه درجة حرارة منخفضة جدا ،ويتطلب تطعيما واحدا فقط ،بالنظر الى تمركز عددا كبيرا من السكان في المناطق النائية و التي لا تتوفر على بنية تحتية للعلاج .

اذ أن مبادرة كوفاكس لا تكفي لتحقيق هدف الاتحاد الافريقي في تطعيم 60 بالمئة من سكان القارة، وعليه بدأ الاتحاد الافريقي مفاوضاته مع الاتحاد الأوروبي لاقتناء اللقاحات، وبهذا الصدد أنشأ الاتحاد الافريقي وكالة

[1] الاتحاد الأفريقي يطرح شراكة لتسريع اختبار COVID-19 ،موقع APO Group، 5\6\2020،في
https://www.africa-newsroom.com/press/coronavirus-african-union-rolls-out-partnership-to-accelerate-covid19-testing?lang=ar

2 L'Afrique en bonne voie de maîtriser la pandémie de COVID-19 en 2022, Afrique Renouveau, 10\2\2022.

https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/f%C3%A9vrier-2022/l%E2%80%99afrique-en-bonne-voie-de-ma%C3%AEtriser-la-pand%C3%A9mie-de-covid-19-en-2022

الأدوية الأفريقية (AVATT) حيث استطاعت توفير 300 مليون جرعة من اللقاحات، تضاف الى 600 مليون جرعة من مبادرة كوفاكس [1]

فقد شكلت استجابة الاتحاد الافريقي أثناء جائحة كورونا نقطة تحول كبير، فمنذ تأسيسه لم يشهد الاتحاد الافريقي استجابة فورية وفعالة لأزمة أصابت بالقارة الافريقية

2. التعاون الاقتصادي

قبل جائحة كورونا عرفت العديد من الدول الافريقية نمو اقتصاديا بنسبة 3.2 بالمئة سنة 2018، وكانت إفريقيا تستعد لإنشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية (AFCTA) ، في 1جويلية 2020،اذ تعد هذه المنطقة الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة ب 54 دولة افريقية منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية ، ومن المنتظر ان تساهم في اطلاق إمكانات افريقية الاقتصادية ، من خلال تقوية سلاسل الامدادات بين دول القارة ،ويمكن لهذه المنطقة في حال نجاحها أن تحقق ناتج محلي اجمالي بقيمة يزيد عن 3.2 ترليون دولار.

وقد تسببت الجائحة بتأجيل موعد إطلاق منطقة التجارة الحرة الافريقية لغاية سنة 2021 بعد فرض تدابير الاغلاق العام لمنع انتشار فيروس كورونا الذي خلف اثار اقتصادية مدمرة على الدول الافريقية الفقيرة ،وعليها أقر وزراء المالية الأفارقة مجموعة من المبادرات لدعم الاقتصاد الافريقي في مواجهة جائحة كورونا منها:

إنشاء صندوق الاستجابة الإفريقي؛ بهدف تعبئة الموارد اللازمة لمواجهة تحدي فيروس كورونا، وتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الأكثر احتياجًا، والقدرة على تغطية الاحتياجات الطبية المطلوبة، وتعزيز قدرة مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في إفريقيا لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة في جميع أنحاء القارة، حيث خصص الاتحاد الإفريقي 25 مليون دولار من ميزانيته الخاصة لدعم الصندوق.

ونظرا لأن الدول الإفريقية تعاني ديونًا متراكمة لجهات عدة على رأسها الصين، عمل الاتحاد الإفريقي على مناشدة الدول الدائنة والمؤسسات الدولية المختلفة من أجل إسقاط ديون الدول الفقيرة، وتأجيل مدفوعات الفوائد، بهدف دعم الدول الإفريقية في مواجهة تداعيات فيروس كورونا[2]

[1] Brosig, **Op.cit** ,P165-167

[2] محمد وارشي ، مرجع سابق ، ص 156

كما أصدر بنك التنمية لغرب افريقيا ، 120 مليار فرنك أي 23 مليون يورو لكل دولة من دول الأعضاء الثمانية ،و تعهد البنك بتجميد جزء من ديون دوله المقدرة بمبلغ 76.6 مليار فرنك ، كما خصص البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا مبلغ 100 مليون دولار ، لدعم بلدان إفريقيا و جنوب الصحراء في جهودها الرامية الى الحد من انتشار الوباء ،كما أعلن البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، (Afreximbank)، عن تسهيلات بقيمة 3 مليارات دولار، مقدمة مرفق التخفيف من آثار التجارة الوبائية (PATIMFA) ، لمساعدة البلدان الأفريقية على التعامل مع الآثار الاقتصادية والصحية لوباء كورونا.COVID-19 .سيساهم في دعم البنوك المركزية الدول الأعضاء لسد مدفوعات الديون التجارية المستحقة ولتجنب التخلف عن سداد المدفوعات التجارية[1]

نظرا للظرف الدولي الذي يعيشه العالم فان طبيعة استجابة الاتحاد الافريقي كانت فعالة و سريعة في حيث طورت استراتيجية سريعة لإدارة الازمة بالرغم من ان القارة الافريقية سجلت أقل عدد إصابات وأقل عدد وفيات، سارع الاتحاد الافريقي في دراسة إمكانيات الدول لإدارة الازمة الصحية، خاصة وأن القارة الافريقية تنتشر فيها امراض تشكل خطورة كبيرة على المواطنين مثل ايبولا ، والسل . على النقيض من استجابة الاتحاد الأوربي الضعيفة مع بداية الازمة الصحية، والخلافات بين الصين ومنظمة الصحة العالمية والولايات المتحدة الامريكية

بالإضافة الى الجهود التي بذلها مركز السيطرة على الامراض في افريقيا CDC اثناء جائحة كورونا مستفيدا من الدروس السابقة اثناء فيروس ايبولا و الملاريا الذي يتوفر المعدات الطبية التي اقتناءها لمعالجة الازمات الصحية السابقة و التي اعطتها خبرة في القدرة على التعامل مع فيروس جديد بالرغم من ضعف البنية التحتية .فهي من أوائل التي استجابت من خلال مركز السيطرة على الامراض CDC، بشكل جماعي . بينما لجأت دول أخرى الى الإغلاق على نفسها مثل دول الاتحاد الأوروبي الذي يعد من اقوى التكتلات الإقليمية، اذ تعتبر القارة الأوروبية ثاني بؤرة للوباء بعد الصين ، فقد أبان الاتحاد الأوروبي عن ضعف التضامن بين اعضاءه وقلة الإمكانيات الصحية لدى دوله ، مما دفع اغلبية الدول الأعضاء الى انتقاد مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

مع أواخر شهر مارس2020 . طرحت بعض القرارات الاقتصادية في بداية الجائحة، لكن لم تلقى قبول من قبل دول شمال القارة مما تسبب في انقسامات بين دول الشمال والجنوب، وقد تراجعت حدة الخلافات بعد

[1] Mayaki,Op.cit

https://www.un.org/africarenewal/fr/a-la-une/l%E2%80%99afrique-unie-face-%C3%A0-la-pand%C3%A9mie

اكتشاف لقاح فيروس كورونا أين منحت كل الدول الأوروبية صلاحيات الى المفوضية الأوروبية للتفاوض مع الشركات المنتجة للقاحات. وتقديم تحفيزات مالية للدول المتضررة.

وهذه الميزة التي تظهر ضعف الاتحاد الافريقي، اذ ان المخصصات المالية ضعيفة جدا، ولا ترقى الى متطلبات الدول الافريقية، في مقابل ان الاتحاد الأوروبي، طرح مشاريع مستقبلية لما بعد أزمة كورونا، في المجال الاقتصادي و الصحي .

المبحث الثالث: التعاون متعدد الأطراف أثناء أزمة كورونا

من المهم تحديد دور المنظمات الدولية اثناء الازمة الأخيرة بما تضطلع به من مهام كبيرة في تعزيز التعاون الدولي، حيث تسعى مختلف الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وعلى راسهم منظمة الصحة العالمية، إضافة الى المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي، اين باتت النظم الصحية واقتصاديات الدول ونظام حياة الافراد في خطر يمس كل العالم .

المطلب الأول: منظمة الصحة العالمية كطرف فعال في التعاون المتعدد الأطراف اثناء ازمة كورونا

منذ إعلان ظهور وباء كورونا لأول مرة في الصين في اواخر ديسمبر 2020، أصبحت منظمة الصحة العالمية، المرجعية الدولية الوحيدة لسكان الأرض في مجال الصحة، فقد تأسست منظمة الصحة العالمية كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة . تهدف الى تعزيز التعاون الدولي بهدف تحسين الظروف الصحية لدى جميع الناس كما تعمل منظمة الصحة العالمية مع كل الدول الأعضاء لمساندة جهودها الإنمائية الصحية الوطنية، أثناء أنظمة كورونا وقبله فقد أوكلت لمنظمة الصحة العامية مهام متعددة أثاء الازمات الصحية ومنها:

_العمل كسلطة التوجيه والتنسيق في ميدان العمل الصحي الدول

-اقامة تعاون فعال مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والإدارات الصحية الحكومية والجماعات المهنية وغير ذلك من المنظمات،

-مساعدة الحكومات بناء على طلبها في تعزيز الخدمات الصحية.

-إنشاء ما قد يلزم من الخدمات الإدارية والفنية، بما في ذلك الخدمات الوبائية والإحصائية والحفاظ عليها تقديم المساعدة الفنية اللازمة، في حالات الطوارئ تقديم يد العون اللازم بناء على طلب الحكومات او قبولها

_تقديم المعلومات والمشورة، والمساعدة في مجال الصحة [1].

و تستند إدارة منظمة الصحة العالمية الى جمعية الصحة العالمية . التي تجمع مندوبي يمثلون الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها دولة 193، ومجلس تنفيذي مؤلف من 34 عضوا، يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء لمواجهة خطر الانتشار العالمي للأمراض.

تعد المنظمة الهيئة الدولية القادرة على جذب الدول للتواصل والتعاون معا، في القضايا المتعلقة بالصحة.

[1] **عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم**، التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي "كوفيد-19، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد32، 2020، ص 24.

فهي تعتمد على العلم لإقناع الدول الأعضاء على العمل معا لتحقيق الامن الصحي. ومع ذلك، فان الحجج العلمية لا تجدي في بعض الأحيان لإبعاد النزعة السياسية عن القرارات التي تتخذ، نظرا لان هناك حاجة أيضا الى المعارف السياسية والأساليب السياسية لتطبيق الإجراءات الصحية .

1. دورمنظمة الصحة العالمية اثناء ازمة كورونا

أعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020 ،عن تفشي فيروس كورونا المستجد عالميا ، الذي ظهر اول مرة في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية ،ونتيجة لذلك اتخذت منظمة الصحة العالمية بالتنسيق مع الدول الأعضاء الاجراءات المناسبة لمواجهة فيروس كورونا ،كحظر التجوال او اعلان حالة الطوارئ و منع السفر و تقييد حريات الافراد بما يتناسب و حجم الخطر ، بل عملت المنظمة أيضا بالتعاون مع الدول الأعضاء على انتهاج استراتيجية عمل موحدة من خلال إجراءات احترازية وتبادل المعلومات و البيانات و تحديثها للقضاء على الفيروس ،

وفي عام 2005 تم اعتماد اللوائح الصحية الدولية RSIبوصفها اطار قانونيا للإبلاغ عن ظهور الفيروسات و مساعدة الدول في الحد من انتشار الامراض، وقد بدأ تنفيذ هذه اللوائح في اوت 2007، اذ وضعت هذه اللوائح من أجل حماية جميع الدول من أثار الامراض، حيث ركزت على جميع المخاطر الصحية التي قد تنتشر على الحدود الدولية بما فيها فيروس كورونا المستجد، ومن خلال هذه اللوائح اتفقت الدول على تعزيز قدراتها للكشف عن أوضاع الصحة العامة و التبليغ عنها ، لكن يعتري هذه اللوائح ،اذ لا تتضمن، أي الية أو عقوبة ملزمة إذا تبين أن أحد الأطراف قد خرق التزاماته [1].

وتقتضي المادة 44 من اللوائح الصحية العالمية على دعوة الدول الأعضاء للعمل معا قدر الإمكان لتسهيل تقديم الدعم التقني واللوجستي. بالتركيز على التعاون في تحديد مصدر الفيروس الجديد، واكتشاف مدى إمكانية نقل الفيروس بين البشر.

[1] نسرين فالح حسن، "دور منظمة الصحة العالمية في التعامل مع جائحة كورونا دراسة في ضوء المواقف الدولية"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، م 1، ع 40،(2021)، ص706.

و بناء على اللوائح الصحية العالمية فأن إعلان الوباء العالمي يستوجب اتخاذ الدول لتدابير و إجراءات وقائية من أجل منع تفشي الوباء و القضاء عليه، ويستوجب من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية استدعاء لجنة الطوارئ المكونة من المختصين في الأوبئة لتقديم المشورة فقط للمدير العام ويعود له القرار النهائي .

كما تنص لوائح الصحة العالمية على ان الاستجابة في حالة تفشي وباء عالمي يحب ان تكون متناسبة و ملائمة للظرف الحالي ،مع تجنب وضع عراقيل امام التجارة الدولية ، والغرض منه تمكين المنظمات الدولية و الدول من إيصال المساعدات الدولية ، وضمان عدم تستر بعض الدول عن الوضع الوبائي خوفا من العواقب الاقتصادية نتيجة تطبيق الحجر الصحي ،و يتماشى هذا النص بالملائمة بين الصحة العامة و التجارة الدولية بيد ان الدول الأعضاء قد اتاحت لنفسها الحق في اتخاذ التدابير التي تناسبها ، بخلاف ما نصت عليه منظمة الصحة العالمية ،في حالة جائحة كورونا لم يكن هذا هو الحال، حيث اتخذت ثلث البلدان قرار غلق الحدود من جانب واحد [1]

ومع بداية جائحة كورونا اجتمعت لجنة الطوارئ في 19 جانفي 2020، في ظرف سجلت فيه الصين 441 حالة بما فيها 9 حالات وفيات، وابلغ عن عدد من الاصابات في كل من اليابان وكوريا الجنوبية، و الولايات المتحدة الامريكية، مما دفع لجنة الطوارئ الى اقتراح تأجيل الإعلان عن حالة طوارئ عالمية، وبدلا من ذلك اقترحت اللجنة على الدول الأعضاء وخاصة الصين بالتعاون مع المنظمة في حالة ظهور معلومات جديدة عن الفيروس

وبتاريخ 30 جانفي 2020، اتخذت منظمة الصحة العالمية قرار الاعلان عن حالة الطوارئ بعد مشاورة لجنة الطوارئ، ونظرا لزيادة عدد حالات الإصابات لتشمل 38 دولة عبر العالم، واوصت المنظمة باعتماد تدابير صحية لفحص الركاب الذين يغادرون بلد متأثرا بالوباء، او يصلون الى بلد اخر، لكن دون اغلاق الحدود ، وفي 11 مارس 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية ان العالم في حالة جائحة بعدما انتشرت الجائحة الى 114 دولة ، كانت العديد من الدول قد اتخذت إجراءات وقائية منها حظر السفر .

[1] Auriane Guilbaud,"le role d'alerte epidemologique et d'action en sante publique de l'organisation Mondiale De La Sante",Revue **Informations sociales**,N 203-204,2021, P47

وبمقتضى اللوائح الصحية العالمية فان اعلان الوباء عالمي يستوجب على الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات من اجل منع تفشي الوباء، منه اتخاذ تدابير الحجر الصحي الذي عرفته لوائح الصحة العالمية[1]

و بداية من شهر فيفري 2020، نشرت منظمة الصحة العالمية منشورات، لكيفية إدارة ازمة كورونا بناء على تجارب دول أخرى، مثل الدعوة الى: الاختبار، الاختبار." الذي بدأت بتطبيقه لأول مرة كوريا الجنوبية عبر نشر نقاط اختبار للكشف عن فيروس كورونا في الأماكن العامة و الطرقات، و حثت المنظمة كل حكومات العالم بضرورة تكثيف اختبارات الكشف لمعرفة أعداد المصابين .

كما لعبت المنظمة دور كبير ا في التفاوض بين دول في بعض القضايا الخلافية، مسالة الوصول الى اللقاحات ،وكذلك الادوية التي تقع تحت طائلة حقوق الملكية الفكرية ،و عليه اعتمدت جمعية الصحة العالمية بتاريخ 19 ماي 2020، قرار يقضي بجعل لقاح فيروس كورونا كمنفعة عامة عالمية ، كما دعت الى تطوير سبل حصول الجميع على اللقاحات بشكل عادل و في الوقت المناسب بناء على النصوص الموجودة في اتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة .

وفي وقت سابق اوصت منظمة الصحة العالمية الحكومات باتخاذ ستة إجراءات شملت:

_السيطرة على تفشي فيروس كورونا في أوساط التجمعات العامة

_ضمان توافر مايكفي من القوى العاملة في المجال الصحي.

_تقليل تفشي فيروس كورونا في المناطق الفقيرة

_منع تفشي الفيروس في أماكن العمل

_اشراك المجتمعات المحلية في تدابير مراقبة فيروس كورونا

_مراقبة حالات الافراد المصابين او الذين احتكوا بأفراد مصابين.[2]

---

[1] **علي سعدي عبد الزهرة**، منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا (الأدوار والتحديات) ،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، المجلد 5 ، العدد4، ديسمبر 2020، ص 626-627.

[2] Johnston H.C. Wong, Government Emergency Responses During the COVID-19 Pandemic in the Context of Health Emergency and Disaster Risk Management: A Comparative Study, Simon xb(ED)(Singapore: springer nature team)P 106

وقد حدد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية خمسة أسباب تساهم فيها المنظمة في جهود الاستجابة العالمية للجائحة ، منها :

مساعدة الدول على الاستعداد و الاستجابة: من خلال اطلاق صندوق الاستجابة للتضامن من اجل مكافحة فيروس كورونا بالتعاون مع UN foundation و المؤسسة الخيرية السويسرية حيث جمع اكثر من 70 مليون دولار ، من خلال هذا الصندوق تمكنت المنظمة من ارسال مستلزمات الوقاية الشخصية الى 56دولة ، وارسلت 1.5 مليون تحليل اختبار الى 120 دولة عبر العالم [1]،

تقديم معلومات دقيقة، دحض الخرافات الخطيرة: منذ بداية الجائحة أصدرت منظمة الصحة العالمية 50 نصيحة للجمهور وللعاملين في القطاع الصحي، بالتعاون مع علماء الأوبئة و الأطباء، لضمان ان تكون الاستجابة شاملة و مو ثوقة قدر الإمكان، و نشرها على مختلف وسائط التواصل الاجتماعي

ضمان وصول الامدادات الحيوية الى العاملين الصحيين في الخطوط الامامية: أطلقت منظمة الصحة العالمية في 8 افريل 2020، فرقة عمل سلسلة الإمداد التابعة للأمم المتحدة والمعنية بمكافحة كوفيد-19" وتهدف إلى زيادة المعروض من معدات الحماية الأساسية بشكل كبير عند الحاجة. حيث قامت المنظمة بشحن أكثر من مليوني قطعة من معدات الحماية الشخصية إلى 133 دولة، كما تم إرسال أكثر من مليون اختبار تشخيصي إلى 126 دولة.

تدريب وتعبئة العاملين الصحيين: ساهمت منظمة الصحة العالمية من خلال OpenWHO، في تدريب ملايين العاملين الصحيين، اذ تعمل المنصة كمنتدى لتبادل الخبرات بشأن الصحة العامة، حيث التحق بها اكثر من 1.2 مليون شخص ب 43 لغة.، كما قامت بإيفاد الخبراء و علماء الأوبئة من المؤسسات الشريكة لدعم البلدان شبكة الإنذار والاستجابة العالمية التابعة للمنظمة .(GOARN) في المساعدة، وكذلك تنسيق مشاركة فرق الطوارئ الطبية، هذه الفرق مدربة تدريبا عاليا ومكتفية ذاتيا، ويتم إرسالها إلى أماكن تم تحديدها على أنها مناطق كوارث أو طوارئ.

البحث عن لقاح: في اطار البحث عن لقاح يقي السكان من الفيروس، اجتمعت منظمة الصحة العالمية مع 400 من كبار الباحثين لمعرفة سبل تطوير اللقاح و الفترة الزمنية الكافية لإنتاجه، كما اطلقت المنظمة تجربة

[1] إطلاق صندوق الاستجابة للتضامن من أجل مكافحة فيروس كورونا-- وأوروبا تصبح مركز الجائحة موقع الأمم المتحدة، 13\3\2020، في https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051251

تضامن ، بهدف المساعدة على إيجاد علاج ناجع لمرضى فيروس كورونا و اكتشاف ما إذا كان أي من الأدوية يؤدي إلى تحسين البقاء على قيد الحياة أو التقليل من الحاجة إلى التنفس الاصطناعي أو من مدة الإقامة في المستشفى.، حيث أجريت التجربة على 12 الف مريض في 500 مستشفى في اكثر من 30 بلد

لغاية 8 ديسمبر 2020، كانت قائمة المنظمة للقاحات المرشحة تتضمن 52 لقاحا في مرحلة الاختبار السريري و 162 لقاحا في مرحلة التقييم قبل السريري [1].

و في هذا الصدد ، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن اطلاق مبادرة COVAX بعد اجتماع للمانحين الدوليين الذي نظمه الاتحاد الأوروبي في 4 ماي 2020، والذي يمثل خطوة مهمة لتحقيق التعاون الدولي، كان هدف هذه المبادرة هو التعاون لتحقيق الصالح العام في تطوير اللقاحات ،ونشره عبر العالم وفي هذا الاجتماع الذي شاركت فيه الدول المتقدمة و الجهات الفاعلة العالمية في مجال الصحة تم تجميع 7.4 مليار أورو ،بغرض انتاج لقاح لعلاج مرضى فيروس كورونا ، اذ سطرت المبادرة هدفها في توزيع 2 مليار جرعة بنهاية 2021 لحماية الأشخاص المعرضين للخطر بما فيهم العاملين في مجال الرعاية الصحية وكبار السن

كما تم إطلاق برنامج Gavi COVAX AMC الذي يركز بشكل أساسي على ضمان حصول 92 دولة متوسطة ومنخفضة الدخل على 1.3 مليار جرعة من اللقاحات، اذ تمثل هذه المبادرة شريان الحياة بالنسبة لهذه الدول الدخل التي لا تستطيع تحمل تكاليف اللقاحات عكس دول المتقدمة التي تستطيع تمويل أبحاث تطوير اللقاحات والقيام باتفاقيات ثنائية مع الشركات المنتجة لشراء للقاحات بكميات تزيد عن احتياجاتها، حيث بدأت اغلبية الدول المتقدمة حملات التلقيح بداية شهر جانفي 2021.[2]

الى حد ما، استطاعت مبادرة Gavi COVAX AMCومنظمة الصحة العالمية في القضاء على الفجوات بين الشمال والجنوب في توفير اللقاحات، في ظل المنافسة العالمية على اقتناء اللقاحات بين الدول المتقدمة، حتى ان المبادرة كانت مهددة بالفشل في بداية حملات الحصول على اللقاحات، لكن يبقى ضمان حصول الجميع على اللقاحات هو السبيل الوحيد للتعامل مع فيروس كورونا.

---

[1] خمسة أسباب تؤكد حاجة العالم إلى منظمة الصحة العالمية في جهود مكافحة جائحة كوفيد-19،موقع الأمم المتحدة، 9\4\2020،في

https://news.un.org/ar/story/2020/04/1053012

[2] Li cheng,**How covid-19 Reshapes New world Order:Political Econnomy Persepective,**ipid,P95.

من خلال ما سبق، فان منظمة الصحة العالمية أنجزت مهمتها حسب ما هو منصوص عليه في دستور المنظمة، بدونها ربما كانت الوضع الوبائي كارثي ، ففي مواجهة تهديد عالمي لا يمكن الا لاستجابة متعددة الأطراف ان تكون على مستوى التحدي .

2. تقييم عمل منظمة الصحة العالمية اثناء جائحة كورونا

وقعت منظمة الصحة العالمية في اشكال كبير اثناء ازمة كورونا، كان على المنظمة باعتبارها المسؤولة عن الاكتشاف المبكر للأوبئة، ونشر المعلومات الدقيقة بمجرد علمها بظهور فيروس، ان تنشر بيان عن ظهور فيروس في أي دولة في العالم حتى تستعد بقية الدول لأي طارئ ، ، ولسوء الحظ كانت استجابت المنظمة خلال المرحلة الأولى من الوباء فاشلة تماما .

ارتفعت أصوات من قبل الدول الأعضاء في المنظمة تنديدا بتأخر المنظمة لأسبوع كامل قبل الإعلان عن فيروس كورونا ضمن **حالات طوارئ الصحة العامة محل الاهتمام الدولي** USPPI، ففي 12 جانفي 2020 ،اجتمعت لجنة الطوارئ العالمية، لكن أعضاءها لم يتوصلوا الى اتفاق بسبب عدم توافق الدول حول خطورة الفيروس ونسبة انتقاله من انسان الى انسان اخر، وإذا كان ضروري الإعلان عن حالة طوارئ عالمية، التي ستحدث تداعيات اقتصادية عالمية. وعليه تم تأجيل القرار لحين توفر معلومات أكثر عن كيفية انتقال الفيروس

وحسب لورانس جوستين أستاذ الصحة العامة بجامعة جورج تاون فأن مدير منظمة الصحة العالمية ملزم فقط باستدعاء لجنة الطوارئ و مشوراتها، لكن القرار الأخير يعود الى مدير المنظمة، والذي يبدو بأنه فضل ان يتخذ قرارا سياسيا يتوافق مع اراء جميع دول أعضاء المنظمة ، ففي البداية حصرت المنظمة استعمال الكمامات على الاطقم الطبية فقط قبل ان تتراجع مطالبة المصابين بارتداءها ،ثم تحولت في الأيام الأخيرة الى فرضها على المرضى و الاصحاء[1]

من جهتها بررت امانة منظمة الصحة العالمية بانه مهما كانت نتيجة الاجتماع الأول للجنة الطوارئ العالمية فان انعقاده بحد ذاته إشارة على خطورة المرض ،وحتى بعد اعلان المنظمة عن حالة طوارئ عالمية ، فان الدول كانت ضعيفة في اتخاذ إجراءات مناسبة وعلى راسهم الولايات المتحدة ،فمنذ اعلان حالة الطوارئ العالمية كان

[1] Julian Borger, « Caught in a superpower struggle : the inside story of the WHO's response to coronavirus The Guardian, 18 avril 2020

الرئيس الأمريكي ترامب يقلل من خطورة الفيروس لمدة شهر كامل ويروج لحملته الانتخابية من خلال القاء اللوم على الصين و منظمة الصحة العالمية ، الا ان دق ناقوس الخطر في 16 مارس 2020 ، بعد ان وصلت اعداد الإصابة الى ارقام قياسية ، حتى بالنسبة للدول الأوروبية التي كانت ترى ما يحدث داخل إيطاليا لكنها لم تبذل مجهود لمساعدتها . كما سبق للمنظمة قبل ثلاثة أشهر من بداية الفيروس ان أصدرت تقرير بالتعاون مع البنك الدولي يظهر ان 59 دولة من أصل 194 دولة، لديها خطة عمل وطنية للأمن الصحي، لكن لم يقدم أي منها التمويل الكافي لتنفيذه.[1]

في 29 مايو2020 ، قررت الولايات المتحدة الأمريكية بقرار من الرئيس الأمريكي في حينها دونالد ترامب بقطع العلاقات مع منظمة الصحة العالمية بسبب رفضها اجراء الإصلاحات التي كانت الولايات المتحدة تصر عليها إلى جانب اتهمها بوقوعها تحت سيطرة الصين بالكامل، بالإضافة إلى تعليق مساهمة الولايات المتحدة في ميزانية المنظمة التي تقدر ب 116 مليون دولار أي 24 بالمئة من ميزانية المنظمة بأكملها،

فهي تمثل الدولة الأكثر نفوذا في منظمة الصحة العالمية، لكن في فترة الرئيس ترامب كانت ترفض التعاون مع المنظمات الدولية في مختلف القضايا حسب الباحثة **ايلينا كيكبوش** وهي باحثة في سياسات الصحة العالمية وتعمل أستاذة "بمعهد الدراسات العليا" بجنيف حيث ان لا الولايات المتحدة الامريكية لا تحب المنظمات الدولية التي يمكنها أن تضع معايير من شأنها ان تشكل ضغوطا عليها أو على الاقتصاد الأميركي[2]،كما اتهم رئيس وزراء اليابان المنظمة ،بمجاملة الصين ،مما أدى الى انتشار فيروس كورونا .

وجدت منظمة الصحة العالمية نفسها هدفا ،للتجاذبات السياسية بين الدول التي من المفترض ان يكون موضوع الصحة في قمة أولويات الدول، لكن تغليب المصلحة الجماعية على حساب المصالح الخاصة للدول لم يكن بالأمر الهين على المؤسسات الدولية تطبيقه بالرغم من انها تضطلع بمهمة تسهيل التعاون بين الدول .

ويرى Didier Houssine، وهو أحد أعضاء لجنة الطوارئ العالمية بأن فيروس كورونا خلق توترات دولية كانت المنظمة طرف فيها، لكن رغم ذلك تصرفت المنظمة بسرعة حسب اللوائح العالمية التي تنص على أنه

---

[1] Auriane Guilbaud, le rôle d'alerte épidémiologique et d'action en sante publique de l'organisation Mondiale De La Sante,Op.cit, PP.47-49

[2] حرب كورونا بين واشنطن وبكين. منظمة الصحة العالمية المتهم الرئيسي، صحيفة العرب، 21/4/2020، في

https://bit.ly/3lO65A4

بمجرد إخطار المنظمة بظهور خطر انتشار فيروس، تطلب المنظمة من الدول التي ظهر فيها الفيروس بتقديم توضيحات والتعاون مع المنظمة، وفي حالة رفضها ذلك، وبناءا على مدى خطورة الامر على الصحة العامة، تبلغ منظمة الصحة العالمية الدول الأعضاء بعدم تعاون الدول المعنية بشأن الخطر المتواجد داخل حدودها، نظرا لعدم التزام المنظمة باللوائح الصحية وتسترها على الوضع الصحي داخل الصين إضافة لثنائها على الإجراءات الصارمة التي طبقتها الصين لاحتواء الفيروس.

لكن بالعودة الى نصوص اللوائح الصحية العالمية فتحكمها قيود عديدة منها أن العديد من البلدان لا تمتلك الوسائل للوفاء بالتزاماتها، كما أن المنظمة لا تمتلك قوة فرض العقوبات عندما لا تنفذ دولة عضو التوصيات الدولية المتعلقة بالصحة العامة[1] .

ولكن بالنسبة لعدم ادانة الصين فيعد هذا أفضل قرار ربما اتخذه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، لضمان تعاون الصين في تقديم المعلومات الوبائية، ففي سنة 2002 عقب ظهور فيروس سارس لم تكشف الصين عن الوضع الصحي داخلها الا بعد ستة أشهر منذ الإعلان عن اول إصابة في نوفمبر 2002.

حيث أن الصين سمحت لبعثة المنظمة و خبراء أمريكيين بالدخول الى مدينة ووهان الصينية و اجراء تحقيق .وقد خلص التقرير الى انه يجب على الصين ان تعزز بشكل اكبر مشاركة العالم للبيانات الخاصة بالوباء الى جانب مشاركة النتائج السريرية و الخبرة الخاصة بفيروس كورونا، أي أنها لم تحقق عن إخفاء الصين معلومات بشأن تفشي المرض وأيضًا عدم مشاركة تلك المعلومات مع الدول الأخرى ، إلى جانب ذلك جاءت قيود السفر التي نفذتها الدول لمواجهة فيروس كورونا انتهاك وا ضح اللوائح الصحية الدولية و التي لم تحقق فيها منظمة الصحة العالمية على الرغم من امتلاكها السلطة للقيام بذلك، إلى جانب الصمت في مواجهة انتهاكات حقوق الانسان المترتبة على الاستجابات الحكومية. القاسية، مثل الحجر الصحي الالزامي وتدابير العزل المنزلي، وانتهاك خصوصية الافراد من خلال تتبع أماكنهم .[2]

أما بالنسبة لفعالية مبادرة كوفاكس التي تم تأسيسها للقضاء على عدم المساواة في الوصول الى اللقاحات ، على ما يبدو حسب الاحصائيات التي نشرت فان هدف المبادرة بتوزيع مليار جرعة لقاح بحلول نهاية 2021، لم تتمكن من توزيع سوى 4 بالمئة فقط من الجرعات الى الدول الفقيرة ،وهذا راجعا الى تهافت الدول الغنية بشراء

---

[1] Didier Houssine, La coopération sanitaire à l'épreuve Du covid 19, Politique étrangère, N3, 2020, P32-34

[2] **إنجي أحمد عبد الغني مصطفى،اثر السياسات الدولية على إدارة منزمة الصحة العالمية لازمة كورونا ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ،المجلد6، العدد 12، يوليو2021، ص323.**

معظم اللقاحات ، إضافة الى تعليق شركة Serum Institute الهندية التي تعد اكبر شركة مصنعة للقاحات ، على خلفية التفشي الكارثي للفيروس في البلاد، اذ اعتمدت مبادرة كوفاكس على الشركة كي تزودها بأكثر من نصف الجرعات التي تنوي المبادرة توزيعها

فقد أدت اوجه القصور التي كان من الممكن تجنبها باتخاذ إجراءات فعالة ومتوازنة . الى زيادة الشعور بالا مساواة بين الدول وانعدام الامن على الصعيد العالمي، بالرغم من تأكيد مسؤولي عن منظمة غافي بانه بحلول 2022 سيكون بمقدور مبادرة كوفاكس توزيع 1.8 مليار جرعة، الا انها ستتمكن من توفير سوى 20 بالمئة من البلدان المشاركة في المبادرة.[1]

فهذه المبادرة تعد فرصة لجمع كافة الدول على تحقيق المناعة الجماعية وهي المرحلة التي يصبح فيها انتشار فيروس كورونا المستجد بين السكان أمرًا مستبعدا إذا اتحدت كل الدول على ان تتضامن لتوفير اللقاحات لكل الدول على حد سواء.

لكم عمل منظمة الصحة العالمية تحدها قيود تعرقل مساعي المنظمة في تحقيق التعاون الدولي، وهي:

- **القيود السياسية**: يجب على منظمة الصحة العالمية ان تحترم سيادة الدول الأعضاء ولا تمتلك الى السلطة التي تمنح لها من قبل الدول الأعضاء ، على سبيل المثال حتى تمكنت بعثة المنظمة من الدخول الى الصين استوجب الحصول على تأشيرة أولا وثانيا موافقة السلطات الصينية على الدخول الى إقليم ووهان الذي كان مغلقا بسبب الحجر الصحي.
- **القيود المالية:** بالإضافة الى ميزانيتها السنوية الضعيفة التي تقدر ب 2.8 مليون دولار، واغلبها من تبرعات المانحين الدوليين ،و الولايات المتحدة اكبر مساهم سنة 2019 ثم تتبعها مؤسسة بيل وميرندا غيتس بنسبة 10 بالمئة ، وتحالف غافي 10 بالمئة ،و المملكة المتحدة بنسبة 8 بالمئة ،و المانيا بنسبة 6 بالمئة ، وبالتالي اذا أوقفت الولايات المتحدة تمويلها الى المنظمة فأنها ستعتمد بشكل رئيسي على تمويل

[1] سارة ريردون،تعثُّر في جهود "كوفاكس" الرامية لإتاحة اللقاح على مستوى العالم،مجلة Scientific American،20\7\2021، في https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/features/covax-effort-to-vaccinate-the-world-is-faltering/

المؤسسات الخيرية ، وهذا مايشكل عائق كبيرا بالنسبة لمنظمةدولية[1]،فمن اجل تمويل تنفيذ خطة الاستجابة العالمية لفيروس كورونا التي رصد لها ملبغ675 مليون دولار تلقت المنظمة 100 مليون دولار فقط. لكن المنظمة لم تمنح لها الوسائل اللازمة للقيام بما هو متوقع منها[2] .

- **القيود الجيوبولتكية والدبلوماسية**: كل الخلافات السياسية التي تقه تكون منظمة الصحة العالمية في محورها ففي اعقاب الحرب الباردة، غادرت ثمانية دول من الكتلة الشرقية المنظمة، نظرا لتحيز المنظمة على حد احتجاجهم للكتلة الغربية، وفي الثمانيات هدد رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان بقطع تمويل المنظمة متهما إياها بلعب دور تنظيمي لإنشائها برنامجا للأدوية الأساسية. [3]

من المؤكد بأنه، سيتم تقييم أداء منظمة الصحة العالمية بعد انتهاء ازمة كورونا، مثل كل الازمات السابقة مما قد يؤدي الى اصلاح شامل لهيكلة عمل المنظمة، اذ ان فيروس كورونا قد كشف عن الكثير من المشاكل المتعلقة بصلاحيات مدير العام لمنظمة الصحة العالمية والقصور الكبير في نصوص اللوائح الصحية العالمية، وبينها الاليات المحدودة التي تمتلكها المنظمة فتنفيذ برامجها الصحية[4].

لكن لا يمكن الجزم بأن أداء منظمة الصحة العالمية كان فاشل كليا، ففي الوقت الذي كانت فيه كل دولة منعزلة على نفسها في إدارة الفيروس كانت منظمة الصحة العالمية ،تكافح في تقديم المساعدة للدول بموارد محدودة وتنشر على الوسائط التواصل الاجتماعي الإجراءات الوقائية التي يجب على الأفراد التقيد بها فالخلل يكمن في تسييس القرارات التي تتخذها منظمة الصحة العالمية ،و التي تعيق المنظمة عن التدخل بشكل سريع إضافة الى تضارب تصريحات المنظمة خبراءها بخصوص الإجراءات الوقائية اللازم اتباعها مما كشف عن عدم توفرها على معلومات كافية عن الفيروس .

إلا أن أزمة كورونا وتداعياتها السلبية في الوقت الراهن "زعزعة ثقة العالم بها، في مدى قدرتها مستقبلا على تحقيق أهدافها بما انها اثبتت محدوديتها في التعامل مع فيروس كورونا. ولذلك تحتاج منظمة الصحة العالمية

---

[1] Auriane Guilbaud, L'organisation Mondiale De La Sante Et La Covid -19, Op.cit. P 14.

[2] خبراء: الوباء كشف نقاط ضعف منظمة الصحة العالمية، RT Arabic،19\3\2022) في
https://bit.ly/3wNth7Q

[3] Guilbaud, Ipid,P ،15

[4] Lord Jim O'Neill, What Is the RightWay to Structure Global Health? The Case for Radical New Organisations and Thinking,P151

الى إعادة النظر في القوانين واللوائح الصحية وجعلها أكثر مرونة في قدرة على الوصول الى المعلومات، والتحرر من تدخل الدول في توجيه قرارات المنظمة لتحقيق المصلحة العامة الجماعية ، بدلا من تحقيق مصالح الدول.

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي كطرف فعال في التعاون المتعدد الاطراف أثناء أزمة كورونا

نظرا للتداعيات التي خلفها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي و التي وصفت بانها اسوء ازمة اقتصادية منذ الكساد الكبير ، فأن انهاء الازمة الصحية مطلب حيوي لتحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي على مستوى العالم ما يضفي أهمية كبرى على دور المؤسسات المالية منها صندوق النقد الدولي من خلال المشاركة في جهود التصدي لهذه الجائحة وتقديم الدعم الى البلدان الضعيفة من خلال إصدار رسالة مشتركة مع البنك الدولي معلنين عن استعدادهما "لمساعدة دولنا الأعضاء في مواجهة المأساة الإنسانية والتحدي الاقتصادي، ومشاركتهما مع المؤسسات الدولية والوطنية ، مع إيلاء أهمية خاصة للدول الفقيرة ، حيث تكون النظم الصحية ضعيفة ، بالإضافة الى اتخاذ تدابير تشمل تمويل حالات الطوارئ،وتقديم المشورة بشأن السياسيات و المساعدة التقنية [1].

1. دور صندوق النقد الدولي أثناء أزمة كورونا

وفي هذا الصدد، قدم صندوق النقد الدولي دعما للبدان النامية التي تمتلك ديون كبيرة، وساعدت النظم الصحية الضعيفة، كما ضاعفت المنظمة من وصول الدول الى مرافق الطوارئ، مثل تسهيل الحصول على الائتمان السريع واداة التمويل السريع، دون الحاجة الى تطبيق ايه برنامج، كما وسعت نطاق تخفيف خدمة الديون من خلال صندوق الاحتواء والتخفيف الكوارث (CCRT) الى 29 دولة من أفقر الدول لتغطية ديونهم

[1] 50مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا" على قطاع التصدير عالميا – تقرير أممي، موقع الأمم المتحدة 14\3\2020.في

https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531

لدى صندوق النقد الدولي التي اقترب موعد استحقاقها المستحقة حيث قدم صندوق النقد الدولي قروض بمبلغ 16 مليار دولار لدول لأفريقيا جنوب الصحراء .

في هذا الإطار، قدم صندوق النقد الدولي قرض الى أربعة دول منها الكاميرون التي قدمت لها قرض بقيمة 256 مليون دولار في ماي 2020، مع التزام الصندوق بإقراض مبلغ إضافي قدره 570 مليون دولار على مدى ثلاثة سنوات، كما حصلت مصر على قروض تقدر قيمتها الاجمالية ب7.97 مليون دولار، في سنة 2020 كما قدمت الى نيجريا قرضا بقيمة 3.4 مليار دولار كمساعدة مالية طارئة من صندوق النقد الدولي

كما وافقت مجموعة العشرين على اقتراح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على تعليق سداد الديون لدى 73 دولة منخفضة او متوسطة الدخل لغاية نهاية جويلية 2021، بموجب مبادرة تعليق خدمة الديون (DSSI) كما قدم صندوق النقد الدولي مساعدته الى الاقتصاديات الناشئة التي تضررت بشدة من الجائحة ، فلدى صندوق النقد الدولي حوالي ترليون دولار متاحة لإقراضها الى الدول على الرغم من ان المبلغ كافي الا ان الصندوق أراد توسيع موارده لدعم اعضاءه الأكثر ضعفا ، من خلال اقتراح تخصيص جديد عرف بحقوق السحب الخاصة تصل الى 650 مليون دولار لتوفير السيولة للبلدان التي تعاني من نقص في التمويل ،والذي عارض هذا الاقتراح إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، وحصلت على دعم من إدارة الرئيس بايدن ، شريطة ان تقدم التمويل الى البلدان النامية التي تحتاج الى دعم ، باستثناء الصين

وتمت الموافقة على هذا التخصيص لحقوق السحب الخاصة في صيف 2021 من قبل محافظي صندوق النقد الدولي .[1]

كما طرح صندوق النقد الدولي مشروع لتوفير اللقاحات للدول النامية، في الوقت الذي بدأت فيه بعض البلدان الثرية بحث إمكانية نشر جرعات معزّزة من اللقاح لحماية سكانها، فإن الغالبية الساحقة من سكان البلدان النامية لم تتلقى الجرعة الأولى

بغرض تسريع تحقيق المناعة الجماعية تستند الخطة إلى العمل الجاري الذي تضطلع به المنظمة وشركاؤها في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19 (مسرّع الإتاحة) وبرنامجها العالمي لإتاحة

[1] Masahiro Kawai, Japan's Role in Improving Global Economic Governance in the Era of US–China Strategic Competition, Huiyao Wang, Lu MiaoConsensus or Conflict? China and Globalization in the 21st Century(Singapore: Springer Nature,2021)P 63

اللقاحات، كوفاكس بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وجهات أخرى كثيرة. بميزانية تقدر بمبلغ 50 مليار دولار أمريكي، ستساهم الخطة في تسريع وتيرة إنهاء الجائحة في العالم النامي، والحد من حالات الإصابة بالعدوى ، وتسرّع خطى التعافي الاقتصادي، وتولد نحو 9 تريليونات دولار أمريكي من الإنتاج العالمي الإضافي بحلول عام 2025. علما أن نحو 60 في المائة من المكاسب ستجنيها الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، في حين أن 40 في المائة من هذه المكاسب سيستفيد منها العالم المتقدم، لاسيما الفوائد التي ستعود على ضمان صحة الناس وحياتهم.

حيث تضمت هذه الخطة ثلاثة أهداف :

تطعيم المزيد من الأفراد بوتيرة أسرع من ذي قبل: سطرت هذه الخطة بتطعيم 30 بالمئة من سكان العالم في سنة 2021قد ترتفع هذه النسبة إلى 40 في المائة من خلال اتفاقات أخرى وزيادة الاستثمارات، وقد تصل إلى 60 في المائة بحلول النصف الأول من عام 2022.

تأمين ضد مخاطر الخسارة الناجمة مثلاً عن ظهور متحورات جديدة قد تتطلب جرعات معززة: الاستثمار في إنتاج أكثر من مليار جرعة .وتنويع الإنتاج بحيث يشمل الأقاليم الأكثر فقرا ،و وضع خطط للطوارئ للتعامل مع طفرات الفيروس واضطرابات الإمداد ،و تعزيز تدابير الاختبار وتتبّع المخالطين وزيادة إمدادات الأكسجين وتقوية التدابير العلاجية وتدابير الصحة العامة: تواظب المنظمة واليونيسيف والبنك الدولي وتحالف "غافي" على إجراء تقييمات لمدى الاستعداد لتلقي اللقاحات في أكثر من 140 بلدا ناميا، وتقديم الدعم الميداني والتمويل استعدادا لنشر اللقاح. مع العمل على زيادة توزيع اللقاحات .[1]

وحسب فريق من الخبراء التابعين للبنك الدولي ستسهم الإجراءات المتخذة في تسريع القضاء على الجائحة من شأنه أيضا ضخ ما يعادل 9 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي بحلول العام 2025 نتيجة استئناف النشاط الاقتصادي بشكل أسرع. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي ستتحمل على الأرجح الجزء الأكبر من الإنفاق في سياق هذه الجهود، فإنها ستشهد أكبر عائد على الاستثمارات العامة في التاريخ الحديث -حيث يبلغ نصيبه

[1] كريستالينا جيورجييفا و اخرون ، التزام جديد بالإنصاف في إتاحة اللقاح وبدحر الجائحة،موقع صندوق النقد الدولي،1\6\2021،في https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/06/01/a-new-commitment-for-vaccine-equity-and-defeating-the-pandemic

40 بالمئة من مكاسب إجمالي الناتج المحلي العالمي التراكمية بقيمة 9 تريليونات دولار، إضافة إلى تريليون دولار تقريبا في صورة إيرادات ضريبية إضافية[1].

2. تقييم أداء صندوق النقد الدولي أثناء أزمة كورونا

مقارنة بأداء منظمة الصحة العالمية فأن البرامج المالية التي طرحها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع مختلف المؤسسات الدولية، كانت فعالة في مساعدة الدول الفقيرة والمتضررة من الفيروس، لكن واقع مواجهتها أثناء الجائحة أثار جدلا نتيجة نقص الشفافية والمحاسبة والشروط الغير المباشرة التي فرضت أثناء الجائحة مثلا لحصول دولة ما على قرض من مرفق تمويل الطوارئ، يجب أن تسجل عدد كبيرا من الوفيات حتى تحصل على التمويل.

جدير بالذكر بأن تأسيس المنظمات الدولية بشكل عام يأتي من قبل الدولة المهيمنة أو القوة العظمى، أي الدولة المتحكمة في التطورات السياسية الرئيسية في العالم، إن معظم المنظمات الدولية العالمية الحالية، بما في ذلك الأمم المتحدة.والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF)ومنظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وغيرهم، قد تم إنشاؤهم بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الولايات المتحدة[2].

إضافة أن المخصصات التي تم إقرارها منحت بعد موافقة الدول المساهمة داخل المنظمة التي تمثل الولايات المتحدة أكبر مساهم فيها ولديها حق رفض أي منحة يتم تقديمها لأي دولة، وحدث وأن اعترضت على منح البنك الدولي قرض الى الصين، واكتفت بتقديم المساعدة التقنية حول كيفية التصدي للازمات الصحية والأوبئة ورفضت تقديم قروض مالية بحجة ان الصين من الدول الغنية

فمع الانتشار السريع لفيروس كورونا في الصين، لم تعد الصين قادرة على انتاج عدد كبير من الأقنعة الواقية بالرغم من أنها تعد من الدول المصنعة للأقنعة إلا أنها أصبحت بحاجة للمساعدات الخارجية لتجاوز الأزمة مع تزايد عدد المصابين.

---

[1] كيف يرى صندوق النقد المخرج من أزمة كورونا الاقتصادية؟، **موقع جريدة الغد**، 9\6\2021، في

https://bit.ly/3m0eIHJ

[2] Rakhrour.**Op.cit** p324

كما عبرت الولايات المتحدة عن اعتراضها على طلب إيران من صندوق النقد الدولي بمنحها قرض بقيمة 5 مليار دولار أثناء أزمة كورونا اذ تعد أكثر دول الشرق الأوسط تضررا من فيروس كورونا

حتى بالنسبة للقروض التي قدمها صندوق النقد الدولي لشراء المستلزمات الطبية، هي مدفوعات مودعة في الحسابات المركزية للحكومات، مما يحد من قدرة صندوق النقد الدولي على ضمان الرقابة. لمعالجة هذا الأمر، اتخذ صندوق النقد الدولي العمل بمنهج تقييم لاستخدام الأموال التي منحت للدول في إطار القروض الطارئة اذ كشفت تقارير المنظمة، بأن أربعة بلدان، من الذين استفادوا من مساعدات مالية لاقتناء مواد طبية قد وجهت لشراء مواد أخرى او لتمويل شركات على وشك الإفلاس موالية للأنظمة السياسية.

وفي الواقع تشكل المعايير الصارمة لمنح التمويل تحديا للأمن الصحي لأنه يفتقر الى السرعة والمرونة في التعامل مع الحالات الطارئة، حيث بات من الضروري إصلاح منظومة التمويل تتطلب تنمية التعاون المتعدد الأطراف بين جميع الفواعل الدولية للمساعدة على مواجهة التحديات الجديدة

اذ ان المنظمات الدولية أظهرت قصورا في مجابهة فيروس كورونا ، اذ شكلت هذه الأزمة فرصة جديدة لاعادة هيكلة المنظمات الدولية او تشطيل بدائل جديدة لبعض المنظمات مثل منظمة الصحة العالمية بالشكل الذي يجعلها قادرة على مواجهة التحديات القائمة و المستقبلية

خلاصة

لقد أثبتت التعاون الثنائي والإقليمي انهم اكثر فعالية من التعاون المتعدد الأطراف، فقد وظفت الصين دبلوماسية الأقنعة مع ثلث دول العالم، لأنها تتماشى مع تحقيق اهداف سياستها الخارجية أكثر من ضمان الامن الصحي العالمي ضرورة تحسين التعاون الثنائي بين القوى الكبرى، التي تمثل خطوة رئيسية في تطوير التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف بشأن الأوبئة مستقبلا

على المستوى الإقليمي، دفع فيروس كورونا، الاتحاد الأوروبي الى تغيير طريقة استجابته خاصة بعد الموجه الأولى للوباء، اذ عملت المؤسسات الأوروبية على طرح مشاريع صحية واقتصادية تتمثل في اتحاد صحي وتعزيز وكالة الادوية الأوروبية، بلورة سياسة صناعية لخلق المزيد من استقلالية الاتحاد الأوروبي في مجال الصناعة الصيدلانية والمعدات الطبية.

على المستوى متعدد الأطراف، فشلت منظمة الصحة العالمية في تحقيق أهدافها وهدا راجعا لعدم وجود برامج فعالة و، فقد تأخرت عن اعلان وباء كورونا عالميا، وساهمت في تفشي الكارثة الصحية بالسكوت عنها ووجهت لها بسبب ذلك اتهامات بسوء إدارة الازمة، عكس صندوق النقد الدولي الذي وفق الى حد معقول في تقديم التزامات مالية كبيرة لمكافحة الجائحة.

لقد أصبح من الضروري اصلاح منظمة الصحة العالمية والمؤسسات المالية اجمالا ، فقد كشف الوباء عن مشاكل موجودة في هيكلتها و قدرتها على التجاوب ، للأسف لم يكن التعاون الدولي على المستوى متعدد الأطراف الا في وقت لا حق من الازمة ، ويبدو ان هذه المنظمات لم تعد تستطيع تحقيق أهدافها ، بينما نرى انشقاق بين الدول و تكافح من اجل التعامل مع ازمة كورونا.

نتائج الدراسة

- لقد أوضح انتشار فيروس كورونا بان عالم اليوم، مترابط جدا، لدرجة انه من المستحيل التغلب على هذه الازمة الا من خلال التعاون الدولي
- أن تهديدات الصحة العالمية ليست مقيدة بالحدود القومية، لذلك فإن هذا الوضع يتطلب التعاون بين جميع الفواعل الدولية
- أظهر فيروس كورونا ضعف الأنظمة الصحية لأقوى الاقتصاديات العالمية
- التعاون الثنائي اثناء ازمة كورونا أكثر نجاعة من التعاون المتعدد الأطراف ،. فقد ساهم في توطيد العلاقات الدبلوماسية بين الدول من خلال المساعدات الإنسانية للدول المتضررة .
- ضعف مبدأ التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي الذي ظهر من خلال تأخر استجابة مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتبني مبدأ الفردانية في التعامل مع الازمة، في المقابل أظهرت دول الإتحاد الافريقي استجابة سريعة للأزمة بقدرات محدودة.

خاتمة

بناءا على ما سبق عرضه، نستنتج ان ازمة كورونا أظهرت أهمية التعاون الدولي اثناء أزمة كورونا من جهة تقديم مساعدات من دون مقابل ومن جهة أخرى خطاء لتحقيق مصالح القوى الكبرى

فقد تعرضت مختلف الفواعل الدولية لاختبار مدى قدرتها على التجاوب لازمة صحية عالمية التي ضربت الدول المتقدمة و الدول النامية و كشفت عن ضعف الأنظمة الصحية لدى اقوى الاقتصاديات العالمية التي ارتأت الى تبني سياسات مع بداية الجائحة ،نتيجة تدهور الوضعية الوبائية داخليا تأخر بعض الدول في أوروبا في اتخاذ الإجراءات المناسبة مقللين من خطورة الوباء ، اذ كان عامل الوقت هو العامل الأساسي في السيطرة على الوباء ، الذي استغلته الدول الاسيوية و الدول الافريقية منذ تسجيل اول حالة إصابة في الصين و بعدها في مصر بالرغم من اختلاف الإمكانيات لكن التحديات الوبائية السابقة التي عرفتها القارتين اكسبتها خبرة في التعامل مع فيروس كورونا .

لكن الاثار التي خلفتها ازمة كورونا على التعاون الدولي، اعاقت إمكانية التنسيق بين الدول في سبل حل ازمة كورونا فقد ازدادت الخلافات السياسية بين الدول بسبب أصل الفيروس واتهام الصين بنشره حول العالم والتشكيك في مدى شفافية المعلومات التي تقدمها منظمة الصحة العالمية واتهامها بالتواطؤ مع الصين في التستر عن الفيروس، ما دفع الولايات المتحدة الى الخروج من منظمة الصحة العالمية.

وفي ظل تطبيق الحجر الصحي والاغلاق العام تنافست الدول الكبرى من اجل الاستحواذ على المعدات الطبية التي انتعشت مبيعاتها بشكل كبير اثناء ازمة كورونا، اذ برزت الصين التي كانت تعاني في المرحلة الأولى من الجائحة من مخلفات فيروس كورونا كالدولة الوحيدة التي لديها القدرة على تقديم المساعدات الطبية في إطار التعاون الثنائي مع الدول المتضررة رغبة في تحسين سمعتها التي تضررت بسبب فيروس كورونا.

لكن أظهرت الازمة ضعف التعاون الدولي على المستوى الإقليمي خاصة بين دول الاتحاد الأوروبي مع بداية الازمة الصحية، كما ان التعاون على مستوى متعدد الأطراف كان التضامن ضعيفا وشبه فعال.

من المؤكد ان فيروس كورونا كان له أثر إيجابي حيث سيدفع قادة العالم الى التفكير باليات جديدة لتعزيز التعاون الدولي مستقبلا.

قائمة المراجع

المقالات من المجلات

1. أحمد عبد الغني مصطفى، انجي. "أثر السياسات الدولية على إدارة منظمة الصحة العالمية لازمة كورونا "، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، م6، ع 12. (يوليو.2021)
2. العربي نعيمة وقديد فوزية، "الأسواق المالية الدولية في ظل ازمة كورونا، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، م 6، ع 01، (جوان 2021)
3. بو عشيبة عائشة، سياسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة ازمة كورونا بين روح الوحدة الأوروبية وانانية الدول، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، ع 32، (2020)
4. خوالد ابو بكر وبوزر خير الدين، "فعالية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة في مواجهة فيروس كورونا 19- covid: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا"، **مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد**، م 2، ع 2، (2020)
5. ربيع مصطفى، القارة العجوز كيف تعمق الديمغرافيا ازمة كورونا في أوروبا؟، ابوظبي: سلسلة دراسات خاصة عن **مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، العدد 1، (25 مارس 2020)
6. عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم، "التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي" كوفيد-"19، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، ع 32، 2020))
7. عبد الزهرة، علي سعدي. "منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا الأدوار والتحديات "، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشوربالجلفة**، الجزائر، م 5، ع4 (ديسمبر. 2020)
8. غبولي احمد، توايتية طاهر، "دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لاهم اثار جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي-الازمة الاقتصادية العالمية 2020"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، م 20، (سبتمبر 2020)
9. فالح حسن، نسرين." دور منظمة الصحة العالمية في التعامل مع جائحة كورونا دراسة في ضوء المواقف الدولية"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، م 1، ع 40،(2021)
10. محمد وارشي، "مبدأ التضامن الدولي خلال الازمة الوبائية العالمية"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وادارة الفرص**، م 2، ع7، (11\2020)

11. موسى عبد القادر وتربش محمد، "انعكاسات فيروس كورونا على سلاسل الامداد العالمية "في المؤتمر الدولي لجائحة كورونا كوفيد 19 بين حتمية الواقع والتطلعات، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية(** 2020)

12. محمد الأمين بن عودة ومحمد بن شهرة، الصين "استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل تفشي فيروس كورونا

13. COVID-19"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، م 9 ، ع4.(2020)

14. هاني عبد اللطيف، "اثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (24 مارس2020)

15. هادي، سهيلة. "تداعيات ازمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، (2020)

منشورات صادرة من منظمات دولية

1. إطلاق صندوق الاستجابة للتضامن من أجل مكافحة فيروس كورونا-- وأوروبا تصبح مركز الجائحة موقع الأمم المتحدة، 13\3\2022، في
2. https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051251
3. كريستالينا جيورجييفا و اخرون ، التزام جديد بالإنصاف في إتاحة اللقاح وبدحر الجائحة،موقع صندوق النقد الدولي،1\6\2021،في
4. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/06/01/a-new-commitment-for-vaccine-equity-and-defeating-the-pandemic
5. Breisinger Clemens (ED)," Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households", Egypt :the International Food Policy Research Institute,2020
6. César A. Hidalgo, How COVID-19 has affected trade, in 8 charts, (6/11/2020) in
7. https://www.weforum.org/agenda/2020/11/how-covid-19-has-reshuffled-international-trade/
8. European Commission, "State of Health in the EU, Germany: Country health profile 2019," in

9. https://ec.europa.eu/health/system/files/2019-11/2019_chp_de_english_0.pdf
10. (29\5\2022)
11. -Mattias Hedwall, The ongoing impact of COVID-19 on global supply chains, (22/6/2020) in
12. https://www.weforum.org/platforms/covid-action-platform/articles/ongoing-impact-covid-19-global-supply-chains
13. , Human Rights Dimensions of COVID-19 Response, HRW, 19 \3\2022
14. https://www.hrw.org/news/2020/03/19/human-rights-dimensions-covid-19-response

مقالات الكترونية

1. إشادة عالمية بتجربتها. كيف كافحت كوريا الجنوبية فيروس كورونا؟ ، موقع الجزيرة ،تم الاطلاع عليه في 5\29\2022. الساعة 12:05في
2. **https://cutt.us/sv8re**
3. إسلام عيادي، التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا الصين نموذجا،**موقع جريدة دنيا الوطن**، 29\5\2022، الساعة 14:30في
4. **https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/533830.html**
5. المانيا في مواجهة كورونا ما لسر وراء الصمود في بؤر ر أوروبا. تاريخ الاطلاع عليه في.20\5\2022.الساعة 15:17في
6. https://bit.ly/3MbIOTv
7. المانيا في مواجهة كورونا ما لسر وراء الصمود في بؤر ر أوروبا. موقع قناةSky News عربي. تاريخ الاطلاع عليه (.29\5\2022) الساعة 12:12في
8. **https://bit.ly/3MbIOTv**
9. أول حالة كورونا في مصر متى جاء ؟ واين اقام؟، موقع)Sky News arabia،6\5\2022)) الساعة 16:50في
10. https://bit.ly/3GJobNn
11. بيكي ديل وناسوس ستيليانو، لقاح فيروس كورونا: أين وصلت عمليات التلقيح؟،BBCNewsعربي22\3\2022. الساعة 17:03في
12. https://bbc.in/3PMm9jv

13. تقرير دولي يكشف تأثير "كورونا" على سوق العمل. أرقام صادمة، العين الإخبارية، 2021/6/7، الساعة 17:30في
14. https://al-ain.com/article/international-work-corona-financial-crisis
15. سارة ريردون،تعثُّر في جهود "كوفاكس" الرامية لإتاحة اللقاح على مستوى العالم،مجلة Scientific American،2021\7\20، الساعة 18:20 في
16. https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/features/covax-effort-to-vaccinate-the-world-is-faltering/
17. خلافات عالمية بشأن حقوق البلدان في براءات الاختراع للعلاجات الحيوية، موقع الاقتصادية، 2020/5/19،الساعة 15:55 في
18. https://www.aleqt.com/2020/05/19/article_1830631.html?msclkid=7d80440cc36a11ec9daf2529f3735ed5
19. خبراء: الوباء كشف نقاط ضعف منظمة الصحة العالمية، RT Arabic،2022\3\19) الساعة 20:45في
20. https://bit.ly/3wNth7Q
21. منظمة العمل الدولية: تأثير جائحة كورونا على انتعاش فرص العمل سيكون طويل الاجل، CNBCالعربية، 2021/6/2،الساعة 12:17في
22. https://bit.ly/3GqAFt4
23. هدى شريف، النظام الصحي الأمريكي يتهاوى أمام أزمة كورونا، موقع الجزيرة ،23 \4\2022،الساعة 13:20 في
24. https://www.aljazirah.com/2020/20200419/ar6.htm?msclkid=fce0c3fad08311eca5aaf1abf22ebd36
25. ماهي نقاط ضعف الأنظمة الصحية الأوروبية؟، جريدة العرب الاقتصادية، 7\4\2022،الساعة 15:37 في
26. https://www.aleqt.com/2020/11/19/article_1973451.html
27. الصين تساعد أكثر من 80 دولة في مكافحة كوفيد-19،موقع قناة)0222\3\27).CGTN ، الساعة14:10في

https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-cA-GIA/DGBEAA/index.html .28

كتب باللغة الأجنبية

1. Akhtar, Rais. **Coronavirus (COVID-19) Outbreaks, Environment and Human Behaviour**.Switzerland: Springer Nature, 2021
2. Brosig, Malte. **African in a changing global order,Marginal but Meaningful**?. Switzerland: Spring Nature, 2021.
3. claessens , Michel **.The science and politics of covid** .Switzerland: spring nature,2021
4. Govender, Monique Lewis, Eliza**. Communicating covid**. Switzland:Palgrave Macmilan.2021
5. Walter Leal Filho**, COVID-19: Paving the Way for a More Sustainable World**. Singapore: Spring Nature 2021
6. Kawai, Masahiro, Japan's Role in Improving Global Economic Governance in the Era of US–China Strategic Competition, in **Consensus or Conflict? China and Globalization in the 21st Century**, Huiyao Wang, Lu Miao.Singapore: Springer Nature, 2021
7. Li cheng .**How covid-19 Reshapes New world Order: Political Econnomy Persepective**.singapore:Springer Nature,2022.
8. Omeje, Kenneth. **The failure and feasibility of capitalism in Africa.** Switzerland: Palgrave Macmillan.2021
9. Caroline Varin**, Global secutity in times of covid**, Switzerland: Springer Nature, 2022
10. Saad-Filho, Alfredo .**The Age of Crisis Neoliberalism, the Collapse of Democracy, and the Pandemic**. Switzerland: Palgrave Macmillan.2021
11. Zhao (ED) **COVID-19 Pandemic, Crisis Responses and the Changing World** Singapore: springer nature team, 2021.

Revue\journal

1. Aniekan Ekpenyomg, Mariana Soto Pacheco," COVID-19: Reflecting on the role of the WHO in knowledge exchange between the Global North and South", Journal **Global Social Policy,** Vol, 20(2020)
2. Berg Nicolas, la grand Peur de l'an, **Futuribles,** N437, (2020)
3. Brown Gordon and Susskind Daniel, "International cooperation during the COVID-19 pandemic", **Oxford Review of Economic Policy**, Volume 36, N S1, (2020)
4. Coron Gaël and Sauviat Catherine, '' L'EUROPE DE LA SANTÉ AU PRISME DU COVID-19 : QUELLES AVANCÉES ?'' **Chronique Internationale de l'IRES,** N, 171(Mars 2020)
5. Didier Houssine, ''La coopération sanitaire à l'épreuve Du covid 19'', **Revue Politique étrangère** , N3, (2020)
6. Guilbaud Auriane, ''le rôle d'alerte épidémiologique et d'action en sante publique de l'organisation Mondiale De La Sante'', Revue **Informations, N** 203-204, (2021)
7. Guangyu Lu(ED), COVID-19 in Germany and China: mitigation versus elimination strategy, **Global health Action,** Vol, 14(January 2021)
8. Marta Paterlini, on the front line of coronavirus: the Italian responses to covid19, Journal **The bmj**, (March2020)
9. Mbunge Elliot, "Effects of COVID-19 in South African health system and society: An explanatory study", Revues **ELSEVIER,** Vol, 14, (Nov, Dec 2020)
10. Negara Ahmed and sahnoud Tarek, Egypt, journal **the lancet,** (Vol 20, Aug 2020)
11. Osman A, Dufailu(ED), Covid 19 in Africa: on ovarian victory? , Ovarion Research, (2021)
12. Paolini Daniele, Maricchiolo Fridanna, COVID-19 lockdown in Italy: the role of social identification and social and political trust on well-being and distress, Revue, **Current Psychology**,(26/10/2020)
13. Rabassa Valérie, ''Pandémie De La COVID-19 Et Supply Chains Mondiales: Repenser une Stratégie De Gestion De Crise'', **Journal Outre Terre**, N 57, (2019)

14. Rakhrouf Youcef, "La coopération internationale un levier au service des biens publics mondiaux : cas De la coopération internationale durant la pandémie covid-19", **Revue forum d'étude et de recherche économique**, Vol, 5, N, 1,(2021)
15. Remuzzi Andrea and Remuzzi Giuseppe, Covid-19 in Italy: what next? **Health policy**, Vol 3965, (March, 2020)
16. Spiteri Gianfranco (ED),"First cases of coronavirus disease 2019(COVID-19) in The WHO European Region", 24 January to 21 February 2020, Journal **Euro surveillance** .Vol.25, No.9, (5, Mars, 2020)
17. Sylvain Kahn, La Crise Sanitaire En Europe: Face Au lourde Bilan, La Relance De La
18. Construction Européenne, **Revue La Découverte** 183, (2021)
19. Verma Raj,"China's 'mask diplomacy' to change the COVID-19 narrative in Europe, Asia Europe", **Journal,** (28/5/2020)
20. Xavier Michelin, ''Covid-19 :l'enjeu de la coopération internationale'', **institue de relation internationales et stratégiques**, (Novembre ,2020)

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

ملخص البحث

مقدمة

الفصل الأول: و اقع الدول أثناء أزمة كورونا

تمهيد.....ص13

المبحث الأول: واقع الدول الاسيوية أثناء أزمة كورونا..... .....ص14

المطلب الأول استجابة الصين أثناء أزمة كورونا.....ص15

المطلب الثاني: استجابة كوريا الجنوبية أثناء أزمة كورونا.....ص18

المبحث الثاني: و اقع الدول الأوروبية اثناء ازمة كورونا ص21

المطلب الأول: استجابة إيطاليا أثناء أزمة كورونا ص22

المطلب الثاني: استجابة المانيا اثناء أزمة كورونا.....ص23

المبحث الثالث: و اقع الولايات المتحدة أُثناء أزمة كورونا..... ..... ص26

المبحث الرابع: و اقع الدول الافريقية اثناء ازمة كورونا ص29

المطلب الأول: استجابة جنوب افريقيا أثناء أزمة كورونا ص32

المطلب الثاني: استجابة مصر أثناء أزمة كورونا.....ص35

خلاصة ص38

الفصل الثاني: انتشار جائحة كورونا وتداعياتها على مختلف مجالات التعاون الدولي

تمهيد ص39

المبحث الأول: انتشار جائحة كورونا وتداعياتها الصحية على التعاون الدولي.....ص40

المطلب الأول: ضعف الانظمة الصحية أثناء أزمة كورونا وتداعياته على التعاون الدولي.....ص41

المطلب الثاني: اللامساواة الصحية اثناء أزمة كورونا وتداعياتها على التعاون الدولي.....ص43

المبحث الثاني: انتشار فيروس كورونا وتداعياته الاقتصادية على التعاون الدولي.....ص51

المطلب الأول: القطاعات الاقتصادية المتضررة من أزمة كورونا وتأثيرها على التعاون الدولي.....ص52

المطلب الثاني: القطاعات الاقتصادية المستفادة إقتصاديا من أزمة كورونا وتداعياتها على التعاون الدولي.... .....ص56

المبحث الثالث: إنتشار فيروس كورونا وتداعياتها السياسية والأمنية على التعاون الدولي.....ص64

المطلب الأول: دور الدولة القومية اثناء فيروس كورونا وتداعياته على التعاون الدولي.....ص65

المطلب الثاني: إنتشار فيروس كورونا وتداعيات الخلافات السياسية بين الدول على التعاون الدولي..... ..... ص67

خلاصة..... ص69

الفصل الثالث: أشكال التعاون الدولي اثناء أزمة كورونا

تمهيد ص72

المبحث الأول: التعاون الثنائي أثناء ازمة كورونا.....ص73

المطلب الأول: التعاون الصيني على المستوى الثنائي اثناء ازمة كورونا.....ص74

المطلب الثاني: التعاون التركي على المستوى الثنائي أثناء أزمة كورونا ص78

المبحث الثاني: التعاون الإقليمي أثناء أزمة كورونا..... .....ص83

المطلب الأول: التعاون الإقليمي بين دول الاتحاد الأوروبي أثناء أزمة كورونا.....ص83

المطلب الثاني: التعاون بين دوا الاتحاد الافريقي أثناء أزمة كورونا ص89

المبحث الثالث: التعاون المتعدد الأطراف أثناء أزمة كورونا ص95

المطلب الأول: منظمة الصحة العالمية كطرف فعال في التعاون المتعدد الأطراف أثناء ازمة كورونا... .....
.....ص95

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي كطرف فعال في التعاون المتعدد الأطراف أثناء أزمة كورونا..... ص106

خلاصة ص111

خاتمة ص112

نتائج الدراسة.....ص113

قائمة المراجع.....ص113

الفهرس.....ص121